بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي
مركز بحوث كلية الآداب

الإفـــراد والـغـــــرائـب

(في الأشبـاه والنظـائر)

للسيـوطـي

إعـــداد
الدكتور/ عادل بن معتوق العيثان
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

دراسة علمية محكمة ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

يعبر هذا البحث عن رأي كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

ح جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العيثان، عادل بن معتوق

الإفراد والغرائب في الأشباه والنظائر للسيوطي / **عادل بن معتوق العيثان**- الرياض، ١٤٣١هـ

١٨٤ص؛ ١٧سم×٢٤سم.

ردمك : ٠-٧٠٩-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

ردمـد : ١- الحديث – مسانيد أ. العنوان

١ديوي ٢٣٧،١ ٨٨١٠/ ١٤٣١

رقم الإيداع : ٨٨١٠ / ١٤٣١

ردمك : ٠-٧٠٩-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

أعضاء مجلس مركز بحوث كلية الآداب

مدير المركز. د. نايف بن ثنيان آل سعود

الأعضاء : أ.د. رشود بن محمد الخريف، أ.د. حافظ بن محمد جمال الدين المغربي

د. عبد الوهاب بن محمد أبا الخيل، د. إبراهيم بن علي حاجي حسن

سكرتير المركز: أ. أحمد بن طاهر الهديب

المصمم والمخرج الفني : م. يونس نقاش عثمان

النشر العلمي والمطابع ١٤٣١هـ

المقدمة

خص جلال الدين السيوطي الرأي الذي انفرد به صاحبه وكذلك الرأي الغريب بباب في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) سماه بـ (فن الإفراد والغرائب) ولعل ذلك يعود إلى ما يمثله هذا النوع من الآراء من خرق للإجماع ومخالفة لمذهب الجمهور ، الأمر الذي كان موضع نبذ واستغراب في التفكير النحوي القديم. غير أن ذلك الخرق وتلك المخالفة مظنة لواحد من أمرين:

الأول: هو الخطأ أو الخلل الذي يقع بمخالفة الرأي المعروف أو المألوف.

والثاني: هو الإبداع والتميز بالكشف عما لم يلتفت إليه الآخرون مع كثرتهم واتفاقهم على رأي واحد.

ولهذا استهدف هذا البحث دراسة تلك الآراء في ذلك الباب من (الأشباه والنظائر) للكشف عن قيمتها ومستواها بنقدها نقداً علمياً يبين ما لها وما عليها.

تمهيـد

يتضح للقارئ لــ (فـن الإفـراد والغرائـب) في (الأشـباه والنظـائر) بـأن المقصود بالإفراد هو الانفراد في الرأي بـصورة تخـالف النحـاة كلهـم[1]، كـما أن المقصود بالغرائب الآراء الغريبة التي تخالف المألوف أو المعروف بين النحـويين، غير أنه لا ملازمة بين الغرابة في الرأي وكون القائـل بـه واحـداً؛ ولهـذا جـاء في الباب نفسه الرأي الذي انفرد به صاحبه مع وصفه بكونه غريباً[2]، كما جاء الرأي الموصوف بالغرابة مع كون القائل به أكثر من واحد[3]؛ مما يقود إلى الاستنتاج بأن كل رأي مفرد فهو غريب، في حين ليس كل رأي غريب يكون القائل به واحداً.

على أن الانفـراد بـالرأي أو الغرابـة فيـه مفهومـان نـسبيان بـالنظر إلى أن الإنتاج النحوي لم يصل إلينا كله حتى يكون تشخيصنا لهما قطعياً، وعليـه فـرُبَّ رأي موصوف بالإفراد كان القائل به أكثر مـن واحـد، ورب رأي غريـب كـان مألوفاً وشائعاً بين فئة خاصة أو مألوفاً وشائعاً في زمن ما.

---

(١) انظر – مثلاً - : السيوطي : الأشباه ج٥ ص٨ وغيرها من الصفحات التي عُرضت فيها الآراء المفردة.

(٢) انظر: السابق ج٥ ص ص٩- ١٠.

(٣) انظر: السابق ج٥ ص٢٩.

هذا وقد كان منهج السيوطي في عرض تلك الآراء يعتمد على نقلها وعزوها إلى القائلين بها مشفوعاً بنقل النقد أو التعليق عليها الذي كان يأخذه السيوطي من غيره من النحويين، كان هذا هو ما التزم به في جميع مسائل الباب المذكور عدا مسألة واحدة عقب فيها على رأي لعبد الواحد بن عبدالكريم بقوله "عبدالواحد هذا هو الكمال بن خطيب الزملكاني له شرح على المفصَّل" [1]. وهو - كما ترى - ليس فيه من الجهد سوى التعريف المختصر بصاحب الرأي المذكور. وكان الأجدى والأولى أن يسلك السيوطي منهجاً يقوم على ذكر الدليل الذي يستند إليه صاحب الرأي المفرد أو الغريب، أو محاولة الاستدلال له إن لم يتوفر دليله، ثم نقد الدليل بصورة تبرز خطأه أو صوابه؛ وإضفاء نوع من الاعتبار للرأي بقدر ما فيه من الصواب.

وقد اقتضى البحث الرجوع إلى المصادر الأصلية أو الوسيطة التي نقل منها السيوطي تلك الآراء ما تيسر ذلك، لأن النسخة المحققة لـ(الأشباه والنظائر)[2] خالية في معظم المسائل من التوثيق والإحالات إلى المصادر التي رجع إليها السيوطي في ذلك الباب.

كما اقتضى البحث التوسع في دراسة تلك المسائل بصورة استوعبت الملابسات والآراء الأخرى التي فرضت نفسها على البحث لتوفير المادة اللازمة لنقد تلك الآراء المفردة والغريبة وتقويمها تقويماً شاملاً لما يعارضها ويوافقها من الآراء والمذاهب في الموضوع نفسه.

---

(١) السابق ج٥ ص٢١.

(٢) أعني التي بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم.

١- باب الكلمة والكلام:

نقل فيه السيوطي عن أبي حيان ما جعله ابن صابر قسماً رابعاً من أقسام الكلمة سماه الخالفة يعني به اسم الفعل[١].

وقد تناولت هذه المسألة في بحث سابق وانتهيت إلى أن ما سمي بأسماء الأفعال ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما يدل على الفعل الماضي والمضارع نحو (شتان) و (أف) وهذا يندرج في الفعل دون الاسم.

ب- ما يأتي بمعنى المصدر المضاف إلى ما بعده نحو (رويدَ زيدٍ)، وهذا يندرج في الاسم دون الفعل.

ج- ما يدل على الأمر؛ أي يدل على طلب الفعل نحو (صه) و (مه)، فلا يندرج في الاسم أو الفعل، بل يكون أسلوباً إنشائياً طلبياً، وإن شئت فقل هو بحكم ما يسمى بفعل الأمر[٢].

وهذا التقسيم يلغي مصطلح الخالفة واسم الفعل، ويجعل مصاديق اسم الفعل موزعة حسبما تؤدي إليه معانيها، دون الاعتماد على بعض الفروق

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص٥.

(٢) انظر: العيثان: من الخلل المنهجي ص ص٢- ٧.

النحوية التي توجد في القدر المتيقن من الأسماء والأفعال، ولا تمنع من انتمائها إلى نوع معنوي واحد[1].

وفي هذا الباب – أعني باب الكلمة والكلام – نقل السيوطي عن ابن هشام رأي بهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨هـ) المخالف للمشهور والذي يرى أن الحرف يدل على معنى في نفسه على أساس أن المخاطب به يفهم أنه موضوع لمعنى قبل أن يدخل في الكلام، والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن ما يفهم منهما أي الاسم والفعل بعد الدخول في الكلام هو عين ما يفهم منهما عند الإفراد ، في حين إن معنى الحرف بعد الدخول في الكلام يكون أتم خلافاً لمعناه عند الإفراد[2].

وقد نقل السيوطي بعد هذا رأياً للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في أن الحرف لا معنى له لا في نفسه ولا في غيره مخالفاً بذلك جميع النحاة[3].

وقد تناولت رأي ابن النحاس ورأي الشريف الجرجاني بالنقد والتحليل في بحث سابق، وانتهيت إلى أن السبب الذي يقتضي نقل الحرف من كونه حرف مبنى إلى كونه حرف معنى هو الأساس الذي ينبغي أن يبنى عليه الوصف

---

(١) انظر: السابق ص ص ٦- ٧.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٦- ٨، ونقل السيوطي في الموضع نفسه أن أبا حيان تابع ابن النحاس في الرأي المذكور وفقاً لما نقله ابن هشام عن أبي حيان في شرحه للتسهيل، غير أن السيوطي لم يره في النسخة التي اطلع عليها من شرح التسهيل لأبي حيان.

(٣) انظر: السابق ج٥ ص٨.

الدلالي لمعنى الحرف، إذ إن ذلك السبب يقود إلى أن الحروف الأحادية كالواو والفاء تبقى حروفاً هجائية عند إفرادها، فلا يظهر معناها إلا بعد دخولها في الكلام، أما الحروف غير الأحادية نحو (مِن) و (على) فيظهر منها نوع ما من المعنى عند الإفراد؛ لأن السامع لا يفهم منها حرفاً هجائياً بل يفهم أنها كلمة، ولازم هذا أن يظهر منها معنى غير تام يلابس البارز من معانيها في الاستعمال؛ لأن هذا هو الفارق الدلالي بين المهمل والمستعمل[1].

ويستثنى من ذلك أداة التعريف على الرأي الذي يذهب إلى كونها ثنائية مركبة من الهمزة واللام[2]، حيث لا يظهر لها معنى ناقص بمجرد ذكرها؛ لأنها بحكم اللواحق الدالة على التثنية والجمع، فذكر الألف أو الفتحة الطويلة والنون وكذلك ذكر الياء أو الكسرة الطويلة والنون وحدها لا يوجب ظهور دلالة ناقصة للمثنى، والأمر كذلك في عدم ظهور دلالة ناقصة للجمع حين ذكر اللواحق الدالة عليه، وهذه الحروف بما فيها أداة التعريف ثنائية التركيب، إلا أنها تشترك مع الحروف الأحادية في عدم ظهور معنى لها لا ناقصاً ولا تاماً قبل دخولها في التركيب، وتختلف عن حروف المعاني الأحادية في أن معناها – أعني تلك اللواحق وأداة التعريف – يظهر في الكلمة والكلام، أما الحروف الأحادية الأخرى فيظهر معناها في الكلام دون الكلمة.

---

(١) انظر : العيثان: الواو ص ص١١- ١٨.

(٢) انظر: الزجاجي: اللامات ص٤١.

وهذا - كما ترى - يدل بالالتزام على الخلل في رأي ابن النحاس؛ لكونه أثبت المعنى غير التام لحروف المعاني كلها عند إفرادها دون التفصيل المتقدم، كما أن ذلك الاستدلال يدل بالالتزام على خطأ رأي الشريف الجرجاني الذي نفى معنى الحرف مطلقاً مع وضوح دلالة حروف المعاني على معنى ما ذلك الوضوح الذي يسنده واقع الدلالة والاستعمال ويؤيده الواقع الاصطلاحي الذي يظهر باستمرار في إطلاق مصطلح (حروف المعاني) على الحروف التي نفى الجرجاني معانيها، مع أن ذلك المصطلح ظاهر في إضافة المعاني إليها عند التسمية؛ وهو ما يعني إسناد المعاني إليها وظهورها من تلك الحروف.

وقد فُسِّر رأي الشريف الجرجاني بأن الحروف تدخل الجملة للربط بين الألفاظ فقط أو أنها تشبه علامات الإعراب التي تشير إلى فاعليه مدخولها أو مفعوليته[1]؛ مما يعني أنها لا تدل على أي معنى، لكن هذا التفسير مردود؛ بأن نزعها من التركيب يوجب ذهاب المعنى الذي دلت عليه، ولو كانت داخلة للربط فقط؛ لا نتفى الربط وحده بعد نزعها من التركيب، وهذا يثبت كذلك أنها ليست مثل علامات الإعراب؛ لأن علامات الإعراب يمكن أن يُستغنى عنها بالقرائن الأخرى على النحو الواقع في اللهجات العربية الحاضرة خلافاً لحروف المعاني التي تدخل في الكلام مؤدية معنى إلى جانب المعاني الأخرى التي تؤديها

(١) انظر : جمال الدين : البحث النحوي ص٢١١ وما بعدها من الصفحات. ولا يخفى أن نسبته إلى الجرجاني ظنية ؛ لأنه لم يصرح به فيما نقله السيوطي عنه.

الأسماء والأفعال، وتأثر معاني الحروف بالقرائن لا ينفي دلالتها على معانيها، ولو صح هذا النفي لصح في الأسماء والأفعال كذلك؛ لأن معانيها - أعني الأسماء والأفعال - تتأثر أيضاً بالقرائن.

٢- باب الإعراب:

نقل السيوطي فيه عن ابن الأنباري رأي الزجاج في كون التثنية والجمع - أي جمع المذكر السالم - مبنيين خلافاً للإجماع، كما ذهب أيضاً - فيما ذكره السخاوي - إلى أن الممنوع من الصرف مبني على الفتح في حالة الجر[١].

واحتج من ذهب إلى بناء المثنى وجمع المذكر - وفق ما نقله ابن الأنباري - بأن الألف والنون والواو أو الياء والنون زيدت على صيغة المفرد للتثنية والجمع؛ فنُزِّل المثنى والجمع منزلة العدد المركب المبني على فتح الجزأين[٢].

وقد رد ابن الأنباري هذه العلة بما يعني أن قياس المثنى والجمع على العدد المركب قياس مع الفارق بسبب انفصال العدد المركب وتميز كل جزء منه بعد الانفصال خلافاً لحروف التثنية والجمع التي تكون بلا معنى إذا انفصلت عن المفرد[٣].

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٩.

(٢) انظر: الأنباري: الإنصاف ج١ ص ص٣٥- ٣٦.

(٣) بتصرف من: السابق ج١ ص٣٦.

إلا أن هذا الرد لا يكفي لنقض الرأي المذكور، من حيث إن استعمال المثنى والجمع قائم على نوع من الإعراب ونوع من البناء ، فالتغير الذي يطرأ على المثنى والجمع بسبب اختلاف العامل المنتج لرفع المثنى بالألف ورفع الجمع بالواو، خلافاً لنصبهما وجرهما بالياء - يعكس خصيصة من خصائص الإعراب، كما أن لزوم الياء لهما في حالتي النصب والجر وعدم كون التغير الناتج من اختلاف العامل واقعاً في آخرهما وهو حرف النون[1]، حيث تلزم نون المثنى والجمع حركة لا علاقة لها بالعامل ، كل هذا يعكس خصيصة من خصائص البناء ، وعلى هذا فإن من قال بأنهما معربان إعراباً محضاً لم يصب، ومن قال بأنهما مبنيان بناء محضاً لم يصب كذلك؛ لأنهما يشبهان المعرب من جهة كما يشبهان المبني من جهة أخرى.

والأمر كذلك في الممنوع من الصرف فهو يشبه المعرب من حيث إن حركة آخره تتغير وتختلف في حالة الرفع عن حالتي النصب والجر، كما أنه يشبه المبني من حيث عدم تنوينه ولزومه الفتحة مع اختلاف العامل في حالتي النصب والجر، وهو ما يوجب الشك في كون الفتحة في حالة النصب علامة إعراب، إذ إنها - أي الفتحة - في الاسم المعرب تتغير إلى الكسرة عند الجر، في حين تبقى

(١) اعتبر الأنباري إعراب المثنى والجمع واقعاً في آخرهما ؛ انظر: السابق ج١ ص٣٦، مع أن الإعراب فيهما مع عدم الإضافة واقع قبل الآخر، أي قبل النون فيهما.

الفتحة في الممنوع من الصرف على حالتها عند الجر، فهي بذلك تشبه الكسرة اللاحقة لآخر المضاف إلى ياء المتكلم في نحو (مررت بغلامي) إذ إنها لو كانت علامة جر وإعراب لتغيرت في نحو (جاء غلامي) و (كافأت غلامي) وهو ما يجعلها حركة لازمة لظهور إضافة الاسم المفرد إلى ياء المتكلم.

إن هذا التحليل يقود إلى التحفظ على الإطلاق الظاهر من رأي الزجاج في بناء المثنى والجمع؛ لأنه اعتبرهما مبنيين دون تخصيص أو تفصيل يقيد بناءهما بكونه ليس محضاً. والأمر كذلك في رأيه في بناء الممنوع من الصرف على الفتحة في حالة الجر، حيث قيد بناءه بحالة الجر، مع إن إعرابه في حالة النصب مشكوك فيه.

إن الحكم على أمثال هذه الكلمات بكونها معربة أو مبنية ينبغي أن يقوم على استقراء جميع حالاتها الإعرابية مع المقارنة بين حركاتها أو سكناتها بصورة تبين خصائص المعرب والمبني التي تتوفر في الكلمة موضع البحث، ثم المصير إلى مفهوم شبه المعرب وشبه المبني بصفته مفهوماً متوسطاً بين مفهوم الإعراب المحض ومفهوم البناء المحض، يصلح للتطبيق على الكلمة التي تتوفر فيها بعض خصائص المعرب وبعض خصائص المبني.

٣- باب الإشارة

نقل فيه السيوطي عن ابن معطي أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف، وعقب عليه بقول ابن إياز بأن ذلك التعليل غريب؛ لأنه لم ير أحداً ذكره غير ابن معطي نفسه[١].

غير أن هذا النفي مردود بالمنقول عن أبي علي الفارسي من أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً، وهو أل العهدية[٢] كما أن مسألة بناء الأسماء لمشابهتها الحروف جاءت منذ زمن قديم في المصادر النحوية[٣]، وهي كما تبدو في بعض المصادر مسألة خلافية[٤]، وقد قرر ابن مالك في ألفيته تلك العلة بقوله:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا[٥]

وفي شرح هذا يذكر اسم الإشارة (هنا) مثالاً على الشبه المعنوي بين اسم الإشارة والحرف، على أساس أن الإشارة معنى من المعاني من حقه أن يوضع له

---

(١) انظر : السيوطي: الأشباه ج٥ ص٩.

(٢) انظر : عبدالحميد: منحة الجليل ج١ص٣٢.

(٣) انظر : المبرد: المقتضب ج٣ ص ص١٧١- ١٧٣.

(٤) انظر – مثلاً- ابن جني: الخصائص ج١ ص ص ١٦٩- ١٧٠.

(٥) ابن مالك: الألفية ج١ ص ص٢٨، ٣٠، ويرى بعض الباحثين أن ابن مالك متأثر بابن معطي في هذا الرأي ؛ انظر: ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص٦٢.

حرف يدل عليه، فلما لم يكن له حرف موضوع له؛ بنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً[1]. هذا إلى أن السيوطي تابع الرأي المذكور لابن مالك في علة بناء الأسماء، ومنها علة الشبه المعنوي الذي أوجب بناء اسم الإشارة[2]، ولهذا كان من الغريب أن يدرج السيوطي هذا الرأي المعروف لديه ولدى غيره في الآراء الغريبة، ولا سيما بعد نظم الألفيه لابن مالك الذي ذاع وشاع وأصبح موضعاً للتأليف والشرح والتدريس في كثير من مراكز الدرس النحوي. لكن السيوطي كان بصدد نقل رأي ابن إياز (ت ٦٨١هـ) دون رأيه هو ، إذ إن وصف الرأي بالغرابة من ابن إياز المعاصر لابن مالك لعله جاء في موضعه من حيث عدم انتشار ألفية ابن مالك في عصر ابن إياز ذلك الانتشار المصاحب لتبنيها في التدريس الذي اتسع في العصور اللاحقة بالقرن السابع الهجري، غير أن هذا مردود بأن الرأي المذكور جاء في ألفية ابن معطي[3] (ت ٦٢٨هـ) التي ذاع صيتها في مختلف الربوع والأمصار[4] قبل ألفية ابن مالك، مما يوجب الظن بأن استغراب ابن إياز لرأي ابن معطي يرجع إلى سبب آخر ربما يكون اعتماد تلك العلة على الحدس والتخمين، وهو مما يسنده البحث العلمي المعاصر الذي لا يقبل أمثال تلك العلة المبنية على الفرض والاحتمال.

(١) ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٣٢.

(٢) انظر : السيوطي: همع الهوامع ج١ ص ص٤٦ ، ٤٨- ٤٩.

(٣) انظر : القواس: شرح ألفية ابن معطي ج١ ص٢٣٤.

(٤) انظر : ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص ص٥٣- ٥٤.

٤- باب أداة التعريف:

نقل السيوطي فيه رأي المبرد بأن أداة التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها، وضُمت إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام[١].

فالقول بأن الهمزة هي أداة التعريف رأي ثالث بالإضافة إلى الرأي المشهور الذي يرى التعريف ظاهراً من اللام وليس من الهمزة[٢]، ورأي الخليل الذي يرى التعريف ظاهراً من الهمزة واللام كلتيهما[٣].

وقد ناقش الدكتور عبدالهادي الفضلي المسألة في نطاق الرأي المشهور ورأي الخليل ومن تابعه في مخالفة المشهور دون ذكر لرأي المبرد منتهياً إلى ترجيح الرأي المشهور على أساس أن الهمزة غير أصلية؛ فهي همزة وصل تسقط غالباً في درج الكلام، هذا إلى أن دلالة اللام وحدها على المعنى له نظائر في نحو دلالة لام الجر على معانيها، كما أن الهمزة إذا دخلت على اللام تأخذ في الاستعمال حكم همزة الوصل[٤] التي يؤتى بها وسيلة إلى النطق بالساكن[٥].

علماً بأنه لا ملازمة بين عدم أصالة الهمزة وعدم دلالتها على معنى، فالحرف الزائد – وإن سمي زائداً – فهو يؤكد المعنى ويقويه، والتوكيد في حد ذاته معنى من المعاني، كما أن الهمزة تدل على الاستفهام والمعاني الأخرى التي

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص٩.

(٢) انظر: الزجاجي: اللامات ص٤١، الفضلي: اللامات ص٣٤، ويعبر عن الهمزة فيهما بالألف.

(٣) انظر: الزجاجي: اللامات ص٤١؛ فيما نقله عن الخليل، الفضلي: اللامات ص ص ٢٨- ٣٢؛ فيما نقله عن ابن مالك وولده اللذين تابعا الخليل في رأيه المذكور.

(٤) انظر: الفضلي: اللامات ص٣٤ وما قبلها من الصفحات.

(٥) انظر: الزجاجي: اللامات ص٤١.

يوجه لها الاستفهام كالتوبيخ والتقرير والإنكار ونحو ذلك، فهي في هـذا تـشبه اللام في تعدد المعنى والاستعمال.

إلا أن هذه الردود لا تكفي لترجيح رأي الخليل أو المبرد ، ويبقى النظر في نماذج التعريف المعروفة مطلوباً لرصد العناصر اللغوية اللازمة لظهور معناه على النحو الآتي:

١- تكون الهمزة واللام حرفين يلزم وجودهما لظهور التعريف في نحو : الولد جاء، حيث لا تكون الهمزة مسبوقة بكلمة أو كلام.

٢- تكون الهمزة وتشديد الحرف الواقع بعد اللام الشمسية في نحـو : الرّجـل جاء، صوتين يلزم وجودهما لظهور التعريف ، فالتشديد وإن كان ناتجاً من إدغام اللام مع الحرف الذي بعـدها، فـاللام صـوت لم يظهـر في النطـق ، والتشديد في هذا الموضع تركيب صوتي يختلف عن حالة ظهور الـلام فـيما يعرف باللام القمرية، ومقتضى وصف الواقع إسناد ظهور معنى التعريف إلى تشديد الحرف الآنف الذكر بالاشتراك مع الهمزة التي تبقى في مثل هذه المواضع ظاهرة في النطق؛ لكونها غير مسبوقة بشيء على النحو الذي سـبق في الصورة الأولى.

٣- أما إذا سبقت الهمزة بشيء في نحو : مررت بالولد، فـإن الحـرف المتحـرك الذي يسبق اللام يأخذ وظيفة الهمزة المحذوفة في ظهور معنـى التعريـف،

غير أن اللام تبقى شريكة مع ذلك الحرف في إظهار معنى التعريف لكونها تبقى ظاهرة في النطق.

٤- وحين تحذف الهمزة صوتها وتختفي اللام كذلك في نحو: مررت بالرَّجل، يكون التعريف ظاهراً من الحرف المتحرك - وهو الباء المكسورة في هذا المثال - وتشديد الحرف بعد اللام الشمسية، إذ لا ظهور لصوت الهمزة واللام كلتيهما مع ظهور معنى التعريف الموجب لإسناده إلى العنصرين اللذين أخذا وظيفة الهمزة واللام في مثل هذا الموضع.

٥- وعند اجتماع همزة التعريف مع همزة الاستفهام في نحو: آلولد جاء، يكون المد أو الفتحة الطويلة المتفرعة من همزة الاستفهام مؤدياً لمعنى التعريف بالاشتراك مع اللام، حيث يقوم المد بوظيفة الهمزة المحذوفة.

٦- أما اجتماع الهمزتين في نحو: آلرّجل جاء، فيوجب ظهور معنى التعريف من المد وتشديد الحرف الواقع بعد اللام الشمسية، حيث لا ينطق بهمزة التعريف ولامه كلتيهما مع بقاء معنى التعريف.

٧- هذا مع الأخذ في الاعتبار قيام الميم بوظيفة اللام القمرية في الصورة الأولى والثالثة والخامسة في لغة أهل اليمن ومن داناهم الذين يبدلون لام التعريف القمرية ميماً[1].

---

(١) انظر : ابن مالك: شرح التسهيل ج١ ص٢٥٧.

فالصور السابقة - كما ترى - تحذف في بعضها الهمزة كما تحذف اللام، وهو ما يجعل تخصيص الدلالة على التعريف بالهمزة أو اللام فاسداً أو مرجوحاً؛ إذ إن ذلك الحذف إما أن يكون موجباً لانتفاء التعريف بالأداة أو انتفاء العناصر الدالة عليه مع ظهوره في الكلمة، وكلاهما خلاف الواقع، وإما أن يكون ذلك الحذف موجباً لتخصيص الدلالة على التعريف بمحذوف دون آخر؛ فيكون ترجيحاً بلا مرجح.

على أن حذف الهمزة واللام معاً في بعض التراكيب مع بقاء المعنى يجعل التعريف بالأداة تركيباً صوتياً قابلاً لتبادل الوظيفة الدلالية مع الأصوات الأخرى التي تنوب عن الهمزة واللام عند حذفهما، وهذه النيابة إما أن تكون نيابة صوتية بلا معنى؛ فيلزم منها أن يختفي معنى التعريف أو يظهر بلا دال عليه، وهو خلاف الواقع. وإما أن تكون نيابة عن معنى آخر غير التعريف، وهو خلاف الواقع كذلك. وإما أن تكون نيابة دالة على التعريف، وهو المتعين بعد استبعاد الوجهين السابقين. غير أن هذه الدلالة على التعريف يُحتمل فيها أن تكون غير مباشرة على أساس أن الأصوات البديلة تدل على التعريف بواسطة دلالتها على الهمزة واللام، كما يحتمل فيها أن تكون دلالة مباشرة على أساس أن الأصوات البديلة مرادفة للهمزة واللام في الدلالة على التعريف.

وتعين الاحتمال الأول دون الثاني مـردود بعـدم ظهـور الفـرق في معنـى التعريف في حالة ظهور الهمزة واللام وفي حالة حذفهما أو حذف واحـد مـنهما، ولو ظهر ذلك الفرق لصحت نسبة التعريف المباشر إلى الهمـزة والـلام في حالـة ظهورهما معاً، ونسبة التعريف غير المباشر إلى الأصوات البديلـة، في حالـة عـدم ظهورهما معاً، كما يصح كون التعريف مشتركاً بين المباشر وغير المبـاشر في حالـة ظهور واحد منهما مع الصوت البديل عن الآخر المحذوف، وكل هذه الفروق لا تفهم ولا تظهر مع ظهور الهمزة والـلام، والأمـر كـذلك في عـدم ظهـور تلـك الفروق مع الأصوات البديلة عنهما، هذا إلى أنه لم يذكر عن أحد فرق واحد مـن تلك الفروق؛ مما يعني أن حقيقة التعريف بالأداة أو ما ينوب عنهـا متجانـسة في عدم الدلالة على تلك الفروق؛ فتكون الأداة بحكم المترادفة مع تلك الأصـوات البديلة في عدم الدلالة على تلك الفروق.

أما تعين الاحتمال الثاني دون الأول فمردود بعدم المعرفـة والـشيوع، إذ لم يذكر عن أحد دلالة تلك الأصوات البديلة على التعريف؛ حتـى تكـون مرادفـة للهمزة واللام في الدلالة عليه.

والحاصل أن عدم ظهور تلك الفروق في الاحتمال الأول ينافي تعينـه دون الاحتمال الثاني، كما أن الترادف غير المعروف في الاحتمال الثاني ينـافي تعينـه دون الاحتمال الأول، ومن ثم تبقى دلالة الأصوات البديلة عن الهمزة واللام مرددة

بين الوجهين الآنفي الذكر، وتعين هذا التردد لازم لما أنتجه السبر والتقسيم من فساد الوجوه الأخرى أو مرجوحيتها؛ مما يثبت دلالة لها - أعني تلك الأصوات البديلة - على التعريف بنحو مباشر أو غير مباشر.

وبهذا التحليل يظهر الخلل في الرأي المشهور الذي يرى اللام وحدها أداة للتعريف، كما يظهر الخلل في رأي الخليل الذي غفل عن نيابة الصوت البديل عن الهمزة المحذوفة واللام الشمسية المختفية وكذلك اللام القمرية المختفية في لغة أهل اليمن.

والخلل كذلك في رأي المبرد الذي يرى الهمزة وحدها للتعريف، هذا إلى أن تعليل المبرد بأن انضمام اللام إلى الهمزة جاء لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام مردود بأن حذف اللام القمرية في نحو : آولد جاء، وحذف التشديد الناتج عن إدغام اللام الشمسية مع الحرف الذي بعدها في نحو: آرَجُل جاء، يحوِّل الهمزة مع المد إلى تركيب ذي دلالة غريبة نظراً لانتفاء معنى التعريف والاستفهام كليهما، وعلى الرغم مما يذكر من ورود السماع باستعمال الهمزة الممدودة لنداء البعيد[1]، إلا أن السياق في المثالين السابقين لا يكون بعد الحذف سياق نداء، هذا إلى أن مستوى استعمال الهمزة للنداء ليس معروفاً من حيث كونه شائعاً أو غير شائع، وعليه فإن تعبير المبرد باشتباه التعريف بالاستفهام لا وجه له؛ لأن

(١) انظر : ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٩.

الحاصل بعد الحذف الآنف الذكر هـو انتفـاء الظهـور للتعريـف والاسـتفهام ، والاشتباه هو في واقعه ظهور مردد بين التعريف والاستفهام، ولهـذا كـان الأولى أن يقال بأن انضمام اللام القمريـة مـع الهمـزة الممـدودة، وانـضمام التـشديد إلى الهمزة الممدودة جاء للدلالة على التعريف وتمكين همزة الاستفهام الظـاهرة مـن الدلالة على معناها.

٦- باب الابتداء:

نقل السيوطي فيه عن ابن أبي الربيع بأن ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) يـرى وقوع الإخبار بظرف الزمان عـن الجثـث؛ يعنـي الـذوات مخالفـاً بـذلك جميـع النحاة[١].

وقد استقر الرأي على أن ظرف الزمان يقع في الإخبار عن أسماء المعاني في نحو: الصوم اليـوم والرحيـل غـداً، ولا يقـع في الإخبـار عـن أسـماء الـذوات والأعيان؛ فلا يقال: عليٌّ اليوم، إلا إذا حصلت الفائدة في نحو: الرطب في شـهر كذا ونحن في عصر سعيد[٢].

(١) انظر : السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٠.

(٢) بتصرف من : ابن مالك: شرح التسهيل ج١ ص٣١٩، صفوت: الكامل ج١ ص٩٩.

واستثنى ابن مالك ما ورد مسموعاً كقول امرئ القيس: اليوم خمر، وغداً أمر، دون تقدير للمبتدأ[1]، خلافاً لآخرين قدروا المبتدأ على معنى: اليوم شربُ خمر وغداً وقوعُ أمر ونحو ذلك مما يقتضيه معنى الكلام[2].

والذي ينبغي أن يقال إن الإخبار بظرف الزمان عن الذات أو العين إن أريد به الإخبار المعنوي الحقيقي فهو غير ظاهر؛ لأن الأمثلة التي ادعي الإخبار فيها قد جاء ظرف الزمان فيها مسبوقاً بحرف الجر مثل: نحن في عصر سعيد، والمعنى فيها مطوي على تعلق الجار والمجرور بما يقتضيه المعنى؛ فيكون على معنى : نحن كائنون أو نحن نكون في عصر سعيد، هذا إلى أن المعنى يقتضي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه في الأمثلة الأخرى التي من قبيل: اليوم خمرٌ، على النحو الذي تقدم .

وإن أريد به الإخبار اللفظي أو المجازي بمعنى مجيء المبتدأ المخبر عنه بظرف الزمان في لفظ أو شكل المبتدأ في نحو الأمثلة التي من قبيل : اليوم خمرٌ، فهو واقع قائم ؛ لأن شكل هذه الجملة أو تركيبها مشاكل للجملة الاسمية، والإسناد فيها من حيث الشكل واللفظ توجه إلى كلمة " خمر" على سبيل المجاز، ولذلك استحق لفظها الرفع؛ فهي نائبة عن المبتدأ المعنوي المحذوف كنيابة المفعول به عن الفاعل، ولا تناقض بين تعدد المبتدأ على مستوى اللفظ والمعنى

(١) انظر : ابن مالك: شرح التسهيل ج١ ص٣٢٠.

(٢) بتصرف من: صفوت: الكامل ج١ ص٩٩.

ما دام تركيب الجملة ومعناها يدعو إلى ذلك، وما دام مفهوم كل منهما لا يعارض الآخر.

غير أن الإخبار اللفظي أو المجازي بظرف الزمان عن العين أو الذات تبقى صحته مرهونة بحصول الفائدة[1] على النحو الذي تقدم.

بعد هذه المسألة نقل السيوطي في هذا الباب استغراب ابن هشام لما رآه ابن يعيش من أن العامل في الظرف لا يجوز إظهاره بعد الحذف؛ "لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأمّا إن ذكرته أولاً فقلت: زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع"[2] وربما أراد ابن يعيش من منع الذكر بعد الحذف ما يذكر من علتي التخفيف وكثرة الاستعمال الموجبة لحذف اللفظ والاستغناء بالقرينة عنه للدلالة على معناه[3]، إلا أن تعبيره بالأصل بدلاً من العلة مظنة للإشارة إلى الاستعمال الشائع القائم على حذف العامل في الظرف في مثل هذه المواضع، ومن ثم يكون الظن بأن مقصوده أن الشائع في استعمال الظرف الواقع موقع الخبر هو حذف العامل فيه، لكن ذلك الشيوع لا تعلم بدايته؛ ولذلك يجوز ذكر العامل مع

(١) انظر تحليل حصول هذه الفائدة عند الإخبار بظرف المكان دون الإخبار بظرف الزمان لدى: ابن يعيش: شرح المفصل ج١ ص ص٨٩- ٩٠.

(٢) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٠، وانظر: السابق ج١ ص٩٠، وفي المصدرين كليهما نقل جواز إظهاره عن ابن جني دون الشرط الذي ذكره ابن يعيش.

(٣) انظر: العيثان: العلة النحوية ص ص ١٣٦- ١٣٧.

شيوع ذكره وقبل شيوع حذفه، وهو المراد من قوله الآنف الذكر: فأمّا إن ذكرته أولاً: فقلت: زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع.

إلا أن هذا التوجيه يبقى توجيهاً ظنياً؛ لأن ابن يعيش لم يصرح به، هذا إلى أن المقتضي للذكر أو الحذف في هذا الموضع غرض بلاغي وليس غرضاً نحوياً؛ لأن التركيب مع ذكر العامل في الظرف تركيب نحوي صحيح، ولكن الحذف في هذا الموضع أرجح من الذكر؛ لأن الذكر يكون حينئذ إطناباً بلا غرض راجح وبلا مناسبة مستهدفة.

٧- باب (كان):

نقل فيه السيوطي الرأي المشهور لابن معطي في عدم جواز تقديم خبر (ما دام) على اسمها[١]، ثم عقب عليه بقول ابن إياز بأنه لم يجد أحداً يوافقه على ذلك سوى ما ينقل من أن ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) نقل عن قوم مثل ذلك[٢]، ونقل ابن إياز عن ابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) بأنه سأل ابن معطي عن ذلك الرأي فوعده بالتفكير فيه، ثم عاد وسأله مرة أخرى؛ فقال: " لا تنقل عني فيه شيئاً"[٣] وسواء

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١١.

(٢) السابق نفسه، وفيه طعن ابن إياز في سند النقل بعدم الوثاقة، وانظر النقل نفسه دون تصريح بالطعن لدى: القواس: شرح ألفية ابن معطي ج٢ ص٨٦٢.

(٣) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١١.

أكان رد ابن معطي رجوعاً عن ذلك الرأي أو لم يكن ، فإن الاحتجاج لرأي ابـن معطي يتلخص في الآتي:

١-لم يُذكر شاهد واحد من النثر أو الشعر على تقديم خـبر (مـا دام) عـلى اسـمها سوى ثلاثة شواهد جاء فيها مشتق يطلب معموله[١]، كما أن واحداً منها جاءت فيه (ما دام) قابلة للحمل على التمام والاكتفاء بالفاعل[٢]. والجواب عن هذا بأن ترتيب الكلام يتفاوت في الإنجاز من متكلم إلى آخر، حيث يستحيل بحـسب العادة أن يتفق المتكلمون جميعاً على نسق واحد من الترتيب في جميع إنجـازاتهم اللغوية هذا مع اجتماعهم في زمن واحد، فكيف الحـال إذا اختلفـت الأزمـان والأحوال، حيث يكون طلب التجانس في ترتيب الكلمات عند الإنجاز شرطاً متعذراً وقوعه والالتزام به، نعم المتكلم المثالي يراعي من الترتيب ما يحتاج إليـه لإزالة الغموض والتعقيد الدلالي، أما إذا سلك مسلكاً في ترتيب كلماته لا يمنع من ظهور الدلالة المقصودة ووضوحها فحينئـذٍ لا تلجئـه عادتـه ولا يفـرض عليه نظام اللغة ترتيباً معيناً، ولهذا يكون الاحتجاج لترتيب معين ضد ترتيـب آخر من قبيل لزوم ما لا يلزم، ومنه يظهر أن التوجه للاحتجـاج لتقـديم خـبر (كان) وأخواتها على اسمها إن كان على سبيل الاستئناس والتوكيد عـلى تنـوع

(١) ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص ص٥٩- ٦٠ ، وفيه (مشتق يطلب عاملاً) وهو خطأ؛ لأن المطلوب هو المعمول لا العامل.

(٢) انظر: ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص ص٥٧- ٥٨.

التراكيب اللغوية في ترتيب عناصرها، فهو مقبول ، وإن كان لغرض الاقتصار في الترتيب على المسموع فقط، فهو غلط أو مغالطة؛ لأن المتكلم المثالي نحوياً كان أو غيره لا يلزم نفسه بسماع منقول لجميع تراتيب جمله قبل أن يتكلم بها، بل ينظر إلى كون ترتيبه مؤهلاً لأداء المعنى المقصود قبل الاستعمال، وهو أمر متوفر في حالة تقدم أخبار (كان) وأخواتها على أسمائها، وما يصدق عليها يصدق على تقدم خبر (ما دام) كذلك دون فرق ظاهر يوجب تخلفه عن بقية تلك الأخبار.

٢-إن (ما دام) لما لزمت صيغة الماضي جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير[١]. وهو مردود بأن المضامين التي ترد فيها (ما دام) ناقصة ليست مضامين أمثال حتى تجري مجراها؛ فالمتكلم لا يشعر بأي مانع من تغيير اسمها وخبرها وفق الأغراض التي يريدها ، كما أن لزومها صيغة الماضي لا يقاس ولا يقارن بلزوم (ليس) الصيغة نفسها[٢]، هذا إلى أن (ليس) جامدة جموداً مطلقاً، أما (ما دام) فهي تتصرف عند استعمالها تامة، ومع ذلك فلم يوجب ذلك الجمود المطلق لـ (ليس) أن يجري اسمها وخبرها مجرى الأمثال؛ والأمر كذلك في (ما دام) بل هي أولى من (ليس) للفارق الآنف الذكر على فرض كون الموضوع قابلاً للتفاضل والأولوية.

---

(١) ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص٥٩ ، وانظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١١.

(٢) هذا اللزوم يكون بلا موضوع عند من يرى (ليس) حرفاً لا فعلاً.

٣-نظراً لكون (ما) مع (دام) مصدرية والاسم والخبر صلتها، فكأن ابن معطي منع ذلك التقدم؛ لأنه يرى الترتيب في أجزاء الصلة[١]. وهو مردود بما سبق من المقتضي لصحة ترتيب دون آخر، وبعدم التزام الترتيب الذي يراه ابن معطي في الجمل الاسمية الواقعة صلة لأنّ المصدرية الناسخة إلا بمقدار ما يتطلبه ظهور المعنى المراد ووضوحه.

٤-إن تركيب (ما دام) لما كان مصدراً مؤولاً ولم يكن مصدراً صريحاً لم يتصرف فيه بالتقديم كما يتصرف في المصدر الصريح[٢]، وهو مردود بما تقدم كذلك من المعيار المعتبر في الحكم على ترتيب الكلمات بالصواب أو الخطأ، وبعدم التزام الترتيب - الذي يراه ابن معطي - مع كان وأخواتها، علماً بأنها تقع موقع المصدر المؤول في نحو: عجبت من أنْ صار محمد غلاماً، حيث يسوغ تقديم الخبر فيقال: عجبت من أن صار غلاماً محمد، وإلى نحو هذا أشار ابن معطي في ألفيته حين قال:

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الأخر[٣]

وعقب شارحها بقوله : " وأما تقديم أخبارها – يعني كان وأخواتها – على أسمائها فجائز بالاتفاق" [٤].

---

(١) بتصرف من: ابن معطي: الفصول (دراسة المحقق) ص٥٩ ، وانظر: القواس: شرح ألفية ابن معطي ج٢ ص٨٦٣.

(٢) بتصرف من المصدرين السابقين في المكان نفسه.

(٣) القواس: شرح ألفية ابن معطي ج٢ ص٨٦٠.

(٤) السابق ج٢ ص٨٦٢.

فمما تقدم من الردود يظهر الخلل في رأي ابن معطي، والخلل كذلك في رأي محقق (الفصول) الذي وافق ابن معطي في منع تقدم خبر (ما دام) على اسمها بلا دليل يختلف عما ذكر من أدلة[1].

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى رأي ابن السراج في (ليس) حيث نقل قوله : "أنا أفتي بفعلية ليس، تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[2] وتبع ابنَ السراج في رأيه هذا بعض النحويين[3]. واستُدل لهذا الرأي بكونها جامدة على صيغة واحدة لا تتصرف إلى غيرها، كما أن الحروف كذلك، وهي غير مشتقة من المصدر كما هو الحال في بقية الأفعال، كما أنها لا تدل على الحدث أصلاً، بل تدل على نفي الحدث الذي يدل عليه خبرها في الزمن الحاضر إذا لم تقم قرينة على صرفه إلى الماضي أو المستقبل، هذا إلى أن معناها هو معنى حروف النفي : (ما) وأخواتها[4].

ورُدَّ هذا الاستدلال بقبولها علامات الفعل من دخول تاء التأنيث الساكنة عليها، وكذلك دخول ضمائر الرفع المتصلة عليها، هذا إلى أن عدم دلالتها على

(١) انظر : ابن معطي : الفصول (دراسة المحقق) ص ص ٥٩- ٦٠.

(٢) السيوطي : الأشباه ج٥ ص١٢.

(٣) انظر : ابن عقيل : شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٢٦٢.

(٤) انظر : عبدالحميد : منحة الجليل ج١ ص ص٢٦٢- ٢٦٣.

الحدث ليس ناتجاً من أصل الوضع اللغوي ولكنه طارئ عليها بسبب دلالتها على النفي، والتعويل على الدلالة الأصلية لا الدلالة الطارئة على الأصل[1].

والذي يلاحظ على أدلة القائلين بحرفيتها هو أنهم أخذوا عدم اشتقاقها من المصدر دليلاً في حين إن مبدأ الاشتقاق يبقى شيئاً مجهولاً يتعذر العلم بحقيقته دون نص قطعي يكشف عن كيفية الوجود الأول للغة العربية[2]، وتطوره في الأزمان اللاحقة؛ وعليه فإن الشيء المجهول لا يصلح دليلاً إيجابياً للاحتجاج في أمثال المقام.

أما قولهم بأن (ليس) جامدة على صيغة واحدة، فالجمود وحده ليس علة كافية لكونها حرفاً، إذ إن الجمود على صيغة واحدة صفة مشتركة بين الحروف وبعض الأسماء وبعض الأفعال، فالاسم (غير) - مثلاً - جامد على صيغة واحدة وأفعال المدح والذم والتعجب جامدة كذلك على صيغها، وهذا يعني أن الجمود الآنف الذكر لا يتنافى مع اسمية الكلمة ولا فعليتها، كما لا يوجب وحده حرفية الكلمة.

---

(١) انظر: السابق ج١ ص٢٦٣.

(٢) انظر تفصيلاً وافياً لهذه المسألة لدى: الفضلي: دراسات في الفعل ص ص ٢٨- ٤٥، وقد انتهى فيها إلى أن الجذر اللغوي أو ما يسميه المادة هو مبدأ الاشتقاق، وهو صحيح إن كان وجود الجذر سابقاً على وجود صيغة الكلمة وتراكيب الكلام، أما مع احتمال وجود الجذر مع تلك الصيغة أو مع تلك التراكيب في مقام واحد، فهو - أعني هذا الاحتمال - مانع من تعين أسبقية الجذر على غيره في الوجود.

ويلاحظ على أدلة القائلين بفعليتها أنهم أخـذوا قبـول (لـيس) لعلامـات الفعل الماضي دليلاً على قولهم، مع أن تشخيص المصداق النوعي للكلمة ينبغـي أن يعتمد بالدرجة الأولى على المعنى، فحين يفيد معنى الكلمة دلالتها عـلى ذات أو معنى؛ ينصرف الذهن تلقائياً إلى مفهوم الاسم، وحين يفهم منها الإخبار عن الحدث، ينصرف الذهن تلقائياً إلى الفعل وحين لا يفهم واحد من معنى الاسـم أو الفعل ينصرف الذهن تلقائياً إلى الحرف، ولا ينافي ذلك وجود بعض الفـروق الشكلية (اللفظية) والدلالية التي تميز اسماً عن اسم آخر أو فعلاً عن فعل آخر أو حرفاً عن حرف آخر، مادام التجانس بـين المـصاديق قـائماً في مفهـوم الاسـم أو مفهوم الفعل أو مفهوم الحرف، والاختلاف واقع في الـصفات التـي لا توجـب خروج الكلمة عن نوع المعنى الخاص بالقسم الذي تنتمي إليه.

وقد يستدل للتجانس المعنوي بين (لـيس) وحـرفي النفـي (مـا) و(لا) في الاستعمال بصحة تبادل الموقع النحوي والدلالي بين تلك الحروف في نحو (ليس زيد قائماً) في حين يتغير المعنى في هذا المثال لو أبدل بهذه الحروف الاسـم (غـير) الذي يستعمل للنفي، مما يدل على أن النفي بتلـك الحـروف مختلـف عـن النفـي بغير، وهو ما يجعلها – أعني تلك الحروف – منتميـة إلى مجـال دلالي واسـتعمالي واحد. إلا أن هذا الاستدلال مـردود بأنهـا لـو كانـت مـن معنـى واحـد لـساغ استعمال (ما) و(لا) بدلاً من (ليس) في نحو: زيد ليس غلام عمـرو، وفي نحـو:

هند ليست غلام عمرو، وهو ما يدل على أن (ليس) مؤهلة للربط بين الخبر والمبتدأ على النحو الذي يقوم به الفعل في نحو: زيد يقوم، خلافاً لحرفي النفي (ما) و(لا) اللذين يكون دخولهما بدلاً من (ليس) في المثالين السابقين موجباً للفصل وإلغاء الرابط للخبر بالمبتدأ. والفرق بين (ليس) والفعل يأتي من كون الفعل يقوم بذلك الربط بدلالته على الضمير المستتر، أما (ليس) فلا يستتر فيها الضمير؛ لكونها لا تقبل التحول إلى اسم الفاعل الموجب لجريانها مجرى الأفعال، فهي من هذه الجهة تشبه الحروف، ولكن شبهها بالفعل يأتي من دلالتها على الضمير، غاية ما في الأمر أن الضمير الرابط الذي تدل عليه يكون محذوفاً، في حين يكون الضمير الذي يدل عليه الفعل مستتراً.

إلا أن هذا المعنى المجانس لما يقوم به الفعل لا يعني الترادف بين (ليس) والفعل بحيث يكون معنى (ليس زيد قائماً) مرادفاً لمعنى (أنفي أو نفيت زيداً قائماً) لأن التركيب مع الفعل يوجب تحولاً في المعنى، فيقع (زيداً) مفعولاً به و(قائماً) حالاً له، وهو ما يمنع ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (ليس) دالة على حدث الانتفاء[1]، هذا مع أن ذلك الفعل يختلف عن (ليس)؛ لأنه قد يأتي للدلالة على النفي بمعنى الإبعاد والترحيل من مكان إلى آخر؛ فيكون معناه حسب هذا التوجيه أن المتكلم أبعد زيداً وهو على تلك الحال من القيام.

(١) انظر: عبدالحميد: منحة الجليل ج١ ص٢٦٣، فيما نقله عن الرضي.

أما قولهم بأن عدم دلالتها على الحدث ليست دلالة أصلية بل هي طارئة، فمردود بأن الأصل الذي يذكر لـ (ليس) هو : لا أَيْسَ[1]، وتقول العرب "ائتني به من حيث أيْسَ وليْسَ ... أي من حيث هو وليس هو "[2] وهذا الأصل – إن صح – يدل على أنها لنفي الوجود، فيكون معنى: لا أيس، لا وجود، ويكون المعنى في قول العرب السابق: ائتني به من حيث هو موجود أو من حيث ليس هو موجوداً. فالتركيب الأول لا يدل على الحدث، بل هو شبيه بتركيب (لا) النافية للجنس التي يكون اسمها اسماً لا فعلاً، والتركيب الثاني لا يدل على الحدث كذلك؛ لأن معنى (ليس) فيه هو معنى النفي بالحروف لا النفي بالأفعال. وعلى فرض التسليم بأن أصل الوضع اللغوي لـ (ليس) دال على الحدث، فهو لا يصلح دليلاً لاستبدال دلالتها الحاضرة بالأصلية؛ لأن الأصلية تكون حينئذ بحكم الدلالة المنقرضة، والخلاف واقع في دلالتها الحالية الحاضرة، مما يفرض الاعتماد على مدلولها الحاضر لا الماضي المندثر، ومن ثم يكون الاعتماد على المدلول المعدوم كالاعتماد على المعنى الحقيقي السابق للفظ بعد أن تغير إلى حقيقة أخرى بسبب العوامل التي تفرض التطور والتغير الدلالي.

والحاصل مما تقدم أن (ليس) تشبه الحروف دون الفعل في عدم دلالتها على الحدث وعدم استتار الضمير فيها، كما تشبه الفعل لا الحرف في دلالتها على

(١) ابن منظور: لسان العرب ج٦ ص٢١١ ؛ نقله عن الخليل.

(٢) السابق ج٦ ص٢١٢ ؛ نقله عن القراء.

الضمير الرابط للخبر بالمبتدأ، وهو ما يوجب المصير إلى قسم آخر من أقسام الكلمة خاص بالمشابه للفعل والحرف في المعنى، ومن ثم يكون الخلل في رأي ابن السراج؛ لأنه استقر على القول بحرفيتها دون الأخذ في الاعتبار مشابهتها الآنفة الذكر للفعل، والخلل كذلك في الرأي المشهور الذي جزم بفعليتها دون الأخذ في الاعتبار مشابهتها المذكورة للحرف.

٨- باب (إن) :

نقل السيوطي فيه رأي ابن مالك بعدم القياس على المضارع الآتي بعد(إنْ) المخففة من الثقيلة، وما جاء في نحو "وإنْ يكاد الذين كفروا ليزلقونك" و "وإنْ نظنك لمن الكاذبين" يحفظ ولا يقاس عليه[1].

وعقب عليه بقول أبي حيان: " هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقاً" [2].

غير أن النقض بعدم الموافقة من أحد على رأي ابن مالك لا يكفي للنقض العلمي، والذي ينبغي أن يقال إن إدخال المضارع في ذلك السياق ينتج كلاماً مفيداً في نحو:

١- وإنْ يذهبُ الجنود لِيقاتلوا العدو.

٢-وإنْ يكونُ المطرُ لِيرحمَ الله به عباده.

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٢ ، والآية الأولى هي الآية ٥١ من سورة القلم، والآية الثانية هي الآية ١٨٦ من سورة الشعراء.

(٢) السابق نفسه.

وبما أن طبيعة اللغة تستوعب التطور والنمو والتوليد الذي لا يخل بغرض الفهم والإفهام؛ فإن أمثال تلك التراكيب غير المسموعة من قبل تكون بحكم المسموع من حيث الصحة النحوية والدلالية.

لكن يمكن أن يقال إن تخفيف (إنْ) يجعلها تلتبس بإنْ الشرطية، مما يجعل ذلك الاستعمال مرجوحاً لحصول اللبس، لكن هذا مردود بأن اللبس مرتفع برفع المضارع بعد (إنْ) دون جزمه كما أن تتمة الكلام لا تصلح جواباً للشرط؛ فالتحول إلى الشرط يقتضي الصياغة الآتية:

١- إنْ يذهبْ الجنود يقاتلوا العدو.

٢- إن يكنْ المطر يرحم الله به عباده.

وهي -كما ترى- صياغة تختلف في التركيب والدلالة عن الصياغة المطلوبة لاستعمال المضارع بعد (إنْ) المخففة، وعلى هذا يكون استعمال أسلوب الشرط بدلاً من أسلوب التوكيد بإنْ المخففة أو استعمال أسلوب التوكيد هذا بدلاً من أسلوب الشرط متروكاً لاختيار المتكلم تبعاً لما يريده من الغرض والمعنى.

٩- باب (كاد):

نقل السيوطي فيه عن الأبذي رأي ابن الطراوة في أن (عسى) ليست من النواسخ؛ لأن النواسخ هي التي إذا زالت انعقد من اسمها وخبرها جملة اسمية، وليست (عسى) كذلك؛ لأنه لا يقال: زيد أن يقوم، بعد حذف (عسى) من

(عسى زيد أن يقوم) [1].

وعقب السيوطي على هذا بقوله: " ومذهبه (يعني ابن الطراوة) في : عسى زيد أن يقوم ، على ما يظهر أن (زيداً) فاعل، إلا أنها لما علقت على غير ما طلب، ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا"[2] فجملة (يقول كذا) تفسير للمفعول به، لأن الفعل من حيث المعنى متعلق بقول زيد لا بزيد نفسه ، ولهذا احتاج المفعول به في ذلك المثال إلى التفسير والشرح بالفعل الذي تلاه[3]، والأمر كذلك في (عسى زيد أن يقوم) حيث إن (عسى) متعلقة من حيث المعنى بقيام زيد لا بزيد نفسه، فلما كان الفاعل بحاجة إلى التفسير والشرح؛ جاءت الجملة (أن يقوم) تفسيراً للفاعل.

وقد وجه بعض الباحثين كلام السيوطي عن مذهب ابن الطراوة في الإعراب الآنف الذكر إلى أن ابن الطراوة متفق مع الكوفيين في إعراب المصدر المؤول (أن يقوم) بدل اشتمال من الفاعل الذي قبله[4]، مع أن عبارة السيوطي السابقة وجهت إعراب ابن الطراوة إلى التفسير دون تصريح بالبدل.

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٢.

(٢) السابق ج٥ ص١٣.

(٣) لا يخفى أن إعراب الفعل (يقول) في الجملة المذكورة يكون على الحال ولا منافاة بين الحال والتفسير؛ لأن الحال تبين أو تفسر هيئة صاحبها عند وقوع الفعل أو ما هو بحكم الفعل على الصاحب.

(٤) انظر: الثبيتي: ابن الطراوة ص١٣٣.

ويحتمل توجيه الإعراب إلى التفسير أن تكون العلاقة بين الفعل (عسى) والفاعل (زيد) علاقة مبهمة تحتاج إلى الشرح، فيكون المصدر المؤول (أن يقوم) شارحاً ومفسراً لذلك الإبهام حيث يكون معنى الجملة بعد التأويل : عسى زيد قيامَه، ويكون المصدر تمييز نسبة؛ لأنه رفع الإبهام عن النسبة الواقعة بين الفعل (عسى) والفاعل (زيد) ويكون التمييز وفق هذا التوجيه- إذا ما أريد التعليل له - محولاً من الفاعل وفق التصور النحوي القديم[1]؛ لأن أصله يكون: عسى قيامُ زيد.فيكون مجيء التمييز (قيامه) معرفة موافقاً للكوفيين الذين يجيزون تعريف التمييز، ومخالفاً للبصريين الذين يوجبون تنكيره[2]. غير أن إعراب المصدر المؤول تمييزاً مسلك غير معروف في النحو؛ فتكون نسبته إلى ابن الطراوة مرجوحة؛ هذا إلى أن السيوطي -وكما يبدو- لم تتوفر له التفاصيل الكافية لرأي ابن الطراوة، ومن ثم جاء نقله للرأي المذكور خالياً من وجه التفسير المقصود في ذلك الإعراب. وهو إعراب مردود بأنه لو كان المصدر تمييزاً لما احتاج إلى أن يربط بالضمير مع الفاعل، فهذا الربط يدل على أن المصدر المؤول جاء -إن لم يكن مفعولاً به- تفسيراً للفاعل وليس تفسيراً للنسبة الواقعة بين الفعل والفاعل، التي يأتي تمييز النسبة مفسراً لها.

(١) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٢٨٧.

(٢) انظر: السابق ج١ ص١٨٣.

فتوجيه التفسير للفاعل يؤهل المصدر المؤول لأن يكون بدل اشتمال من حيث إن الكلام في (عسى زيد أن يقوم) قائم على الإبهام والإجمال في الفاعل ؛ فساغ مجيء البدل تفسيراً للفاعل المبهم وتفصيلاً له[1].

كما يحتمل الإعراب على التفسير أن يكون المصدر المؤول (أن يقوم) تفسيراً للمضمر المحذوف على أساس أن (عسى) دخلت في ذلك السياق على غير مطلوبها، وهذا الدخول هو الموجب للحذف والإضمار؛ ليستقيم المعنى؛ فيكون معنى (عسى زيد أن يقوم) هو (عسى أن يقوم زيد أن يقوم) فحذفت (أنْ) الأولى مع مدخولها ، وبقيت الثانية مع مدخولها تفسيراً للأولى مع مدخولها؛ نظير اعتبار الفعل الآتي ذكره تفسيراً للفعل المحذوف عند البصريين في نحو (إذا الشمس كورت) [2] ؛ لأنهم لا يجيزون أن يلي (إذا) الشرطية الاسم، مما يُضطرهم إلى إضمار فعل محذوف يفسره المذكور؛ فيكون التركيب في الأصل (إذا كورت الشمس كورت) ثم حذف الفعل الأول وبقي مضمراً يفسره الفعل الثاني المذكور[3]. لكن هذا التوجيه مرجوح باللجوء إلى التقدير والإضمار المتكلف؛ لأنه جاء بلا ضرورة تلجئ إليه، هذا مع استلزامه التكرار بلا غرضٍ ظاهر أو مناسبة مقصودة، والتفسير في واقعه شرح وتبيين للمفسَّر، فإذا كان

(١) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٣٠٣.

(٢) التكوير ١.

(٣) انظر: السمين: الدر المصون ج١٠ ص٦٩٩ ، ثم انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٢٧.

المفسِّر والمفسَّر من لفظ ومعنى واحد، فالتفسير يكون حينئذ بلا وظيفته المعروفة، ويبقى موجهاً لخدمة الحذف والإضمار المزعوم في مثل ذلك السياق، هذا إلى أنه يستلزم دوراً فاسداً من حيث إن الشك في وقوع الحذف والإضمار يوجب الشك في التفسير الموجه له، وعليه يكون ظهور الحذف والإضمار في الكلام متوقفاً على ظهور ذلك النوع من التفسير، وظهور ذلك التفسير متوقف على ظهور الحذف والإضمار، وكلاهما – أي ذلك التفسير والإضمار – مشكوك في ظهورهما، والمشكوك في ظهوره لا يثبت بمثله، مما يجعل الباب مفتوحاً لأعاريب أخرى تبعاً للمعنى الذي يفهم من (عسى) و (أنْ) الناصبة للفعل المضارع في ذلك السياق، غير أنه يمكن تصنيف تلك الأعاريب في مذهبين:

الأول: وهو الذي يفهم معنى (عسى) على أنه معنى فعل، ويؤيده استتار الضمير فيها على لغة تميم[1]، وما يحكى عن بعض النحويين من استعمال المضارع واسم الفاعل منها؛ فيقال: عسى يَعْسِي فهو عاسٍ[2]، وقبول معناها للإسناد إلى الفاعل في حالة مجيئها تامة[3].

(١) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٣٤٣.

(٢) انظر: السابق ج١ ص ص٣٤٠- ٣٤١؛ فيما نقله عن صاحب الإنصاف، السيوطي: همع الهوامع ج٢ ص١٣٦؛ فيما نقله عن الجرجاني.

(٣) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٣٤١.

فبناء على هذا المعنى لـ (عسى) ومعنى المصدرية الذي يفهمه أولئك النحاة من (أنْ) الناصبة للمضارع، جاءت الأعاريب وفق هذا المبنى لـ (عسى زيد أن يقوم) على النحو الآتي:

١ - من يرى (عسى) فعلاً تاماً جاء بمعنى:

أ- الفعل المتعدي (قارب)؛ فيكون (زيد) هو الفاعل والمصدر المؤول مفعولا به على معنى: قارب زيد قيامه[١].

ب- الفعل اللازم (قَرُبَ)، فيكون المعنى (قرب زيد من أن يقوم) وحذف حرف الجر توسعاً[٢]. وهو مرجوح؛ لأنه مبني على الحذف والتقدير دون ضرورة.

ج- الفعل اللازم (قَرُبَ) ويكون المصدر المؤول بدل اشتمال من الفاعل على معنى: قرُبَ زيدٌ قيامُه[٣]. ورُدَّ بأن المصدر يكون حينئذ بدلاً لازماً تتوقف عليه الفائدة، وليس هذا من شأن البدل[٤].

إلا أن هذا الإشكال مردود بأن كون البدل فضلة لا يمنع من عدم الاستغناء عنه في مثل ذلك السياق، نظير ما قيل من عدم الاستغناء عن الحال في نحو: ضربي زيداً قائماً[٥]، وعدم الاستغناء عن الصفة في نحو: أنتم طلاب

---

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠٢.

(٢) انظر: السابق نفسه. .

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

(٥) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٢ ص٣٢١.

مهملون، من حيث إن قصد المتكلم في هذا المثال هو الإخبار عن إهمال الطلاب، لا الإخبار عن كونهم طلاباً فقط، ومن ثم كان ذكر الصفة لازماً ؛ لأنها قامت بوظيفة إكمال الخبر وأداء الغرض المستهدف للمتكلم[1].

د- أن (عسى) فعل تام في ذلك السياق، لكنها –حسب تفسير الرضي- على معنى (يُرجى زيد أن يقوم) ويكون المصدر المؤول بدل اشتمال من الفاعل؛ والذي سوغ هذا الوجه هو حسن التفسير بالبدل بعد إبهام الفاعل ومجيء ما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل في نحو (يا زيدون عسى أن تقوموا) [2] ؛ لأن أصله - حسب فهم الرضي - هو : عسى الزيدون أن يقوموا، فلما أصبح الفاعل منادى حل المصدر المؤول مكانه؛ مما يدل على تسويغ إبدال المصدر المؤول من فاعل (عسى) في المثال موضع الخلاف، يضاف إلى ذلك أن (عسى) ليست لدنو الرجاء ومقاربته لا وضعاً ولا استعمالاً، بل هي لرجاء حصول الخبر مطلقاً بغض النظر عن كونه قريباً أم بعيداً[3].

فمثال استعمالها لرجاء القريب قولك: عسى الله أن يشفي مريضي، بمعنى أرجو قرب شفائه من الله، ومثال استعمالها لرجاء ما لم يظهر قربه : عسى الله أن يدخلني الجنة، و (عسى زيد أن يقوم) فهي في هذين المثالين بمعنى (لعل) من

(١) انظر إن شئت الآيتين ٥٥ ، ٦٠ من سورة النمل تجد فيهما الصفة وهي جملة والكلام لا يستغني عنها.

(٢) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٣٠٣.

(٣) انظر: السابق ج٢ ص ص٣٠١، ٣٠٣.

حيث عدم الدلالة على المقاربة والدنو[1]. إلا أن هذا التوجيه من الرضي لم يرق إلى اعتباره (عسى) حرفاً؛ لأن كلامه عنها في هذه المسألة جاء على أنها فعل بدليل اعتباره (زيد) فاعلاً لها على النحو الذي تقدم .

وقد وُفق الرضي فيما التفت إليه من استعمال (عسى) للرجاء لا المقاربة، ولكن الخلل فيما ذهب إليه واقع من جهة أنه حصر دلالة (عسى) في الرجاء كما تحصر الألفاظ القارّة في معانيها التي لا تتأثر بالقرائن، علماً بأن معنى (عسى) من المعاني الخلافية المستنبطة التي تضطر المستدل لتشخيص القرائن الملائمة والمؤدية للمعنى المستنبط بصورة يلائم السياق والتركيب النحوي الذي تستعمل (عسى) فيه، والذي يختلف من جملة إلى أخرى ومن سياق إلى آخر. وعلى هذا فإن الرضي وإن يكن قد نجح في تشخيص معنى الرجاء بدلاً من معنى المقاربة في بعض تلك التراكيب بالنظر إلى القرائن اللفظية، لكنه أخفق في تشخيص المرادف الذي سيحل بدلاً عن (عسى) والذي جعله مضارعاً مبنياً للمجهول في صيغة (يُرجى) علماً بأن التصنيف النحوي المشهور لصيغة (عسى) يجعلها فعلاً ماضياً جامداً لا يفهم منه في حالة التمام إلا الإسناد إلى الفاعل دون نائب الفاعل، وذلك الفهم أعني فهم البناء للمجهول لا مانع من تعينه إذا كان معنى التركيب يفرضه دون غيره ، أما إذا احتمل المعنى توجيهات أخرى؛ فلا بد من المصير إلى مرجح لمعنى دون آخر – على

(١) بتصرف من: السابق ج٢ ص٣٠١.

فرض وجود المرجح – فإن لم يوجد تبق الاحتمالات المعنوية متساوية من حيث عدم تعين واحد منها على حساب الباقي.

وعلى الرغم من أن الرضي فهم ذلك التشاكل في المعنى بين (عسى) و(لعل) إلا أنه لم يرتب أثراً عليه في الترادف بينهما في الحرفية علماً بأن ذلك التشاكل يضيف إلى دلالة الكلام احتمال مجيء (عسى) حرفاً بمعنى (لعل) مما يجعله احتمالاً مطروحاً للبحث والمناقشة.

٢– من يرى (عسى) فعلا ناقصاً، ويكون ذلك التركيب بمعنى:

أ– عسى أمرُ زيد القيامَ ، أو: عسى زيدٌ صاحبَ القيام، على تقدير مضاف قبل اسم (عسى) أو قبل خبرها[١]، ورُدَّ بالتكلف في التقدير[٢]؛ لأنه بلا ضرورة تلجئ إليه.

ب– عسى زيد قياماً، على سبيل الإخبار بالمصدر عن الذات على شاكلة (زيد عدلٌ وصومٌ) [٣]، ويرد عليه أن الإخبار بالمصدر إما أن يكون على معنى المشتق وهو اسم الفاعل، فيكون معنى عسى زيد أن يقوم، هو عسى زيد قائماً، وعلى هذا يكون المصدر مؤولاً باسم الفاعل وليس مؤولاً بالمصدر الصريح كما هو المفروض .

---

(١) انظر: ابن هشام : مغني اللبيب ص٢٠١.

(٢) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٣٠٢.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠٢.

وإما أن يكون ذلك الإخبار على تقدير مضاف، فيكون التركيب بعد التقدير عسى زيد ذا قيام، فيرد عليه إشكال اللجوء إلى التقدير على النحو الذي سبق في الفقرة "أ" الآنفة الذكر. وإما أن يكون الإخبار على سبيل المبالغة في الوصف، فيكون زيد عين القيام، وهو مسلك سائغ إذا كانت الجملة مجردة من (عسى) حيث يكون الإخبار بالمصدر إخباراً مطلقاً؛ ليتحقق الغرض من المبالغة، أما إذا دخلت (عسى) في الجملة فإن المصدر يكون مقيداً بالسياق الذي يحيل المصدر إلى زيد ويخصصه به؛ لأن المفهوم من: عسى زيد القيام، المحوّل من: عسى زيد أن يقوم، هو ترج أو مقاربة لقيام زيد، وليس ترجياً أو مقاربة للقيام المطلق، وهو – أعني القيام المطلق – المعنى الذي يفهم من المصدر إذا استعمل للمبالغة في نحو : زيد قيام، ومن ثم تكون دلالة المصدر مختلفة في تركيب (عسى) عنها في التركيب المجرد من (عسى) ويؤيد هذا الاختلاف أن المصدر الصريح المستعمل للمبالغة في نحو: زيد عدل وصوم وقيام لا يصلح تحويله إلى مصدر مؤول؛ إذ لا يصح أن يقال : زيد أن يعدل وأن يصوم وأن يقوم، لعدم إتمام الفائدة، كما لا يصح للمبالغة أن يقال: زيد يعدل ويصوم ويقوم ، لانتفاء المبالغة بعد تحويل المصدر إلى الفعل، وبتعبير آخر إن الذي يستعمل للمبالغة هو المصدر الصريح وليس المصدر المؤول؛ لأن المؤول لا يؤدي الدلالة المطلوبة والظاهرة من استعمال الصريح.

ج- يبقى التركيب على حاله، وتكون (أنْ) والفعل بدل اشتمال سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة "ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير" [1]. ويرد عليه أن اعتبار (عسى) ناقصة يوجب كون البدل قد سد مسد الخبر لا الاسم، والخبر جزء واحد لا جزءان ، ومن ثم يكون قياسه على المفعولين في قراءة حمزة قياس مع الفارق. هذا إلى أن الحمل على البدل في ذلك الموقع لا يصح مع الأفعال الناسخة؛ لأن ذلك الموقع هو موقع الخبر لتلك الأفعال، ولا يأتي خبرها - أعني الأفعال الناقصة - بدلاً من اسمها؛ فإذا ما قيل: كان زيد قائماً، لم يصح إبدال الخبر من الاسم؛ لأن كليهما مقصود على سبيل التعين، وليس على سبيل استبدال واحد منهما بالآخر، خلافاً للأفعال التامة التي يسوغ الإبدال من فاعلها في نحو: أعجبني زيد علمه، ولهذا كان إعراب المصدر المؤول بدلاً في (عسى زيد أن يقوم) مناسباً لحمل معنى (عسى) على التمام لا النقصان.

د- تكون (أنْ) زائدة لا مصدرية[2]، فيكون الخبر في (عسى زيد أن يقوم) هو نفسه في (عسى زيد يقوم) وهو الفعل المضارع ذو الفاعل المستتر[3].

---

(١) انظر: ابن هشام : مغني اللبيب ص٢٠٢ ، والآية هي الآية ١٧٨ من سورة آل عمران ، ولا يخفى أن هذا التوجيه من التوجيهات المبنية على أن (عسى) في ذلك السياق ناقصة.

(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠٢.

(٣) انظر: السابق ص ص٢٠١- ٢٠٢ ، وهو من الوجوه المبنية على كون (عسى) ناقصة لا تامة.

ورُدَّ بأنّ الناصبة للمضارع لا تكون زائدة، كما أنها لا تسقط إلا قليلاً [1]، في حين ذهب آخرون إلى أنها دخلت للدلالة على التراخي[2]، أو لتخليص المضارع للزمن المستقبل دون غيره من الأزمان[3]؛ مما يدل على أنها أضافت معنى لا يضيفه الحرف الزائد.

والذي ينبغي اتباعه هو مقارنة التركيب الذي جاء فيه خبر (عسى) مقترناً بأنْ والتركيب الآخر الذي سقطت (أنْ) فيه من خبرها[4] عن طريق التحقق من المعنى الذي يذهب من الكلام بذهاب (أنْ) ويعود بإعادتها فيه. فمعنى المصدرية في الدرس النحوي معنى استنبطه النحويون لـ (أنْ) الناصبة للمضارع، ولم يكن مروياً عن العرب مشافهة؛ شأنه في ذلك شأن معاني الحروف، إلا أن ذلك الاستنباط له ما يسوغه في الأمثلة التي يكون معنى المصدر المؤول مشاكلاً لمعنى الصريح في نحو: أن تصوم خير لك، حيث يكون سقوط (أنْ) موجباً لتوهم استئناف (خير لك) بمبتدأ محذوف مناسب للسياق وكذلك توهم ارتباط الفعل (تصوم) بالاستفهام على معنى: أتصوم؟ الصيام خير لك، أو توهم ارتباطه بمبتدأ

---

(١) السابق ص٢٠٢.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ج٢ ص١٣٨.

(٣) السابق ج٢ ص١٣٩، وقد نسبه الأستاذ عباس حسن إلى أكثر النحاة؛ انظر: حسن: النحو الوافي ج١ ص٦١٦، الهامش ١، مع أن هذه الأكثرية لم تظهر عند المتقدمين وجميع المتأخرين.

(٤) انظر نماذج أخرى سقطت فيها (أنْ) من خبر (عسى) لدى: سيبويه: الكتاب ج١ ص ص٤٧٧- ٤٧٨، وقد وجهه سيبويه على تشبيه خبر (عسى) بخبر (كاد)، في حين ادعى الشنتمري الضرورة لذلك السقوط؛ انظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ج١ ص٤٧٨، مع أن الاضطرار غير ظاهر فيه.

محذوف على معنى : أنت تصوم، الصيام خير لك. فهذه الآثار الطارئة على التركيب بعد إسقاط (أنْ) تدل على صواب المعنى الذي استنبطه النحويون لـ (أنْ) في مثل هذه التراكيب، وهو معنى المصدرية، لأنها إذا عادت إلى الكلام ارتفعت تلك الآثار بظهور معنى المصدر المؤول واضحاً ومشاكلاً لمعنى المصدر الصريح الموجب لظهور معنى الابتداء فيه وتعين (خير لك) خبراً له.

لكن ذلك الصواب لا يصلح أن تبنى عليه قاعدة عامة تفيد أن كل موضع تأتي فيه (أنْ) ناصبة للمضارع فهي مصدرية، ولعل مثل هذا التعميم هو الذي أوقع النحويين في مشكلة تفسير "المصدر المؤول" بالصريح في أسلوب (عسى زيد أن يقوم) مما جعلهم يلتمسون حذوفاً وتقديرات تناسب المصدر الصريح في حال اعتبار (عسى) ناقصة ، وكان بإمكانهم – لو التفتوا – أن يتعاملوا مع هذا النوع من (أنْ) على أنه مصداق مشكوك في مصدريته عند توجيه معنى (عسى) إلى النقصان؛ لأن ظهور المصدرية من (أنْ) يكون حينئذ متوقفاً على ظهور التقدير والإضمار، وظهور التقدير والإضمار متوقف على ظهور تلك المصدرية، وليس من حل لهذا الدور، حتى يثبت واحد منهما ؛ فيثبت الآخر، ومن ثم يتعين الشك في دلالة (أنْ) في ذلك السياق على المصدر، ولا سيما أنها سقطت من خبر (عسى) في نماذج عديدة عللها بعض النحويين واللغويين بمشاكلة خبرها لخبر أختها (كاد) الناسخة[1].

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص ص٤٧٧- ٤٧٨ ، ابن منظور: لسان العرب ج١٥ ص٥٥.

والمظنون أن عدم تعويل النحويين على ذلك السقوط يعود إلى أن القول بعدم المصدرية يوجب تسويغ حلول الاسم مكان الفعل في ذلك السياق؛ فيتحول التركيب إلى (عسى زيد قائماً) ويكون خلافاً لما ذكره سيبويه من أن العرب قد تستغني في كلامها بشيء عن شيء آخر، وحمل عليه الاستغناء بالفعل عن الاسم في خبر (عسى) والاستغناء بالمصدر المؤول عن المصدر الصريح في فاعل (عسى) والاستغناء بالفعل عن اسم الفاعل في أسلوب التعجب (ما أحسن زيداً) [1].

وقد علل سيبويه ذلك الاستغناء عن الاسم في خبر (عسى) بأن الخبر فيها مقترن بـ(أنْ)، وهذا الاقتران يعني أن معناه ليس بمعنى الاسم، ومن ثم لم يستعملوا الاسم في ذلك الخبر لئلا ينتقض ذلك الفرق المعنوي[2].

والذي ينبغي أن يقال إن استغناء العرب عن شيء بشيء إما أن يكون قد لوحظ فيه التخلص من خلل معنوي ينتج من مخالفة ذلك الاستغناء كما هو الحال في استعمال اسم الفاعل للتعجب بدلاً من الفعل في نحو (ما محسنٌ زيداً)، حيث ينتفي معنى التعجب باستعمال اسم الفاعل ويمتد الخلل إلى (زيد) الذي ظهر منصوباً مع استحقاقه الرفع لتحول معنى (ما) من التعجب إلى النفي أو الاستفهام، فيكون الوقوع في الخلل – وليس الاستغناء – هو العلة المانعة لاستعمال تلك التراكيب.

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص ص٤١٠، ٤٧٧.

(٢) بتصرف من: السابق ج١ ص٤١٠.

وإما أن يكون الاستغناء لم يلاحظ فيه التخلص من الخلل، وإنما كان ناتجاً لأسباب أخرى – لعل العادة الكلامية من ضمنها – دعت المتكلمين إلى اختيار أسلوب على آخر أو عنصر على آخر، كما هو الحال بالنسبة لشيوع الاستغناء بالظرف أو الجار والمجرور عن الفعل أو الاسم في نحو (زيد عندك) و (زيد في الدار)؛ فلا يكون هذا الاستغناء علة مانعة لاستعمال ما استغني عنه؛ لأنه لا خلل ولا لبس ولا غموض حينئذٍ في استعمال المستغنى عنه؛ فيكون التركيب متوفراً على مؤهلات الصحة النحوية في ذلك النوع من الاستعمال غير الشائع ، لا سيما أن اللغة تستوعب الاختلاف في الألفاظ والتراكيب التي يراد من استعمالها إنجاز المعنى الواحد.

وعلى هذا يكون معنى (عسى زيد يقوم) كمعنى (عسى زيد قائماً) وعلى فرض استغناء العرب في هذا الموضع بالفعل عن اسم الفاعل[1]، إلا أن التركيبين مترادفان في إسناد القيام إلى زيد، ودلالة (عسى) – سواء أكانت على الرجاء أم المقاربة – لا تنافي استعمال اسم الفاعل؛ نظراً لأهليته للنيابة عن الفعل المضارع في ذلك السياق[2]. نعم تظهر المشكلة بعد دخول (أنْ) على المضارع؛ لأنها إذا كانت

(١) من الجدير ذكره أن ثعلباً روى عن بعض العرب قولهم (عسى زيد قائماً) باستعمال اسم الفاعل بدلاً من الفعل المضارع ؛ انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص١٢١.

(٢) يختلف التركيب موضع البحث عنه في نحو (عسيت صائماً) حيث يلزم فيه تقدير (أكون) قبل اسم الفاعل ليناسب المعنى ؛ انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠٣.

مصدرية فلا يكون المصدر المؤول معبراً عن معنى اسم الفاعل خلافاً لمن جعل المصدر في ذلك السياق مؤولاً باسم الفاعل[1]، لأن (أنْ) إما أن تكون دالة على المصدرية؛ فتؤول بالمصدر، وإما أن لا تكون كذلك ؛ فيسوغ تأويل المضارع بعدها باسم الفاعل إن لم يكن لها معنى آخر غير المصدرية. وما ذكر من دلالتها على التراخي أو تخليص المضارع للمستقبل مشكوك فيه، أما الأول؛ فلأنه معنى غير شائع، ونسبته إلى (أنْ) في (عسى زيد أن يقوم) مظنة للتخلص من زيادتها بعد استبعاد دلالتها على المصدرية، وأما الثاني فهو كالأول معنى غير شائع لـ (أنْ) في هذا السياق، وإن شاع عند بعض لم يعرف عند آخرين، وإلا لما كان معناها في ذلك السياق خلافياً قد فرض على النحويين نوعاً من الدلالة المرددة غير الواضحة لـ (أنْ) في السياق المذكور، هذا إلى أن توجيه الدلالة إلى الاستقبال جاء للتخلص من عدم دلالتها على شيء فراراً من القول بزيادتها[2]، الأمر الذي استبعد منها حين نصبها للمضارع. وعلى هذا فإن (أنْ) في (عسى زيد أن يقوم) مرددة بين المصدرية وعدم المصدرية، والمعنى الأول شائع لا خلاف فيه في المواضع التي تتضح فيها ملاءمة التركيب النحوي للمصدر المؤول بالصريح، أما الثاني فهو ناتج لمقتضى العمل بوظيفة الشاك في ظهور المصدرية في التراكيب التي يكون ظهور المصدر فيها مبنياً على ظهور مشكوك فيه للتقدير والإضمار.

---

(١) انظر: عبدالحميد: منحة الجليل ج١ ص٣٢٧.

(٢) انظر: حسن : النحو الوافي ج١ ص٦١٦ ؛ الهامش ١.

وتلك الوظيفة تقتضي عدم ترتيب الأثر على المعنى المشكوك فيه، فتكون (أنْ) داخلة في ذلك السياق لنصب المضارع فقط، ويكون معنى المصدرية وغيره من المعاني المشكوكة منفياً بالأصل؛ لأن الأصل يقتضي التعويل على ظهور المعنى إذا كان واضحاً، أما إذا كان غير واضح؛ فإما أن يرد إلى الواضح بالاستنباط العلمي؛ فيكون بحكم الواضح من حيث التعويل عليه، وإما أن لا يرد إلى الواضح كما هو كذلك عند الشك في المقتضي لظهور المعنى موضع الخلاف، ومن ثم لا يكون المعنى في هذه الحالة مؤهلاً للعلم بظهوره ونسبته إلى المتكلم أو الجملة التي ورد فيها.

غير أن ذلك الترديد بين المصدرية وعدمها قابل للمفاضلة والترجيح بالنظر إلى القرائن التي توجه معنى (عسى) في (عسى زيد أن يقوم) على التفصيل الآتي:

١- أن يكون الأسلوب خبرياً؛ فيكون الملائم له هو معنى المقاربة لا الترجي. ومعنى المقاربة يقتضي أن يكون سياق الحالة التي قيلت فيها تلك الجملة ظاهراً في أن المتكلم عالم أو مدع للعلم بقرب قيام زيد، إذ إن معنى الترجي يلزم منه الظن أو الاحتمال بالوقوع، فإذا ما انتفى الظن والاحتمال عن المتكلم بظهور علمه حقيقة أو ادعاء؛ انتفى موضوع الترجي لعدم المناسبة بين العلم بالوقوع القريب وترجي حصوله، أو أن المناسبة تكون بعيدة بينهما؛ فيكون ظهور معنى المقاربة مناسباً لقرائن الحالة، وظهور معنى الترجي غير مناسب للقرائن، وإذا دار الأمر بين المناسب (معنى المقاربة) وغير المناسب (معنى الترجي) كان

ظهور المناسب متعيناً بقرينة المناسبة السياقية، إذ لا معنى ثالثاً يشتبه فيه لـ (عسى) في ذلك السياق غير المعنيين المذكورين.

وعلى هذا الوجه لا إشكال في ظهور معنى المصدرية من (أنْ)، حيث تكون (عسى) تامة والمصدر المؤول مفعول به أو بدل اشتمال من الفاعل على النحو الذي تقدم في الوجوه التي لم يتكلف فيها التقدير والإضمار.

٢- أن يكون الأسلوب ظاهراً في إنشاء الرجاء حين تكون الجملة قيلت في سياق حالة ظاهرة في ظن المتكلم أو احتماله قيام زيد، والترجي في حقيقته ضرب من التفاؤل المصحوب بالأمل في وقوع المرجو[1]، ولهذا كان الظن أو الاحتمال مناسباً لموضوعه، كما أن العلم بالوقوع منافٍ للتفاؤل والأمل أو بعيداً عنه ذلك البعد الموجب لانصراف الذهن عنه إلى غيره المناسب للسياق الآنف الذكر.

فالإنشاء يقع في الغالب بمعاني الحروف لا الأفعال[2]، ومعاني الحروف لا تسند بلفظها إلى الضمائر، فيكون ظهور الضمائر عند الإنشاء بالحروف مستنداً إلى قرائن الحالة التي توجه الإنشاء إلى المتكلم أو غيره؛ ولهذا لا يصلح الفعل أن يحل بدلاً من (عسى) في ذلك السياق، فيصبح التركيب (أرجو زيداً أن يقوم) لأن صيغة

---

(١) قد يكون الرجاء بمعنى الخوف؛ انظر: الجوهري: الصحاح ج٦ ص٢٣٥٢، لكنه ليس معنى لازماً لـ (عسى) المستعملة للرجاء خلافاً لبعض المفسرين الذين ذهبوا إلى تلازم الخوف مع الرجاء مطلقاً؛ انظر: السمين: الدر المصون ج٢ ص٤٠٣..

(٢) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٣٠٢.

الفعل تقتضي ظهور الإسناد إلى الضمير، وهذا الإسناد يجعل الضمير فاعلاً وزيداً مفعولاً به ، فيتغير المعنى النحوي لـ (زيد) وهو ما يدل على أن الفعل (أرجو) بصيغه المختلفة باختلاف الضمائر ليس بمعنى (عسى) في ذلك السياق، وعند تحويل صيغته إلى المجهول؛ ليكون التركيب (يُرجى زيد أن يقوم) يتحول المتكلم الحاضر المعروف بقرينة التكلم الحضوري إلى غائب مجهول خلافاً لواقع الحالة التي صدر فيها معنى الرجاء من المتكلم الذي يعرف نفسه ويعرفه في الغالب المتلقي بشخصه – على الأقل – عند صدور الرجاء ، هذا إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول تحول الأسلوب من الإنشاء إلى الإخبار عن الرجاء في حين إن المتكلم يريد إيقاع الرجاء فعلاً بـ (عسى) منه، وليس الإخبار عن شيء وقع أو هو واقع، وعلى فرض قيام القرينة على جهل المتلقي بالمتكلم، فإن القرائن الدالة على إنشاء الرجاء تمنع الترادف بين (عسى) وصيغة الفعل المبني للمجهول؛ نظراً للتباين بين إنشاء الرجاء والإخبار عنه؛ المعنى الذي يظهر من صيغة المبني للمجهول خلافاً للمعنى الذي يظهر من استعمال (عسى) للرجاء.

وقد يقال إن الترادف بين (عسى) و(يُرجى) متعين في حالة الجهل بالمتكلم، فكما وقع إنشاء الرجاء بـ (عسى) يقع الإنشاء نفسه بالفعل المبني للمجهول. إلا أن هذا مردود بأن وقوع الإنشاء بالفعل يحتاج إلى صيغة الإنشاء في الحال على النحو الذي يفهم من إنشاء البيع في نحو (بعتك) أو (أبيعك) وما يفهم من إنشاء الزواج

في نحو (زوجتك) أو (أزوجك) حيث يكون زمن الفعل هو الزمن الحاضر مع ظهور الفعل مسنداً إلى المتكلم خلافاً لما يظهر من صيغة المبني للمجهول التي تصلح للإخبار لا الإنشاء؛ لأنها خالية من ضمير المتكلم، فخلوها هذا يصرف الذهن إلى الإخبار لا الإنشاء؛ ولذلك لا يستعمل منشئ صيغة البيع أو الزواج ضمير المجهول لعدم مناسبته لإنجاز المعنى المقصود من صيغة الفعل الموجهة للإنشاء، وعلى هذا فالاشتباه يتوجه إلى الترادف بين (عسى) و(أرجو) أو (رجوت) ونحوهما مما يظهر فيه ضمير المتكلم، ولا يشتبه في ذلك الترادف مع صيغة المجهول؛ لأنها ليست كذلك، وقد تقدم الإشكال على الترادف بين (عسى) والفعل المسند إلى ضمير المتكلم، وعليه يتعين اعتبار (عسى) المستعملة في السياق الآنف الذكر حرفاً لإنشاء الرجاء لا فعلاً؛ فيكون معنى (عسى زيد أن يقوم) بحكم المترادف مع (عسى زيد يقوم) و (عسى زيد قائماً) وتكون (عسى) حرفاً ناسخاً[1] معناه معنى (لعل) وعمله الإعرابي كعمل الأفعال الناسخة، وتكون (أنْ) وفق هذا المعنى لـ (عسى) داخلة لنصب المضارع فقط على النحو الذي تقدم ؛ لأن معنى المصدرية لا يتلاءم مع ذلك المعنى لـ (عسى) إلا بالتقدير الذي يعتمد على التأويل والإضمار المشكوك في ظهوره وفق التحليل المتقدم.

---

(١) اختلف النحويون في (عسى) فقال بعضهم بفعليتها مطلقاً ، وبعضهم بحرفيتها مطلقاً، في حين ذهب آخرون إلى أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك ؛ انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٠١، عبدالحميد: منحة الجليل ج١ ص ص٣٢٢- ٣٢٣.

٣- أن يكون الأسلوب مجرداً من القرائن التي تعين معنى المقاربة أو الرجاء لـ (عسى) كما هو الحال في المثال موضع الخلاف، من حيث إنه يذكر في كتب النحو مجرداً من تلك القرائن؛ مما جعله يحتمل أكثر من معنى وإعراب؛ فلا مجال فيه لترجيح معنى المقاربة على معنى الرجاء، أو العكس، كما لا مجال فيه لترجيح مصدرية (أنْ) على عدم مصدريتها، أو العكس؛ لأن التركيب نفسه يقبل الدخول في أكثر من سياق، كما يقبل التوجيه لأكثر من معنى تبعاً للقرائن التي سبقت في الوجه الأول والثاني.

وعليه فإن تجرده أو تجريده من القرائن يكون بحكم السياق الذي يجعل (عسى) تحتمل معنى المقاربة والرجاء، الأمر الذي يصدق على (أنْ) للسبب نفسه، ويجعلها محتملة للمصدرية وعدم المصدرية، وهو ما يجعل الأعاريب التي تقدمت في الوجه الأول والثاني محتملة وسائغة نظراً لعدم المرجح لمعنى على آخر حتى يترجح وجه واحد من الإعراب.

وبهذا التحليل يتبين الخلل في رأي ابن الطراوة من حيث إن رأيه قام على اعتبار (عسى) في (عسى زيد أن يقوم) فعلاً تاماً بالنظر إلى اعتباره (أنْ) مصدرية؛ مما دعاه إلى إعراب المصدر المؤول تفسيراً. وكان عليه أن يقرر أولاً معنى (عسى) إن كان دالاً على المقاربة أو الرجاء، ثم يتوجه إلى (أنْ) فيجعل وظيفتها ملائمة لمعنى (عسى) وتركيب الجملة في ذلك المثال.

لكنه جزم بالتوجيه الآنف الذكر، والتركيب مجرد من القرائن التي ترجح وجهاً على آخر؛ مما جعل استنباطه مبنياً على الترجيح بلا مرجح بالنظر إلى أن المثال موضع الخلاف سيق مجرداً من القرائن، وهو بهذا التوصيف يستحق أن يتعامل مع تفسيره وإعرابه على النحو الذي سبق في الوجه الثالث من الأوجه التي يستعمل لها التركيب المذكور.

أما معنى (عسى) في (عساك تفعل) فهو ظاهر في الرجاء دون المقاربة؛ لأن التركيب لا يستقيم مع استعمال (قارب) أو (قرُب) بدلاً من (عسى) فيه، كما أن مرادفتها لفعل الرجاء على معنى (أرجوك تفعل) مرجوحة؛ لأنه بحاجة إلى التقدير على معنى (أرجوك لتفعل) أو (... لأن تفعل) خلافاً لترادفها مع (لعل) الذي لا يوجب ذلك التكلف في التقدير.

كما أنها تكون بمعنى (لعل) في (عساك فاعل) أيضاً لظهورها في الرجاء دون المقاربة للسبب الآنف الذكر ولعدم الترادف بينها وبين فعل الرجاء على معنى (أرجوك فاعلاً) لتحول الخبر إلى الحال، وهذا كله يؤكد النسخ بـ (عسى) في تركيب لم يقترن بـ (أنْ) المصدرية؛ مما يؤكد الخلل في رأي ابن الطراوة الذي أخرجها من النواسخ بسبب اقتران ذلك التركيب موضع الخلاف بـ (أنْ) المصدرية، حيث نظر إليه دون غيره من أمثال التراكيب الآنفة الذكر، اللهم إلا أن يقال بأن رأيه المذكور كان موجهاً لـ (عسى) بصفتها من أخوات (كاد)؛ فلا يشمل التراكيب التي

تجيء فيها (عسى) بمعنى (لعل)، غير أن عبارته المنقولة (ليست من النواسخ) خالية من القيد والاستثناء، كما أن استدلاله المتقدم جاء موجهاً لإثباتها[1]؛ فتكون عبارته بحكم النفي المطلق الذي يُرد بما تقدم من مجيئها ناسخة كـ(لعلّ) في العمل والمعنى.

١٠- باب (ما):

نقل فيه السيوطي إعمال ابن عصفور (ما) الحجازية إذا تقدم خبرها على اسمها، وكان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً في نحو: ما عندك زيد، وما في الدار زيد[2]، ثم نقل تعليل ابن النحاس لرأي ابن عصفور بأنه مبني على كون الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من التوسع. غير أنه استدرك - أعني ابن النحاس - على كلامه بقوله: إن ذلك الرأي خاص بابن عصفور من حيث إن الرأي المعروف هو بطلان عملها إذا تقدم الخبر؛ سواء أكان شبه جملة أو لم يكن[3].

والذي ينبغي أن يقال إن العمل الإعرابي إما أن يكون ذا أثر محسوس في التركيب بظهور العلامة الإعرابية على الكلمة مستنداً إلى وجود العامل في التركيب نفسه في نحو (ما زيد حاضراً) فيكون العمل واقعاً قائماً لا سبيل إلى إنكاره، وإما أن لا يكون العمل كذلك كما هو الحال في (ما في الدار زيد) و(ما

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٢ ؛ فيما نقله عن الأبذي عن ابن الطراوة.

(٢) السابق ج٥ ص١٣ ، وانظر: ابن عصفور: المقرب ص١١٢.

(٣) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٣.

عندك زيد) و(ما زيد في الدار) و (ما زيد عندك) فتكون نسبة العمل إلى العامل شيئاً اعتبارياً سواء أتقدم الخبر أو تأخر؛ فتلك النسبة تقوم على اعتبار شبه الجملة أو المتعلق بها المحذوف في محل نصب، وهذا المحل الإعرابي شيء اعتباري لم يستند إلى أثر محسوس لـ (ما) التي يدَّعى عملها في الظرف أو الجار والمجرور، فمن ثم يكون إسناد العمل الإعرابي لـ (ما) بلا موضوع حقيقي يوجب ظهور عملها فعلاً في المعمول. وإذا كان الأمر بهذه الصفة؛ كان النزاع بشأن عملها في حالة تقدم الخبر شبه الجملة دون تأخره بلا جدوى؛ نظراً لعدم ظهور الأثر الإعرابي المحسوس على الظرف والجار والمجرور في كلتا الحالتين، اللهم إلا أن يقال إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف اسم (مستقر)، والاسم (مستقر) يقبل ظهور العلامة على آخره، فيكون منصوباً وهو متقدم وفقاً لما يلزم من رأي ابن عصفور، في حين يبقى مرفوعاً عند تقدمه وفقاً لما يلزم من الرأي المعروف. إلا أن هذا التوجيه مبني على التقدير والإضمار في موضع الخلاف، لأن ثمة من يرى وجوب تعليق الظرف والجار والمجرور في ذلك السياق بالفعل أو ما يؤول به خلافاً لمن يرى عدم الحاجة إلى التقدير والإضمار[1]، هذا إلى أن ابن عصفور نفسه جعل الظرف والجار والمجرور في باب الخبر من الخبر المفرد[2] وليس من المتعلق بالفعل أو الاسم المؤول بالفعل؛ لأنه يرى المبتدأ

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٥٦٦.

(٢) انظر: ابن عصفور: المقرب ص٨٩.

– دون المتعلق المحذوف – عاملاً في الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبراً[1]، ولو كان يرى التقدير والإضمار قبلهما لكان العامل فيهما عنده ذلك المضمر المحذوف ؛ مما يعني أن ابن عصفور يرى عملاً اعتبارياً لـ (ما) الحجازية في الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لأن الظرف أو الجار والمجرور في هذه الحالة لم يتعلقا – حسب اللازم من رأيه الآنف الذكر – بشيء محذوف، ومن ثم يتوجه الإشكال السابق على العمل الاعتباري لـ (ما) الحجازية بغض النظر عن كون المسألة مبنية على التوسع في الظرف والجار والمجرور وعدم كونها كذلك.

١١- وجوه الرفع في كلام العرب:

نقل فيه السيوطي عن ابن الدهان عوامل رفع الاسم عند الفراء[2]، والتي وزعها على ثمانية عشر وجهاً:

الأول: رفع الاسم بالماضي والمستقبل في نحو : قام زيد، ويقوم زيد[3]. والظاهر أن المراد بهذا الرفع تلك الحالة الإعرابية التي يكتسبها الاسم بعد إسناد الفعل الماضي والمضارع إليه، وهي موجبة لظهور معنى الفاعل في الاسم؛

---

(١) انظر: أبو حيان: تقريب المقرب ص٥٠ ، وقد نص أبو حيان – وهو من تلامذة ابن عصفور – في مقدمة كتابه هذا على أنه اتجه إلى شرح مقرب ابن عصفور دون إصلاح للخلل فيه وبلا نقد له ؛ انظر: المصدر نفسه ص ص٣٩- ٤٠.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص١٣- ١٥.

(٣) انظر: السابق ج٥ ص١٣.

فالحالة الإعرابية بهذا المعنى مسببة من إسناد الفعل إلى الاسم فكان الأولى أن يقال إن عامل رفع الاسم هو ذلك الإسناد، لأن الفعل لا يقوم بذلك العمل دون إسناده إلى الاسم الظاهر في نحو: قام ويقوم، نظراً لكون الفاعل حينئذ ضميراً مستتراً، والمستتر – لأنه غير ملفوظ – ليس موضوعاً للحالة والعلامة الإعرابية. هذا إلى أن الاصطلاح على المضارع بالمستقبل مجاز بلا مناسبة؛ لأن المضارع في المثال الذي ذكره الفراء يحتمل الحال والاستقبال.

الثاني: رفع الأسماء بالضمير العائد إليها في نحو: زيد قام[1]. وهذا الرفع كسابقه من حيث إنه يقتضي ظهور المعنى النحوي الذي يناسبه كمعنى المبتدأ أو معنى المسند إليه؛ كما أنه مسبب من إسناد الفعل إلى الاسم، وليس مسبباً من الضمير ، هذا إلى أن رجوع الضمير إلى المبتدأ مسبب كذلك من الإسناد؛ لأنه ينتفي من التركيب بعد زوال الإسناد الواقع بين الاسم والفعل.

الثالث: رفع الاسم باسم الفاعل الواقع خبراً في نحو: زيد قائم وهما المترافعان[2]، وهو كالوجه السابق، وعليه يكون الرفع مسبباً من الإسناد، وليس من اسم الفاعل، هذا إلى أن وقوع الرفع على الضمير (هما) في المثال

---

(١) بتصرف من : السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٤ ، والمقصود من التصرف هنا التصرف في عبارات الفراء التي يأتي بعضها بمصطلحات كوفية.

(٢) بتصرف من: السابق نفسه.

الثاني شيء اعتباري لا أثر له في بنية الضمير نفسه لعدم قابليته لظهور علامة الرفع ، والتعبير بكونه في محل رفع مناسب للدلالة على أن الضمير أخذ موقع المعرب الذي تظهر عليه علامة الرفع، وأخذه لهذا الموقع لا يوجب له سوى معنى الابتداء؛ المعنى الذي يكون ظهوره مشتركاً في المعرب والمبني حين يشغلان ذلك الموقع من الكلام.

الرابع والخامس: رفع الاسم بالمحل الذي يشغله الظرف متقدماً على المبتدأ في نحو : خلفك زيد، أو متأخراً عن المبتدأ في نحو: زيد خلفك ، هذا إلى أن ذلك المحل يرفع المضمر في الظرف المتأخر[1]. فالمحل إن أريد به المحل الإعرابي فهو مماثل للحالة الإعرابية ذات الوجود الاعتباري لا الحقيقي[2]، وإن أريد به الموقع الذي يشغله الخبر، فلا يكون هو العامل في الرفع المذكور؛ لأن العامل حينئذ هو الإسناد القائم بين المبتدأ ومعنى الظرف على النحو المتقدم في الوجوه السابقة، هذا إلى أن المضمر في الظرف ليس موضوعاً للحالة الإعرابية حتى يكون مرفوعاً إلا على نحو من التقدير الاعتباري، فيرد عليه الإشكال السابق على الحالة الإعرابية الاعتبارية.

---

(١) انظر: السابق ج٥ ص١٤.

(٢) انظر: أيوب: دراسات نقدية ص٤٨.

إن ما تقدم من نقد وتوجيه للرفع في الوجوه السابقة يكشف قيمة الوجوه المتبقية للرفع عند الفراء التي ساقها - حسب نقل السيوطي عن ابن الدهان- على النحو الآتي:

السادس: رفع الاسم بالضمير العائد إليه في نحو: زيد أبوه قائم، و: زيد مررت به.

السابع: رفع الاسم باسم جامد مثله في نحو: زيد أبوك.

الثامن: رفع الاسم بما يغلب فيه الوصف في نحو: زيد صالح.

التاسع: رفع الاسم بمحل الظرف الرافع لما بعده في نحو: زيد حيث عمرو.

العاشر: رفع الاسم بما ينوب عن رافعه المحذوف في نحو: قائمة جاريته زيد، حيث ناب اسم الفاعل (قائمة) عن رافعه المحذوف (رجل) في رفع (زيد)؛ لأن تقديره : رجلٌ قائمةٌ جاريتُه زيدٌ. مع أن التقدير في هذا الموضع غير لازم؛ لأن ذلك التركيب صالح لإعراب (زيد) مبتدأ مؤخراً وجملة (قائمة جاريته) خبراً مقدماً للمبتدأ (زيد)، وتكون جملة الخبر مركبة من الخبر المقدم (قائمة) ومبتدئه المؤخر (جاريته)، ويكون الكلام من غير تقديم وتأخير: زيد جاريته قائمة.

الحادي عشر: رفع الاسم بنعم وبئس.

الثاني عشر: رفع الاسم بأداة الاستفهام في نحو: من أبوك؟ وأين أخوك؟

الثالث عشر: رفع الاسم بما لا يكون إلا سابقاً له كـ (لولا) في نحو : لولا زيد لأكرمتك.

الرابع عشر: رفع الاسم بالفعل غير المتصرف في نحو: حبذا أنت. ولا نعلم المقصود بالاسم في هذا الوجه؛ هل هو (ذا) على اعتبار (حب) فعلاً أو (أنت) على اعتبار (حبذا) بكاملها فعلاً ماضياً[1]، أو أن المقصود به كلاهما على اعتبار (حب) فعلاً و(ذا) فاعلاً له؛ والضمير المنفصل مبتدأ خبره الفعل المتقدم عليه، فيكون الفعل (حب) عاملاً في رفع الفاعل (ذا) مع رفع المبتدأ (أنت) كذلك.

الخامس عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له في نحو : عبدالله إقبال وإدبار، و: عبدالله إقبالاً وإدباراً.

ويلاحظ عليه أن المصدر في المثال الأول جاء على شاكلة (زيد عدل وصوم) للمبالغة في الوصف بجعل الذات نفس المعنى مجازاً أو ادعاء[2]؛ مما يعني نوعاً من الظهور لمعنى الوصف في المصدر، فكيف نفى ظهور الوصفية عنه؟!! نعم يمكن أن يقال إن الفراء لا يعني بذلك النفي نفي الوصفية، وإنما عنى به نفي الوصف المشتق الذي يراد به عند النحويين اسم الفاعل وما شاكله من المشتقات عندهم، إلا أن العبارة كانت مختصرة إلى درجة لم يظهر ذلك التعيين في

(١) انظر الخلاف حول (حبذا) لدى : ابن عقيل : شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص ص١٧٠- ١٧١.

(٢) بتصرف من : السابق ج٣ ص٢٠١.

الوصف المنفي اكتفاء بالأمثلة التي ساقها بصفتها قرينة على كون المنفي هو الوصف المشتق دون الوصف الظاهر من استعمال المصدر.

السادس عشر: رفع الاسم بواو منسوقة عليه في نحو : كل ثوب وثمنه، وهو بتقدير: كل ثوب بثمنه، أو : كل ثوب مع ثمنه، فلما نابت الواو عن (مع) و (الباء) رفعت.

ولا ندري الاسم الذي عناه في هذا الموضع، أهو(كل) أو (ثمن)؟ من حيث إن تأثير العطف بالواو يمكن أن يوجه إلى واحد من الاسمين المذكورين أو يوجه إليهما كليهما، والمظنون أن المراد من الاسم المرفوع هو (كل)؛ لأن نيابة الواو عن (مع) أو الباء مظنة لنيابتها عنهما في جر مدخولهما دون رفعه، والجر بالواو في هذا الموضع لم يقع، كما أن تعبير الفراء بأن الواو منسوقة على الاسم مقارب للقول بأنها معطوفة عليه؛ مما يجعل من المناسب توجيه رفعها إلى الاسم الذي وقع العطف عليه، وهو (كل) وليس (ثمن) .

السابع عشر: رفع الاسم بواو مستأنفة في نحو: قيامي إليك والناس ينظرون. والمظنون أنه يريد بالاسم المرفوع (الناس)؛ لأنه هو الذي دخلت عليه الواو، ووقع الاستئناف به بعد الواو. والظاهر أن الفراء يريد بواو الاستئناف واو الحال؛ لأنها تسمى بواو الابتداء؛ من حيث إن ما بعدها

مؤهل لأن يكون جملة من مبتدأ وخبر[1]، كما هو الحال في الجملة التي دخلت الواو عليها في كلام الفراء.

الثامن عشر: لم يذكر الفراء لهذا الوجه – وفق نقل السيوطي عن ابن الدهان– سوى قولهم: الرطب والحر شديد، دون بيان للعامل والمعمول[2]. فلعله أراد بالاسم المرفوع الاسم الذي قبل الواو؛ لأن الوجه السابق كان مظنة لعمل الواو في الاسم المستأنف بعدها؛ فناسب أن يكون هذا الوجه عملاً لها في الاسم الذي قبلها، وهو (الرطب) في القول الآنف الذكر.

إن تلك الوجوه من الوجه السادس حتى الوجه الثامن عشر تتشاكل مع الوجوه الخمسة الأولى في كون الرفع فيها مسبباً من الإسناد، هذا إلى أن الرفع في الوجه الرابع عشر (حبذا أنت) مبني على الحالة الإعرابية الاعتبارية؛ فيرد عليه الإشكال المتقدم على الإعراب المحلي.

ويبدو أن السيوطي أدرج تلك الوجوه في الإفراد والغرائب؛ لأنها تضمنت تلك التفاصيل والتفريعات التي لم يعرف أكثرها في الدرس النحوي؛ فالعامل في رفع الاسم وفق المعروف من مذهب سيبويه وجمهور البصريين هو الابتداء إذا كان مبتدأ، والعامل في رفع الاسم خبراً هو المبتدأ؛ خلافاً لمن ذهب إلى أن العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ، وخلافاً للمعروف عن الكوفيين

---

(١) انظر: العيثان: الواو ص ص٩١- ٩٢، ٩٦.

(٢) انظر هذا الوجه وما قبله من الوجوه لدى: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص١٤- ١٥.

من أن المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر[1].

هذا مع ما هو معروف من عمل الفعل في رفع الفاعل ونائبه[2]، وكذلك عمل كان وأخواتها في رفع اسمها تشبيهاً له بالفاعل[3]، وعمل إنّ وأخواتها في رفع خبرها وفق مذهب البصريين[4].

إن رفع الاسم في واقعه يعود إلى الإسناد على النحو الذي تقدم. ودخول الناسخ على الجملة الاسمية لا يلغي الإسناد فيها ولا يحدثه، كما لا يلغي رفع المبتدأ في حالة دخول (كان) أو إحدى أخواتها عليه ولا يحدثه، ولا يلغي كذلك رفع الخبر في حالة دخول (إنّ) أو إحدى أخواتها عليه ولا يحدثه؛ مما يعني أن رفع الاسم في هذه الحالات مسبب كذلك عن الإسناد لا الناسخ. هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا عمل لإنّ وأخواتها في رفع الخبر؛ لأنه باق على رفعه الذي كان له قبل دخولها على الجملة[5]، وهو ما يلتقي مع تحليلنا السابق، إلا أنه لم يعمم حتى يشمل الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، إذ إن اسمها باق على رفعه الذي كان له قبل دخولها عليه كما هو الحال في بقاء الرفع لخبر إنّ وأخواتها قبل دخولها عليه.

---

(١) انظر: صفوت : الكامل ج١ ص٩٢.

(٢) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٢ ص ص٧٤، ٧٦، ١١١.

(٣) انظر: السابق ج١ ص٢٦٣، صفوت: الكامل ج١ ص١٣١.

(٤) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٣٤٦.

(٥) انظر: السابق ج١ ص٣٤٨.

١٢- باب المفاعيل:

صدَّر السيوطي هذا الباب بالكلام عن المفعول منه، حيث نقل عن ابن إياز رأي أبي سعيد السيرافي في زيادته مفعولاً سادساً على المفاعيل الخمسة سماه المفعول منه، وحمل عليه قوله عز وجل: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً" على تقدير: اختار من قومه[١].

وقد وصفه ابن إياز بالضعيف جداً؛ لأنه يقتضي أن يُسمى الاسم المجرور مفعولاً إليه في نحو: نظرت إلى زيد، ومفعولاً عنه في نحو : انصرفت عن خالد[٢].

والذي ينبغي أن يقال إن استعمال مصطلح المفعول منه في ذلك السياق إن أريد به التعبير عن المفعول به المعدى إليه الفعل بحرف الجر فالمصطلح غير مناسب للتعبير عن هذا المعنى؛ لأن المصطلح الشائع هو مصطلح المفعول به سواء تعدى إليه الفعل بنفسه أو تعدى إليه بحرف الجر[٣]، هذا مع اختلاف حروف الجر واختلاف معانيها. وإن أريد به التعبير عن تعدي الفعل بـ (مِن) إلى الاسم المجرور، فلا يلزم من هذا اعتبار المفعول منه مفعولاً سادساً إلى جانب المفاعيل الخمسة.

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص١٥- ١٦ ، والآية المذكورة هي بعض الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٢) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٦.

(٣) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٤٧ ، السيرافي: شرح كتاب سيبويه ج٣ ص١٣٢ ، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٢ ص١٥٠ ، حسن: النحو الوافي ج٢ ص ص١٥٠- ١٥١.

إلا أن السيرافي - والعهدة على نقل ابن إياز- أراد بذلك الاستعمال الزيادة على المفاعيل الخمسة، وهو ما دعا ابن إياز إلى التنبيه على تلك المفارقة المنهجية اللازمة من عدم تعميم مصطلح المفعول وعدم الزيادة فيه عند تعدي الفعل إلى المفعول بحروف جر أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن التقدير المنقول عن السيرافي له ما يوجبه ويعينه إذا ما لوحظ ضعف إعراب (سبعين) على البدل من (قومه)؛ لأن معنى البدل يقتضي الاستغناء بذكر المختار (سبعين رجلاً) عن ذكر المختار منه (قومه) مع أن الاختيار في حقيقته واقع على المختار والمختار منه، من حيث إن الفعل (اختار) يتعدى إلى اثنين؛ أولهما يتعدى إليه بنفسه، وثانيهما يتعدى إليه بحرف الجر[1]؛ مما يسوغ تقدير حرف الجر قبل مفعوله الثاني طلباً لظهور تمام المعنى الشائع لاستعمال الفعل المذكور.

بعد هذه المسألة في باب المفاعيل انتقل السيوطي إلى مسألة أخرى عن المفعول له، عرض فيها رأي الجزولي (ت ٦٠٧هـ) بأن المفعول له لا يكون مجروراً باللام إلا وهو مختص؛ وعليه يجوز في نحو: قمت لإعظامك، ولا يجوز في نحو: قمت لإعظامٍ لك[2].

(١) بتصرف من : السمين: الدر المصون ج٥ ص ص٤٧٣ ، ٤٧٥.

(٢) انظر: السيوطي : الأشباه ج٥ ص١٦.

وردَّه الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) بعدم المانع[١]، من حيث إن معنى السببية للفعل ظاهر، بل إن تنكير المصدر قد يُظهِر معنى المبالغة في التعظيم[٢] خلافاً لمعناه بعد إضافته إلى الضمير.

١٣- باب المصدر:

نقل فيه السيوطي عن ابن هشام رأي ثعلب بأنه لا يجوز أن يقال: ناب عنه نيابة، بل يقال: ناب عنه نوْباً[٣]. وقد وصفه ابن هشام بالغرابة دون أن يذكر سبباً لعدم الجواز[٤]، مع أن عدم الجواز قد يكون مبنياً على أن ثعلباً سمع (نوباً) ولم يسمع (نيابة) وكان استبعاده للقياس في هذا الباب لئلا تلتبس مشتقات الجذر (نوب) بمشتقات الجذر (نيب) [٥]، لكن هذا غير كافٍ لعدم الجواز من حيث إن السياق الاستعمالي يكشف عن معنى المصدر المذكور سواء أكان مسموعاً أم مقيساً على المسموع، ومن ثم فلا يكون ذلك الاستعمال موجباً للبس في معاني تلك المشتقات على فرض تداخلها واختلاطها .

---

(١) انظر: السابق نفسه ؛ ولم يعلل الشلوبين رده بشيء فيما نقله السيوطي عنه.

(٢) انظر: القزويني: الإيضاح ج١ ص٢٠٢ ؛ الصعيدي: بغية الإيضاح ج١ ص٢٠٢.

(٣) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٦.

(٤) انظر: السابق نفسه.

(٥) انظر مشتقات الجذرين المذكورين لدى: ابن منظور : لسان العرب ج١ ص ص٧٧٤- ٧٧٧، ولم يرد فيه المصدر(نيابة) في مشتقات الجذر (نيب).

١٤- باب العطف:

بدأه السيوطي بما نقله من زعم ابن مالك – حسب نقل ابن هشام – أن (حتى) الابتدائية جارة لما بعدها على إضمار (أنْ) بعدها[١].

وردَّه ابن هشام بتكلف الإضمار من غير ضرورة[٢]. والذي ينبغي أن يقال: إن التكلف في إضمار (أنْ) مردود في كلتا الحالتين: بعد (حتى) الابتدائية في رأي ابن مالك وبعد (حتى) غير الابتدائية الداخلة على المضارع المنصوب في نحو: سرت إلى المدينة حتى أدخلَها، في رأي ابن هشام وغيره من الذين قالوا بإضمار (أنْ) في الحالة الثانية، وجعلوها مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى) بدليل أن (حتى) خاصة بجر الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذلك العكس[٣]؛ مما يوجب إضمار (أنْ) في الحالة الثانية؛ لتكون (حتى) بحكم الجارة للاسم؛ لأنها تكون حينئذٍ جارة للمصدر المؤول بالصريح.

والإضمار في الحالة الثانية مبني على تلك القاعدة التي بنيت على ذلك التعميم دون ملاحظة وصف التركيب الذي ترد فيه (حتى) في الحالة نفسها؛ وعليه يكون ظهور الإضمار متوقفاً على صحة ذلك التعميم، كما أن صحة

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٧.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ص١٦٨- ١٦٩، ثم انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص ص٥٩٨-٥٩٩، حيث ساق شاهداً من الشعر على إضمار (أنْ) بعد الواو العاطفة على مجرور (حتى) وهو - على فرض صحة الاستشهاد به – خارج عن موضع الخلاف؛ لاختلاف تركيبه عن تركيب الجمل المختلف فيها.

التعميم نفسه الموجب لدخول (حتى) فيه متوقفة على ظهور الإضمار، ولا دليل على واحد من طرفي الدور ليرتفع الشك؛ فيثبت الإضمار، لا سيما أن الكوفيين لا يرون وجهاً للإضمار، والناصب عندهم للفعل في هذه الحالة هو (حتى) وليس (أنْ)[1] ؛ ولهذا كان الجر بـ (حتى) في الحالة الثانية متوقفاً على ظهور المصدر، وظهور المصدر فيها متوقف إما على إضمار (أنْ) قبل الفعل وإما على اعتبار نصب المضارع بعد (حتى) في ذلك السياق موجباً لظهور معنى المصدر في الموضع نفسه دون حاجة إلى الإضمار. والتخريج على الوجه الأول ضعيف لعدم القرينة على الإضمار المؤيَّد بوقوع الخلاف بين النحويين في ظهوره ، أما التخريج على الوجه الثاني فهو أضعف؛ لأن دلالة نصب المضارع بعد (حتى) على المصدر دون إضمار (أنْ) هي دلالة غير معروفة فضلاً عن كونها غير شائعة ذلك الشيوع الموجب للاقتران والتلازم بينهما المطلوب لإنجاز الدلالة مع ظهور الجر في المصدر الصريح المحول من المصدر المؤول. والخلاصة من هذا أن الجر بـ (حتى) الداخلة على المضارع مع إضمار (أنْ) بعدها وجه ضعيف ؛ سواء أكان المضارع بعد (حتى) منصوباً أو مرفوعاً.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى مسألة أخرى في باب العطف نفسه، عرض فيها ما ذهب إليه صاحب الأزهرية من أن (بل) تأتي حرف جر[2]، وعقب

(١) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص ص٥٩٧- ٥٩٨.

(٢) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٧.

عليه بما نصه "ووهَّمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه" [1].

ولا ندري من صاحب الأزهرية؟ إذ يحتمل أن يكون الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) الذي ألف (المقدمة الأزهرية في علم العربية) [2]، ويكون المقصود بتوهيم أبي حيان وابن هشام وغيرهما هو توهيم الرأي لا توهيم الشخص؛ لأن الشيخ خالد لم يكن معاصراً ولا سابقاً لهم، إلا أن ذلك الاحتمال بعيد جداً؛ لأن الشيخ خالد نفسه لم يعرف عنه هذا الرأي لا في المقدمة الأزهرية ولا في شرح التصريح[3]، هذا إلى أن الرأي المذكور كان ظاهراً قبل عصر الشيخ خالد، فقد صرح أبو علي الفارسي بأنه - أي الجر بـ (بل) - لا يعلم أحداً به اعتداد يقوله[4]؛ مما يوجب الظن بأن الرأي المذكور كان موجوداً لمن لا يعتد بقوله عند الفارسي، كما أن أبا حيان وابن هشام نسباه إلى بعض النحويين[5]، وهو ما يعني وجود الرأي المذكور قبل عصر الشيخ خالد الأزهري، وأن توهيم أبي حيان وابن هشام وغيرهما يراد به ذلك البعض الذي لم يبينوه، يضاف إلى ذلك

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: الزركلي: الأعلام ج٢ ص٢٩٧.

(٣) انظر: الأزهري: شرح الأزهرية ص ص١٣٣- ١٣٤ وشرح التصريح ج٢ ص٢٣ ؛ وقد ذهب فيه إلى أن الجر قليل بـ (رب) المحذوفة بعد (بل)، في حين لم يأت في الأزهرية وشرحها شيء عن هذه المسألة في باب المجرورات.

(٤) الفارسي: كتاب الشعر ج١ ص٥١.

(٥) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص ص٤٦١- ٤٦٢، ابن هشام: مغني اللبيب ص١٥٢.

أن السيوطي نفسه نسبه كذلك إلى البعض دون تبيين في الهمع[1].

أما ما يذكر من مواضع يشتبه فيها الجر بـ (بل) فهي بيتان من شعر رؤبة ابن العجاج، أولهما قوله:

بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأصباب

وثانيهما قوله:

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمُه لا يشترى كتّانُه وجَهْرَمُه[2].

والبيت الثالث لسؤر الذئب في قوله:

قد تبلَتْ فؤادَه وشغفت بل جوزِ تيهاءَ كظهر الجَحَفَتْ

قطعْتُها إذا المها تَجَوَّفَتْ مآرناً إلى ذراها أهْدَفَتْ[3]

والجر بـ (بل) غير شائع، كما أن حذف (رُبَّ) بعد (بل) غير شائع كذلك[4]، هذا إلى أن الحرف المحذوف يحتمل التوجيه إلى حروف جر أخرى لم يلتفت النحويون إليها، فالقول الأول لرؤبة هو عجز لبيت صدره:

والأمر يُقضى في الشَّقا للخُيَّاب ...

ومعناه – أعني العجز – يكتمل بالبيت الذي تلاه وهو :

---

(١) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص٢٢٣.

(٢) انظر: الفارسي: كتاب الشعر ج١ ص٥٠.

(٣) انظر: الأنباري: الإنصاف ج١ ص ص٣٧٩- ٣٨٠، ابن منظور: لسان العرب ج٩ ص٣٩.

(٤) انظر: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص٣٦.

قطعتُ أخشاه بعَسْفٍ جَوَّابْ بكل وجناءَ وناجٍ هِرْجابْ[1]

فالمعنى فيه مفهوم على أنه قطع الطريق بذلك البعير الطويل الضخم في تلك البلد القفر ذي المرتفعات والمنحدرات[2]، فالفعل (قطع) قابل للتعليق بـ (في) أو الباء أو (مِن) لمناسبته لمعنى قطعت الطريق في البلد وبالبلد ومِن البلد. كما أن القول الثاني لرؤية ظاهر في أن الفجاج - وهي الطرق الواسعة بين الجبال-الممتلئة بالقتم (الغبار) [3]قابلة للتعليق بـ (في) أو الباء أو (مِن) على معنى: ملء الفجاج في بلد أو ببلد أو مِن بلد، والأمر كذلك في قابلية الفعل (لا يُشترى) في عجز البيت الثاني للتعليق بواحد من الحروف المذكورة على معنى: في بلد أو ببلد أو مِن بلد لا يشترى كتانه وجهرمه.

أما بيت سؤر الذئب فالموضع الذي قالوا فيه بإضمار (رُبَّ) يحتمل الإضمار بـ (في) أو (مِن) أو الباء أيضاً؛ لأن معناه أنه قطع التيهاء (الصحراء)[4] في ظرف تجوفت؛ أي دخلت المها إلى جوف المآرن (مداخل في الشجر للوحش من الظباء والبقر تستكن فيها من الحر) وأهدفت؛ أي المها بمعنى قربت ودنت إلى ذُرى تلك المآرن[5].

---

(١) انظر: البغدادي: خزانة الأدب ج١٠ ص٣٣.

(٢) بتصرف من: السابق ج١٠ ص ص٣٢- ٣٣.

(٣) بتصرف من: الفارسي: كتاب الشعر ج١ ص٥٠ ؛ هامش التحقيق ٥.

(٤) عبدالحميد: الانتصاف ج١ ص٣٧٩.

(٥) بتصرف من: ابن منظور : لسان العرب ج٦ ص١٩٨ ، ج٩ ص٣٤٥.

فقطع الصحراء وتجوف المها وإهدافها لذرى المآرن، جميع هذه الأحداث وقعت في جوز تيهاء أي في وسط الصحراء[1] أو بوسطها أو من وسطها؛ مما يجعل إضمار واحد من تلك الحروف مناسباً للمعنى الظاهر من شرح البيت، ويكون المجرور (جوزتيهاء) مع حرف الجر المحذوف متعلقاً بـ (قطعْتُها) أو (تجوَّفَتْ) أو (أهْدَفَتْ). والأمر كذلك في بيت رابع جاء فيه:

بل مَهْمَهٍ قطعتُ بعد مَهْمَهِ[2]

لأن المعنى فيه هو أنه قطع الطريق في (مهمه) أي في صحراء بعيدة مقفرة[3]، كما أن التعليق بالباء أو (مِن) مناسب على معنى أنه قطع الطريق بصحراء أو من صحراء بتلك الصفة من البعد والإقفار. فمن هذا التحليل والتوجيه المتقدم في الأبيات الأربعة يتضح التوجيه في بيت خامس قال فيه الشاعر: بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وآكام[4].

بملاحظة أنه مشاكل في المعنى لتلك الأبيات ومتوافق في تركيبه مع قول رؤبة المتقدم: بل بلدٍ ذي صُعُد وأصْباب.

إلا أن القدح في الجر بتلك الحروف بما فيها (رُبَّ) مبني على عدم شيوع

---

(١) عبدالحميد: الانتصاف ج١ ص٣٧٩.

(٢) انظر: صفوت : الكامل ج١ ص٤٣٢ ، ولم يتيسر لي العثور على قائله.

(٣) بتصرف من: ابن منظور: لسان العرب ج١٣ ص٥٤٢.

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب ص١٨٢ ؛ ولم يعرف قائله حسب هامش التحقيق٢ في الصفحة نفسها.

إعمال حرف الجر المحذوف، وعلى الرغم من أن النحويين يجيزون حذف (رُبَّ) وإبقاء عملها بعد (بل) [1] إلا أن هذه الإجازة إن أريد بها الإمكان والقابلية فهي سائغة، وإن أريد بها التعين والرجحان فهو غير ظاهر، بل هو معارَض باحتمال الجر بـ (بل)، وإذا عورض احتمال الجر بـ (رُبَّ) باحتمال الجر بـ (بل)؛ كان من الأولى أن يعارض باحتمال الجر بالحروف (في والباء ومِن) بملاحظة أن الجر بتلك الحروف شائع مع عدم حذفها كشيوع الجر بـ (رُبَّ) مع عدم حذفها خلافاً لـ (بل) التي لم يرد لها في غير تلك الأبيات ما يشتبه في جرها له، فضلاً عن عدم شيوع اعتبارها من حروف الجر.

فإن قيل: لِمَ اعتبرت احتمال الجر بـ (بل) مساوياً لاحتمال الجر بـ (رُبَّ) والحروف الأخرى الآنفة الذكر؟ فالجواب أن الجر بـ (رُبَّ) أو بـ (في) أو بـ (مِن) أو بالباء يحتاج إلى ملازمة شائعة بين ذلك التركيب وظهور الإضمار لواحد من تلك الحروف، ولا سبيل إلى اعتبار ذلك الإضمار ظاهراً ظهوراً علمياً إلا بوجود القرينة الموجبة له، وليس من قرينة يتوجه النظر إليها لإثبات ذلك الإضمار إلا عدم شيوع الجر بـ (بل) الموجب لتفسير جر الاسم بعد (بل) بحرف جر مقدر يناسب السياق؛ إلا أن تلك القرينة غير كافية لإثبات المطلوب من حيث إن عدم شيوع الجر بـ (بل) لا يثبت شيوع الإضمار على وجه التعين في

(١) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٣ ص١٨٩ ، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص ص٣٦- ٣٧، صفوت: الكامل ج١ ص٤٣٢.

ذلك الموضع، لا سيما أن المتكلم العادي -وبحكمه أولئك الشعراء- ليس بالضرورة أن يكون ملتزماً بجميع قواعد النحويين وأحكامهم، والأمر كذلك في المتلقي العادي ، هذا إلى أن تلك التراكيب التي جاء فيها الاسم مجروراً بعد (بل) قليلة وغير شائعة؛ فناسبها أن يحمل الجر غير الشائع الذي وقع فيها على احتمال الجر بحرف لم يكن الجر به شائعاً، وهو (بل) الموجود فيها داخلاً على الاسم المجرور، ولهذا كان هذا الوجه احتمالاً مساوياً لتلك الاحتمالات التي تشترك مع احتمال الجر بـ (بل) في عدم توفر الشيوع المؤهل لانصراف الذهن إلى احتمال واحد فقط دون غيره من الاحتمالات الأخرى.

وعلى هذا يتبين الخلل في رأي من عيَّن احتمالاً واحداً من تلك الاحتمالات ونفى غيره أو رجحه على غيره؛ فمن قال بأن (بل) في تلك التراكيب حرف جر على وجه التعين -كما هو الظاهر من رأي صاحب الأزهرية المنقول دون شك منه في كونها حرف جر - كمن قال بتعين إضمار (رُبَّ) من النحويين الذين لم يذكروا الوجوه الأخرى المحتملة لتوجيه الجر بعد (بل).

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى مسألة أخرى في عدم كون (بل) من حروف العطف، وهو رأي للخوارزمي (ت ٦١٧هـ) لم ينقله السيوطي من شرح المفصل للخوارزمي نفسه، بل نقله من شرح المفصل لعلم الدين الأندلسي (ت ٦٦١هـ)؛ ولذا كان نقله للرأي المذكور بلا تفصيل واستدلال[1].

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٧.

وقد استدل الخوارزمي لرأيه هـذا بـالترادف الحاصـل بـين الإضراب بــ (بل) وبدل الغلط في نحو: مـررت برجـل حمـارٍ، و: مـررت برجـل بـل حمـارٍ، فالتركيبان يشتركان في الدلالة على بدل الغلط، إلا أن الدلالة على بدل الغلـط في التركيب الأول جاءت من السياق، في حين جاءت في التركيب الثاني مـن (بـل) بالإضافة إلى السياق، وبما أن معنى العطف هو الذي لولاه لمـا حظـي المعطـوف بإعراب المعطوف عليه، وهو في التركيب الثاني حاصل دون عطف ؛ نظراً لكون مدخول (بل) باقياً على الجر بعد حذفها؛ فهذا يقتضي ألاّ تكون (بل) من حروف العطف كما لم تكن (أيْ) كذلك من حروف العطف في نحو: مررت بالليـث أيْ الأسد[1].

وما يلاحظ على هذا الاستدلال أن البدل في الجملة الأولى هو مـن البـدل المباين الذي يحتمل التوجيه إلى الغلط كما يحتمل التوجيه إلى البداء[2] إذا جرد مـن القرائن التي تعين واحداً منها خلافاً لاستعمال (بـل) العاطفـة بـين المفـردات في سياق الإثبات في نحو: قام زيد بل عمرو، التي تجعل ما قبلها بحكـم المـسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وتثبت الحكم لما بعدها[3]، ممـا يعنـي أن الإضراب بــ

(١) بتصرف من: الخوارزمي: شرح المفصل ج٤ ص ص٨٣- ٨٤.

(٢) انظر الفرق بين بدل الغلط وبدل البداء المسمى ببدل الإضراب لدى: سيبويه: الكتاب ج١ ص٢١٨، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص٢٤٩.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص١٥٢.

(بل) في: مررت برجل بل حمار، يجعل المرور بالرجل معنى مشكوكاً في وقوعه؛ لأنه يكون حينئذٍ بحكم المسكوت عنه، وهو يختلف عن المعنى الذي يظهر في المبدل منه في أسلوب بدل الغلط أو بدل البداء في الجملة (مررت برجل حمار)، فالغلط يقتضي العلم لا الشك بعدم المرور بالرجل، والبداء يقتضي الإضراب والشك في المرور بالرجل على النحو الذي تقدم في الإضراب بـ (بل)، ومن ثم كان على الخوارزمي أن يبني استدلاله على المشاكلة بين الإضراب بـ (بل) وبدل البداء لا بدل الغلط؛ لاشتراكهما في معنى الإضراب الذي تقدم تفسيره. إلا أن المشاكلة المذكورة تحتاج إلى قرينة في جملة البدل (مررت برجل حمار) على أن البدل فيها وقع على وجه البداء من المتكلم، ولم يقع على وجه الغلط منه. فعلى فرض وجود تلك القرينة يكون البحث في الترادف بين (بل) وبدل البداء سائغاً لوجود موضوعه؛ حيث يكون الإضراب عن مرور الرجل واقعاً في الحالتين؛ في حالة البدل، حيث يكون الإضراب فيها ظاهراً من وجود القرينة السياقية على بدل البداء ، وفي حالة دخول (بل)، حيث تكون (بل) هي الدالة على الإضراب، إن لم توجد قرينة أخرى تدل عليه، فإن وجدت قرينة أخرى تدل على الإضراب مصاحبة لاستعمال (بل) في ذلك السياق، فإن (بل) تكون حينئذٍ داخلة لتوكيد الإضراب وتقويته نظراً لوجود تلك القرينة التي تدل على الإضراب بعد نزع (بل) من التركيب نفسه.

ولازم هذا التحليل أن تكون المشاكلة بين بدل البداء والإضراب بـ (بـل) في الحالة التي تكون فيها (بل) مع قرينة أخرى تدل على الإضراب، حيث يكـون الترادف الجزئي واقعاً بين (بل) الدالة على تقوية الإضراب والقرينة الدالـة عـلى بدل البداء أو الإضراب، وهذا الترادف بينهما لا يوجب الترادف التام في المعنـى النحوي بينهما؛ وذلك لأن أسلوب البدل يختلف في تركيبه عـن أسـلوب تقويـة الإضراب بـ (بل)، فتركيب البدل النحوي لا يصلح فيـه توسـط الحـروف بـين البدل والمبدل منه؛ لأن توسط الحرف بينهما موجب لظهور تركيب آخر يفـرض معنى نحوياً آخر مناسباً لتبعية ما بعد الحرف لما قبله في الإعـراب، وهـو المعنـى المعروف لوظيفة حروف العطف، وهو الموجب - أعني هذا المعنـى - لإعـراب ما بعد الحرف معطوفاً على ما قبله دون إعرابه بـدلاً ، ولا تعـارض بـين اجـتماع الوظيفتين؛ وظيفة العطف بـ (بل) ووظيفة الدلالـة عـلى تقويـة الإضراب بهـا، نظير اجتماع وظيفة العطف مع وظيفة تقوية الإشراك للواو في نحو: مررت بزيد الفقيه والشاعر والكاتب، إذ إن مدخولي الواو معطوفان عـلى مـا قـبلهما، ونـزع الواو لا يوجب ذهاب التبعية في الإعراب، ولكنه يوجب ظهور المعنى النحـوي للصفة دون العطف؛ مما يدل على أن الواو أكدت تلك التبعية في الإعـراب بعـد دخولها في التركيب[1]، وحولت التركيب من المعنـى النحـوي للـصفة إلى المعنـى

(١) بتصرف من: العيثان: الواو ص ص٢١٦- ٢١٧.

النحوي للعطف، كما أن (بل) إذا دخلت في ذلك السياق حولت التركيب من المعنى النحوي للبدل إلى المعنى النحوي للعطف. وجميع أنواع التوابع في النحو العربي تشترك في تبعية التابع للمتبوع في الإعراب، وتختلف في معانيها النحوية، ولم يكن ذلك الاشتراك موجباً للتسوية بينها في المعنى، كما لم يكن ذلك الاختلاف موجباً لإلغاء ما تقوم به حروف العطف من وظيفة إعرابية، غير أن تحول الوظيفة الإعرابية لـ (بل) من التشريك في الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه إلى تقوية التشريك وتوكيده بينهما في ذلك السياق هو الذي دعا الخوارزمي للقول بإخراج (بل) من حروف العطف. ولعل المساعد له على هذا تفسير سيبويه والمبرد لجملة (مررت برجل بل حمار) على معنى البدل[1]، واعتبار التشريك اللفظي بـ (بل) كالتشريك اللفظي ببقية حروف العطف[2]، مما يوجب الانصراف – مع عدم التفصيل والتفريق – إلى أن التشريك الذي تقوم به (بل) العاطفة هو تشريك تأسيس لا تشريك توكيد وتقوية، مما يسوغ إخراجها من باب العطف في حالة تقوية الإعراب وتوكيده بها؛ لأنها فقدت وظيفة تأسيس التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، وهي الوظيفة الأساسية والمشتركة بين جميع حروف العطف.

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص ص٢١٨- ٢١٩، المبرد: المقتضب ج٤ ص٢٩٨؛ موضوع البدل في المصدرين كليهما.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٢١٦، المبرد: المقتضب ج١ ص١٢.

غير أن تفسير سيبويه والمبرد هو تفسير للدلالة وليس تفسيراً للتركيب؛ لأنهما كليهما أدرجا (بل) الدالة على الإضراب في حروف العطف، ونسبا التشريك الإعرابي إليها في الجمل التي تقبل التوجيه إلى بدل الغلط أو البداء[1]، وهو ما يعني أنهما لا يتفقان مع الخوارزمي فيما ذهب إليه من كون (بل) في ذلك السياق غير عاطفة أو أنها فقدت الوظيفة الأساسية المشتركة بين حروف العطف.

وبما أن الشك واقع في توجيه (بل) في ذلك الموضع، فلا بد من سبر الوجوه المحتملة للتركيب موضع الخلاف وتقسيمها على النحو الآتي:

١- نفي التركيب التبعي في (مررت برجل بل حمار) فلا يكون عطفاً ولا بدلاً، وهو فاسد؛ لظهور الإتباع والاشتراك في الإعراب بين الحمار والرجل.

٢- تفسير التبعية بالبدل، وهو مرجوح للفصل بين البدل والمبدل منه بـ (بل)، وقد جاء في تعريف البدل - عند الخوارزمي وغيره - أنه الذي يذكر بعد الشيء من غير توسط الحرف بين البدل والمبدل منه[2].

٣- تفسير التبعية في التركيب بالعطف والبدل مجتمعين، وهو فاسد؛ من حيث إن تركيب البدل يقتضي عدم الواسطة على النحو المتقدم، وتركيب العطف

---

(١) انظر: المصدرين السابقين في المكان نفسه.

(٢) انظر: الخوارزمي: شرح المفصل ج٢ ص١١٥، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص٢٤٧، وعند ابن عقيل أن المقصود بعدم الواسطة في تعريف البدل هو إخراج المعطوف بـ (بل) عن مفهوم البدل، وهو كذلك عند غيره؛ انظر: صفوت: الكامل ج٢ ص١٦٠.

- أعني عطف النسق - يقتضي الواسطة بوجود الحرف العاطف؛ فيلزم التناقض من وجود الحرف وعدم وجوده في آن واحد عند القول باجتماع تركيب العطف وتركيب البدل بالمفهوم المذكور.

٤- تفسير التبعية بعطف النسق، ويلزم منه كون (بل) للعطف، فتكون قد أشركت بين الحمار والرجل في الإعراب على نحو التأسيس لا التأكيد، وهو خلاف الظاهر، من حيث بقاء ذلك الإشراك بعد نزع (بل) من التركيب موضع الخلاف.

٥- تفسير التبعية بعطف النسق ، ولكنه عطف للبدل على المبدل منه؛ فتكون (بل) عاطفة لما هو بدل في المعنى على ما هو مبدل منه في المعنى، ويكون المقتضي للتشريك الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه هو معنى البدلية اللازم لبدل الإضراب قبل دخول (بل)، يضاف إليه دخول (بل) في التركيب ذلك الدخول المقوي للتشريك الإعرابي الموجود قبل دخولها، ولا منافاة بين اجتماع تركيب العطف والمعنى الدلالي للبدل، من حيث إن دخول (بل) يغير التركيب من تركيب البدل إلى تركيب العطف ، لكن معنى البدل (بدل الإضراب) يبقى بعد دخول (بل)، بل إن دخولها يكون من قبيل الزيادة في المعنى، فيكون بحكم المؤكِّد للإضراب الموجود قبل دخولها بالإضراب الظاهر من (بل) بعد دخولها، وهذا الوجه هو أسلم الوجوه وأرجحها؛ لأنه يحتفظ بالفارق بين تركيب العطف وتركيب البدل

كما يحتفظ بالمعنى الدلالي الباقي للبدل بعد زوال تركيبه عند دخول (بل)، هذا إلى أن التشريك الإعرابي فيه بـ (بل) واقع على سبيل التقوية والتوكيد بملاحظة أن الإشراك الإعرابي باقٍ بعد نزع (بل) من التركيب. يضاف إلى ذلك أن فساد الوجوه السابقة أو مرجوحيتها يوجب تعين الوجه الخامس، إذ لا يمكن نفي الوجوه كلها ، كما لا يمكن المصير إلى الوجوه الفاسدة أو المرجوحة، وهو ما يعني أن (بل) حرف عطف خلافاً لما رآه الخوارزمي، ووفاقاً لرأي سيبويه والمبرد اللذين لم يخرجا (بل) من حروف العطف، ولم يغفلا عن معنى البدلية المصاحب للعطف بها في أمثال التركيب المذكور، إلا أن الوجه الخامس يخالف رأيهما في إسناد الإشراك الإعرابي على نحو التأسيس إلى (بل) في حالة استعمالها مقوية للإضراب ومؤكدة له؛ لأن نسبة الإشراك إليها على وجه الحقيقة والتأسيس يوجب انتفاءه بعد نزعها من التركيب، وهو غير حاصل، والحاصل هو تقوية الإشراك وتوكيده بعد دخول (بل)؛ مما يسوغ نسبة تقوية الإشراك أو توكيده بها على وجه الحقيقة، وهو مخالف للظاهر من عبارة سيبويه والمبرد في هذه المسألة[1]. إلا إذا حملت تلك النسبة على المجاز، وهو مخرج يحتاج إلى القرينة الموجبة لتوجيه معنى الإشراك إلى معنى تقوية الإشراك ، وتلك القرينة غير ظاهرة في كلامهما للاستدلال بها على المطلوب.

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٢١٦ ، المبرد: المقتضب ج١ ص١٢.

أما قياس الخوارزمي لـ (بل) على (أيْ) في (مررت بالليث أيْ الأسد) فهو مردود بعدم توفر العلة في المقيس عليه، علماً بأن الكوفيين ذهبوا ومن تابعهم إلى أن (أيْ) التي للتفسير هي حرف عطف، خلافاً لمن قال إنها حرف تفسير وما بعدها عطف بيان أو بدل[1]. والتخريج على عطف البيان والبدل مردود بأن عطف البيان لا يتوسط بينه وبين المعطوف عليه حرف، والأمر كذلك في عدم توسط الحرف بين البدل والمبدل منه، هذا إلى أن (أيْ) في ذلك السياق لها معنى يذهب من الكلام بعد نزعها ، حيث يحتمل التركيب بعد نزعها أن يكون الأسد عطف بيان أو بدلاً، والبدل فيه يحتمل أن يكون بدل كل من كل، كما يحتمل أن يكون بدل غلط؛ بمعنى أن المتكلم أراد أن يقول مررت بالأسد ، فأخطأ في الإتيان بلفظ الأسد الواضح الذي قصده، وجاء بلفظ الليث الذي لم يقصده؛ لأنه غير واضح لدى المتلقي، كما يحتمل أن يكون الأسد بدل بداء وإضراب، بمعنى أنه أراد استعمال لفظ الليث ثم بدا له أن يُضرب عنه ويستعمل لفظ الأسد بملاحظة أن لفظ الأسد أوضح من لفظ الليث في الدلالة على معناه لدى المتلقي. فهذه الاحتمالات كلها تكون بلا موضوع بعد دخول (أيْ) في التركيب المذكور؛ بسبب دلالتها على تفسير الليث بالأسد مع قيامها بتقوية التشريك الإعرابي وتوكيده بين ما دخلت عليه وما قبلها، وهي الوظيفة الإعرابية نفسها التي سبقت للواو الداخلة بين الصفات المعطوفة لموصوف واحد، كما أنها الوظيفة الإعرابية نفسها التي سبقت لـ (بل) في التركيب موضع

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٠٦.

الخلاف، فالحروف في جميع هذه الحالات تقوم بالوصل المقوي بين الطرفين لا الفصل بينهما أو الاستئناف لجملة أخرى، وهو الشيء الملائم أو المشابه لصياغة العطف بالحروف في اللغة العربية، غير أن الشبهة تأتي من أن دخولها لتقوية الإشراك يوجب الظن بزيادتها أو عدم اندراجها في حروف العطف؛ لأن حروفه هي التي تشرك في الإعراب، وليست التي تقوي أو تؤكد ذلك التشريك.

والجواب عن هذا أن زيادتها مردودة بدلالتها على معنى بدليل تحويلها للتركيب النحوي للجملة من تركيب غير عطفي إلى تركيب العطف أو ما يجانسه ، والزيادة المذكورة بالنسبة لتلك الحروف (الواو العاطفة للصفات ، بل، أيْ) هي زيادة بالنسبة لوظيفتها الإعرابية دون وظيفتها الدلالية، وإذا كان المصطلح الشائع لحروف العطف لا يستوعبها لتلك الزيادة، فليس من مانع لإدراجها فيه بملاحظة أنها لا تلغي الارتباط القائم بين طرفيها ، ولو كانت غير عاطفة لفصلت أو استؤنف بها أو وقعت في وضع بين الوصل والفصل؛ مما ينافي مفهوم العطف أو يشكك فيه، وذلك في نحو التراكيب الأخرى التي تذكر للتفسير بـ (أيْ) في نحو: مررت بأخيك أيْ زيدٌ ، على الاستئناف ، و: مررت بأخيك أيْ زيداً ، على إضمار الفعل الناصب لزيد[1] أو عطفه على محل المجرور بالباء. وهي – أعني هذه التراكيب الآنفة الذكر – تختلف عن التركيب موضع الخلاف ، والذي انتفت عنه شبهة الاستئناف والإضمار ، وأصبح موجهاً للإتباع بحرف ذي معنى، والأمر كذلك في الواو العاطفة بين الصفات وكذلك (بل)

(١) بتصرف من: ابن منظور: لسان العرب ج١٤ ص٥٨.

العاطفة بين المفـردات ، فلـذا كـان مـن المناسـب أن تـدرج في مفهـوم العطـف بالحروف دون غيره من مفاهيم التوابـع الأخـرى التـي لـيس للحـروف دور في صياغتها وتركيبها. أما ما قيل من إشكال حول العطف بــ (أيْ) التفـسيرية مـن حيث عدم وجود الحرف العاطف الذي يصلح للـسقوط دائـماً، وعـدم وجـود العاطف الملازم لعطف الشيء على مرادفـه[1]. فهـو مـردود بـأن (أيْ) لا تـصلح للسقوط دائماً بملاحظة أنها تؤدي معنى واضحاً للتفسير غـير ملتـبس بغـيره لا يوجد بعد نزعها، وعليه فإن المتكلم إذا أراد إنجاز معنـى التفـسير بــ (أيْ) فـلا يصلح له إلغاؤها بسبب ذلك التغير الذي يحدث بعد نـزع (أيْ) مـن التركيـب، هذا إلى أن العطـف بــ (أيْ) التفـسيرية لـيس عطفـاً للـشيء عـلى مرادفـه؛ لأن استعمالها للتفسير يدل بالالتزام على قصور اللفظ المفسَّر أو المعطوف عليه – مـن وجهة نظر المتكلم على الأقل – عن أداء الدلالة المطلوبـة؛ ممـا ألجـأه إلى التفـسير بذكر اللفظ المفسِّر أو المعطوف الذي يرفع الإبهام أو ذلك القصور الملابس للفظ المعطوف عليه، وهذا دال بالالتزام على عـدم الـترادف في مقـام الاسـتعمال بـين المعطوف والمعطوف عليه، لانتفاء الترادف بين الواضح وغير الواضح أو اللفـظ القاصر عن أداء الدلالة المطلوبة واللفظ المؤهل لأدائها، وعـلى فـرض التـسليم بكون الترادف الواقع بين الليث والأسد في ذلك الاستعمال جزئيـاً ، فإنـه كـاف لإعطاء طرفي العطف نوعاً من التغاير المؤهَّل للتفـسير والعطـف بيـنهما بحـرف التفسير المذكور.

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ص١٠٦.

وفي باب العطف نفسه انتقل السيوطي بعد هذه المسألة إلى مسألة أخرى في (أمْ) المنقطعة، عرض فيها رأي ابن مالك الذي خرق الإجماع بزعمه أن (أمْ) المنقطعة تعطف المفردات كـ (بل) [1]، في نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، فلا حاجة فيه عند ابن مالك لتقدير مبتدأ بعد (أمْ)؛ لأنه على معنى: إنها لإبلٌ بل شاءٌ؛ بدليل قول بعض العرب: إن هناك لإبلاً أم شاءً؛ بنصب المعطوف بـ (أمْ)[2]، وهو مخالف للرأي المعروف والمبني على التقدير في التركيب الأول؛ ليكون بمعنى : إنها لإبل بل أهي شاء؟[3] أو بمعنى: ... بل هي شاء، دون الحاجة إلى تقدير همزة الاستفهام[4].

وما جاء في الصحاح عن التعبير الأول أنه يقال "في الخبر: إنها لإبل أم شاءٌ يا فتى. وذلك إذا نظرت إلى شخص فتوهمته إبلاً، فقلت ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه شاء، فانصرفت عن الأول، فقلت: أم شاءٌ ، بمعنى (بل)؛ لأنه إضراب عما كان قبله، إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين ، وما بعد (أمْ) مظنون" [5].

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٧ ؛ نقله عن ابن هشام عن ابن مالك.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ص٦٨.

(٣) انظر: ابن منظور: لسان العرب ج١٢ ص٣٦ ، السابق ص٦٦.

(٤) انظر: الجوهري: الصحاح ج٥ ص١٨٦٧ ، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص٢٣١.

(٥) انظر: الجوهري: الصحاح ج٥ ص١٨٦٧ ، وانظر التوجيه نفسه لتركيب آخر لدى: المبرد: المقتضب ج٣ ص ص٢٨٨- ٢٨٩ ، غير أن المبرد قرن الظن بالشك في وصفه لما بعد (أم) حيث قال عنه بأنه مظنون مشكوك فيه ؛ بمعنى أن المظنون بحكم المشكوك من حيث كونه ليس علماً ولا يقيناً.

غير أن هذا التوجيه من الجوهري مردد بين كونه مناسبة وسياقاً للتعبير المذكور وكونه استنباطاً من الجوهري لمعنى (أمْ) في التعبير نفسه.

وأياً ما يكون الأمر فإن الصفة الغالبة في معاني الحروف هي التأثر بالقرائن والقابلية للتوسع في استعمالها عند التداخل والتقارب الحاصل بين معانيها، ولهذا استعملت (أمْ) المنقطعة للإضراب الظني - حسب توجيه الجوهري - وللإضراب القطعي اليقيني المرادف للإضراب بـ (بل) [1]، كما وقع التوسع في استعمال (أو) بدلاً من (أمْ) المتصلة في أسلوب التسوية[2]، هذا إلى اشتباه (أمْ) المتصلة بالمنقطعة في بعض التراكيب[3].

فهذه الأمور توجب الشبهة في كون (أمْ) في قولهم (إنها لإبل أم شاءٌ) متصلة جاءت في سياق الشك[4] بمعنى (أوْ) أو منقطعة جاءت في سياق الإضراب الظني أو منقطعة جاءت بمعنى (بل) في سياق الدلالة على أن ما بعدها مقطوع بحصوله على سبيل اليقين. وهذه الوجوه المحتملة لمعنى (أمْ) لا توجب بنفسها تقديراً ولا إضماراً؛ لأن معنى الشك المرادف لمعنى (أوْ) مناسب لعطف المفرد على المفرد، ومعنى الإضراب الظني وكذلك معنى الإضراب

---

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٦٦.

(٢) انظر: السابق ص ص٦٣- ٦٤.

(٣) انظر: السابق ص ص٦٨- ٦٩.

(٤) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٤٨٤ ، حيث وجه الإضراب في القول المذكور إلى الشك دون الظن.

القطعي مناسب للتشاكل مع العطف بـ (بل) التي تعطف المفرد على المفرد ، ومن ثم يكون التقدير والإضمار المتقدم ذا ظهور مشكوك فيه، إذ ليس له قرينة إلا تسالم النحويين أكثرهم على أن (أمْ) المنقطعة تستعمل للعطف بين الجمل دون المفردات، مع أنها في ذلك التركيب مرددة بين المتصلة والمنقطعة؛ فلا يكون ذلك التسالم شاملاً لها، هذا إلى أنه لو سلمنا بتعين (أمْ) للانقطاع؛ فلا يسوغ هذا حصر استعمالها منقطعة للعطف بين الجمل بملاحظة أن التطور في استعمال مفردات اللغة والتفاوت بين أبنائها في إنجاز تراكيبهم مظنة للتوسع والقياس العملي لعطف المفردات بـ (أمْ) على عطف المفردات بـ (أو) و (بل)، هذا على فرض كون (أمْ) المنقطعة تستعمل – في الأصل – لعطف الجمل دون المفردات.

على أن عدم القدرة على استقراء جميع تراكيب اللغة في كل عصر يوجب فساد الحصر النظري والعملي للعطف بالمنقطعة بين الجمل ، غير أن عدم الحصر لا يثبت شيوع العطف بها بين المفردات مما يجعله بحكم القليل أو النادر الذي يناسبه الحمل على نمط العطف غير الشائع – وهو عطفها للمفرد على المفرد – دون نمط العطف الشائع لها بين الجمل.

والخلل في رأي ابن مالك واقع في منهج الاستدلال؛ بملاحظة أنه استند في الحكم على عطف (أمْ) المنقطعة للمفردات إلى تلك الرواية عن بعض العرب التي نقلها هو دون غيره، ولم يستند إلى تلك الأمور التي تقرر الشبهة في معنى

(أمْ) في التركيب موضع الخلاف مع ربط ذلك المعنى المشبوه بما يناسبه من العطف وهو عطف المفرد على المفرد، هذا مع الاستعانة بأصل نفي الإضمار المبني على ظهور مشكوك فيه للطعن في ذلك التسالم على عدم عطف (أمْ) المنقطعة للمفردات، وكان بإمكانه – لو التفت إلى تلك المقدمات – أن يجعلها دليله على عطف المفردات بـ (أمْ) المنقطعة، ثم يؤكد النتيجة بتلك الرواية التي اتضح فيها عطف المفرد على المفرد بـ (أمْ) مع التأكيد على أن مبدأ القلة أو الندرة في هذا الموضع لا يسوغ الإضمار بالاعتماد على ذلك التسالم النحوي مع خلو التركيب من القرينة اللازمة للدلالة عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح المنقطعة الذي توصف به (أمْ) الدالة على الإضراب غير مناسب؛ من حيث إنه قد يوهم بقطعها للكلام أو الكلمة التي بعدها عن الكلام أو الكلمة التي قبلها، مع أن استعمالها للإضراب لا يوجب انقطاعاً كلياً بين ما قبلها وما بعدها؛ لأن معنى الإضراب معنى مركب من معنى المضرَب عنه والمعنى البديل عن المضرَب عنه ، هذا بالإضافة إلى معنى الحرف الدال على الإضراب عند استعمال الحرف الدال عليه. فهذا التركيب يقتضي نوعاً من الاتصال اللفظي والمعنوي بين جميع العناصر اللغوية المشاركة في إنجاز المعنى المذكور، ومن ثم كان من المناسب له أن يوصف بالاتصال دون الانقطاع؛ مما يستدعي استبعاد التقسيم المعروف لـ (أمْ) الذي يقسمها قسمين متصلة

ومنقطعة، والمصير إلى جعلها متصلة في قسم واحد يندرج فيه معنى الإضراب وغيره من المعاني الموجِبة للاتصال بين ما قبلها وما بعدها[1].

وبتعبير آخر إن ذلك التقسيم لـ (أمْ) ينبغي أن يكون بملاحظة المعنى دون ملاحظة الاتصال والانقطاع؛ لأن الاتصال المنافي للانقطاع موجود بدرجات متفاوتة في تلك الاستعمالات ، والانقطاع المذكور في المصطلح الشائع لها هو في الحقيقة معنى الإضراب ، غير أن التعبير عنه بمصطلح الانقطاع تعبير مجازي لا حقيقي منافٍ للدقة المطلوبة في المصطلح العلمي. أما ما قيل من أنها سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين[2]، فهو مردود كذلك بأن الاتصال الواقع مع معنى الإضراب واللازم له يوجب عدم استقلال الجملة المضرَب عنها عن الجملة البديلة عن المضرَب عنها؛ لما تقدم من ترابط واتصال تلك العناصر في سياق واحد، وهو مما ينافي الاستقلال المذكور سبباً لوضع ذلك المصطلح ، لكن يمكن أن يقال إن الاستقلال الموجود بين الجملتين اللتين يتركب منهما معنى الإضراب هو استقلال في الإعراب دون المعنى؛ مما يسوغ ذلك الاصطلاح، إلا أنه – أعني الاستقلال في الإعراب – لا يوجب صحة نسبته إلى (أم) على سبيل

(١) يذكر أن (أمْ) تأتي للاستفهام المجرد من الإضراب وللتعريف في لغة أهل اليمن كما تأتي زائدة ؛ انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ص٦٦ ، ٧٠- ٧١. وهذه المعاني خارجة عن موضوعنا ومصطلحنا ، ولا سيما أن مجيئها للاستفهام أو الزيادة بحاجة إلى درس وتمحيص لا يناسب المقام.

(٢) انظر: صفوت: الكامل ج٢ ص١٤٥.

الحقيقة؛ لأنه موجود سواء أدخلت (أمْ) بين تينك الجملتين أم لم تـدخل، كـما أن الاستقلال الإعرابي هو وصف للجملتين، وليس وصفاً لـ (أمْ)، ومن ثم كانـت نسبته إليها على سبيل المجاز من حيث وقوعها بينهما.

١٥- باب في أخطأ الخطأ:

نقل فيه السيوطي عن ابن مكتوم ما رواه عن البطليوسي عن الأخفش أنه أجاز: مررت بهم خمسة عشرَهُم[١] ، وعقب عليه الراوي بقولـه: إنـه مـن أخطـأ الخطأ ؛ لأنه جعل الضمير فيه تمييزاً للعدد المركب[٢].

وما يلاحظ عليه أن الأخفش لم يصرح باعتبـار الـضمير في ذلـك الموقـع تمييزاً، وما يستفاد من تلك الرواية هو إجازتـه لـذلك التعبـير فقـط ، والإجـازة شيء واعتبار الضمير تمييزاً شيء آخر، من حيث إن عدم أهليـة الـضمير لتفـسير العدد يوجب وقوع الضمير موقع المبتـدأ المـؤخر للعـدد المركـب الواقـع خـبراً مقدماً، وتكون جملة (خمسة عشرهم) حالاً للضمير الواقع في محل جر من الجملة الأولى (مررت بهم) أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب، غير أن استعمال الضمير بهذه الطريقة التي لم تكن شائعة؛ جعل الناقد يبالغ في وصفه بأخطأ الخطأ، مع أن عدم الشيوع في هذا الموضع أو الإعراض عـن تفـسير العـدد وإحـلال الـضمير

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٨.

(٢) بتصرف من: السابق نفسه، والراوي الذي عقب بهذا القول هو ابن مكتوم أو البطليوسي.

مكان التمييز لا يوجب لبساً ولا غموضاً، ولا سيما أن لفظ (هُمْ) بهذه الصيغة ليس من الألفاظ ذات المعاني المتعددة التي تجعل المتلقي يشتبه بمعنى آخر يناسب تفسير العدد ولا يناسب معنى الضمير المؤهل لوقوعه مبتدأ، هذا إلى أن استعمال العدد مفسَّراً بالتمييز ليس مفروضاً على المتكلم دون اختيار، بل هو تابع لقصده وغرضه ، ولا يخفى أن المقاصد والأغراض تتحكم وتؤثر في صياغة الجملة وتركيبها بصورة تلائم الغرض ولا تخل بالمعنى، وهو شيء لم يلتفت إليه الناقد للتركيب الذي أجازه الأخفش.

١٦- باب النداء:

صدّره السيوطي بما نقله ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) عن شيخه بأن الهمزة لنداء المتوسط، و (يا) لنداء القريب. وعقب عليه برد ابن هشام بأن ذلك خرق للإجماع[١].

والمراد من خرق الإجماع في هذه المسألة مخالفة الرأي المعروف من كون الهمزة لنداء القريب دون البعيد أو المتوسط بينهما[٢]، أما (يا) فقد وقع الخلاف فيها؛ فمنهم من رأى أنها لنداء البعيد أو القريب المنزل منزلة البعيد لغرض من الأغراض ، ومنهم من رأى أنها مشتركة بين نداء القريب والبعيد، في حين ذهب آخرون إلى أنها لنداء القريب والبعيد والمتوسط بينهما[٣]. وعلى هذا يكون رأي

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٨ ، ثم انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٧.

(٢) انظر: ابن هشام : مغني اللبيب ص١٧.

(٣) انظر: السابق ص٤٨٨ ؛ صفوت : الكامل ج٢ ص١٧٩.

شيخ ابن الخباز في تخصيص (يا) لنداء القريب مخالفاً لهذه الآراء التي لا تخصص (يا) للقريب على النحو الآنف الذكر.

وما يلاحظ على التخصيص سواء أكان للهمزة أو (يا) أنه غير عملي بالنظر إلى أن كلاً منهما قابل للاستعمال في نداء القريب والبعيد والمتوسط بينهما بمعونة القرينة التي تعين واحداً من هذه المفاهيم الثلاثة بصورة يستبعد فيها المعنى النسبي للقرب والبعد والتوسط؛ فلا يكون القريب أو البعيد أو المتوسط بينهما وصفاً من منظور شخص دون آخر، وذلك حين لا تكون القرينة مؤهلة لاتصاف المنادى بواحد من تلك الأوصاف على نحو مطلق أو غير نسبي. ويؤكد تلك القابلية أن أقوى حرف يشتبه فيه التخصيص ، وهو الهمزة الذي ادُّعي الإجماع على تخصيصه للقريب في نحو قول امرئ القيس:

أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمي فأَجْملي[1]

إذ المنادى فيه قابل للاتصاف بالقرب والبعد والتوسط، من حيث إنه لا تلازم بين الغزل بالمحبوبة أو توجيه الخطاب لها في الشعر وكونها قريبة أو بعيدة عن الشاعر حين تأليفه أو إنشاده لذلك الشعر، والأمر كذلك في توسطها بين القرب والبعد عنه ، وعليه فإن الهمزة وحدها لا تكفي لظهور المنادى قريباً، مما

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٧ مع الهامش ١.

يجعل الرجوع إلى القرائن – إذا كانت موجودة – متعيناً للكشف عن اتصاف المنادى أو عدم اتصافه بذلك الوصف.

على أنه لو فرض وجود التخصيص الآنف الذكر في مرحلة من مراحل تاريخ العربية فالقرائن غير النسبية كافية ومؤهلة لصرف الذهن من ذلك الاستعمال الخاص إلى الاستعمال الظاهر من القرائن؛ وهو مؤكد آخر على ما تقدم من كون التخصيص في هذه المواضع ليس عملياً. هذا إلى أنه من المفروض أن يكون التنظير النحوي تابعاً للواقع العملي الظاهر من طبيعة التراكيب وقابليتها للاستعمال ، وألاّ يكون خاضعاً للقيود أو الشروط التي تنافي ذلك الواقع.

وبهذا يظهر الخلل في رأي شيخ ابن الخباز، كما يظهر أيضاً في الرأي المعروف من تخصيص الهمزة للقريب، وكذلك تخصيص (يا) للبعيد والقريب.

وفي مسألة أخرى في باب النداء نقل السيوطي عن الزجاج إجازة المازني نصب صفة (أيّ) في نحو : يا أيّها الرجلَ أقبل ، وعقب عليه برد الزجاج الذي نفى أن يكون نصب الصفة في ذلك الموضع معروفاً في الكلام العربي، هذا إلى أنه لم يجزه أحد من النحويين لا قبل المازني ولا بعده[1].

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٨ ، ثم انظر: الزجاج : معاني القرآن ج١ ص ص٢٢٨- ٢٢٩ ، وقد تأول الفراء التركيب المذكور على معنى: يَأيّ هو هذا الرجل ؛ انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ج٢ ص٥٨٦ ، وفيه من التكلف ما لا يخفى.

وعُلل عدم الجواز بأن الموصوف والصفة في ذلك التركيب بمنزلة الشيء الواحد[1]؛ ولا يجوز الإتباع على المعنى أو المحل إلا بعد استغناء اللفظ المتبوع عن التابع في نحو: ما جاءني من أحدٍ عاقلٌ[2]، مما يعني أن الموصوف الواقع في أسلوب النداء لم يستغن عن الصفة؛ مما جعل إتباع الصفة على محل الموصوف ممنوعاً.

والغريب في هذا التعليل أنه أخذ فيه عدم استغناء الموصوف عن الصفة مانعاً من الإتباع على المحل أو المعنى، مع أن عدم الاستغناء هذا يفرض الحاجة إلى الإتباع ويؤكده بين الصفة والموصوف بصورة لا تجعل الإتباع بينهما على المعنى أو المحل مشككاً أو مزيلاً لتلك العلاقة بين الصفة والموصوف، إذ كيف يقع ذلك الشك أو الزوال مع حاجة الموصوف المبهم إلى الصفة المفسِّرة له ومع أهلية التركيب لظهور الإتباع الوصفي بينهما في ذلك الأسلوب.

على أن شرط الاستغناء الآنف الذكر غير متوفر في الإتباع على المحل في نحو (ما جاءني من أحدٍ عاقلٌ)؛ لأن المتكلم لا يريد نفي مجيء أي واحد، وإنما أراد نفي مجيء العاقل ، وهو ما يعني أن ذكر (أحد) لا يغني عن ذكر (عاقل)؛ لأن (أحد) وحده لا يفي بقصد المتكلم ولا يظهره.

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٣٠٦، المبرد: المقتضب ج٤ ص٢٦٧.

(٢) انظر: المبرد: المقتضب ج٣ ص٢٨١.

فإن قيل : إن المقصود بالاستغناء هو تمام المعنى في التركيب المجرد من قصد المتكلم ، حيث إن الجملة تكون تامة في نحو (ما جاءني من أحدٍ) ولا تكون تامة في نحو (يا أيّها). فالجواب أنه لا تلازم بين تمام الجملة أو عدم تمامها وتسويغ الإتباع على المحل أو منعه؛ لأن المقتضي للإتباع سواء أكان على اللفظ أو على المحل هو تعلق الصفة بالموصوف ذلك التعلق المسوغ للمتكلم أن يرتب أثراً إعرابياً يظهر على لفظ الصفة بملاحظة لفظ الموصوف أو محله ومعناه، وإذا كان المقتضي للإتباع على المحل ظاهراً في الكلام؛ فعلى مدعي المنع – دون القائل بالجواز – الإثبات. وليس من دليل على المنع سوى ذلك التعليل البعيد عن المقتضي للإتباع على المعنى أو المحل ، وإذا كان المقتضي للإتباع في التركيب موضع الخلاف بحكم المشاكل للإتباع على المحل في التركيب الآخر موضع الوفاق مع كونه غير ملبس للمعنى؛ فلا حاجة لطلب المسموع عن العرب لإجازة ما لم يسمع خلافاً لما جاء في رد الزجاج على المازني؛ لأنه ليس بالإمكان الأخذ بقاعدة (كل ما لم يسمع عن العرب فهو غلط أو مرجوح) بملاحظة أنها منافية للواقع العملي الذي تعيش فيه اللغة وتنمو وتتطور ، هذا إلى أن الاستناد إلى الإجماع الذي ألمح إليه الزجاج في رده لا يكفي وحده حجة على المنع أو التسويغ ما لم ينظر إلى مستند الإجماع ودليله ، فإن كان المستند مجهولاً لم يعبأ به ، وإن كان معروفاً على النحو الذي تقدم فالمناقشة التي سبقت كافية – فيما أرى –

لنقضه والمصير إلى ما أجازه المازني، وإن كانت تلك الإجازة غير مشفوعة بالاستدلال، وهو ما يجعلنا نتحفظ على رأي المازني إن كان صادراً منه دون دليل أو كان صادراً منه بدليل ضعيف؛ إذ التعويل والاعتماد على الدليل قبل النتيجة ، ولم يذكر السيوطي ولا الزجاج اللذان نقلا ذلك الرأي للمازني أي دليل له على ما ذهب إليه، وهو ما يسوغ تحفظنا على التوافق المطلق معه في الدليل على تلك الإجازة لنصب الصفة على المحل في أسلوب النداء.

١٧- باب نواصب المضارع:

صدّره السيوطي بما نقله عن أبي حيان من أن الكوفيين أجازوا الفصل بين (أنْ) الناصبة للمضارع ومعمولها بالشرط مع إلغائها وإعمال الشرط في نحو: أردت أنْ إنْ تزرْني أزرْك. كما أجازوا إعمالها وإلغاء عمل الشرط في نحو: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك[1].

وقد وصف أبو حيان ذلك الرأي بالغرابة دون تعليل[2]، إلا أن التعليل له ممكن ؛ من حيث إن التركيب بذلك التأليف الضعيف، الذي حصل بسبب دخول (أنْ) الناصبة للمضارع على غير المضارع؛ أعني أسلوب الشرط في حالة

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٩ ، ثم انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٨٩.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٩ ؛ فيما نقله عن أبي حيان، ولم يوجد هذا الوصف في الارتشاف ؛ انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٨٩.

إعماله مع إلغاء عمل (أنْ)، وبسبب الفصل بين (أنْ) الناصبة ومعمولها في حالة إعمالها وإلغاء عمل الشرط، كل هذا يوجب نوعاً من الضعف في التركيب والتأليف بين الكلمات[1]، وإن كان المعنى النحوي والدلالي ظاهراً دون لبس، إلا أن طريقة التأليف على خلاف النسق القوي هي السبب في وصم ذينك التركيبين بضعف التأليف؛ وهو لا يوجب في حد ذاته خطأ نحوياً، وإنما يوجب المرجوحية له في الاستعمال؛ لكونه على خلاف القوي ؛ هذا إلى أن مخالفة النسق القوي في تأليف الكلام دون مناسبة ولا غرض راجح لتلك المخالفة ، هو المقتضي لمرجوحيته في الاستعمال ، بل الأمر كذلك على فرض وجود الغرض ؛ لأن وجود الغرض لا يلغي ذلك الضعف، وإنما يجعله من قبيل الضرورة التي لا تناسب الكلام في غير موضع الضرورة، هذا إلى أن الغرض لتلك المخالفة يبدو بلا مثال ظاهر إلا مع الغفلة والنسيان ونحو ذلك مما يكون سبباً غير مقصود لتحقيق غرض راجح من استعمال تلك الطريقة في تأليف الكلام.

على أن ضعف التأليف في التركيبين الآنفي الذكر يوجب الظن بكونهما مصنوعين أو مؤلَّفين على غرار تراكيب قليلة أو نادرة، هذا إلى أن توجه الكوفيين نحو إجازتهما قد يكون من باب نفي الخطأ النحوي مع عدم الالتفات

(١) انظر خلوص الكلام من ضعف التأليف بصفته شرطاً من شروط الفصاحة لدى: القزويني: الإيضاح ج١ ص ص١٧- ١٨ ، الصعيدي: بغية الإيضاح ج١ ص١٨.

إلى الراجح والمناسب ، وكان الأولى بهم أن يتحفظوا على رجحان استعمالهما إن كانوا يريدون نفي الخطأ النحوي لا نفي الضعف في تركيب الكلام وتأليفه.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى مسألتين أخريين تخصان (لن) الناصبة للمضارع و (لا) النافية له. والأولى منهما نقل فيها عن ابن عصفور زعْم الزمخشري "أنّ (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل؛ تقول : لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكدت وشددت، قلت : لن أبرح اليوم مكاني"[1]. إلا أن هذا النقل عن الزمخشري غير كافٍ لإبراز رأيه كاملاً؛ لأن القارئ قد يشتبه في أن الزمخشري أراد المفاضلة بين (لا) و(لن) في المثال المذكور دون غيره من الأمثلة. وكان الأولى بالسيوطي وابن عصفور أن ينقلا ما جاء في (الكشاف)؛ لأن ما جاء فيه كافٍ لنفي ذلك الاشتباه ؛ من حيث إن الزمخشري صرح فيه بحقيقة (لن) في باب النفي دون ما يوجب شبهة في التخصيص بنفي دون آخر في قوله : " فإن قلتَ : ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلتُ : (لا) و (لن) أختان في نفي المستقبل؛ إلا أن في (لن) توكيداً وتشديداً" [2] فعبارته موجهة لمعنى (لا) و (لن) في باب النفي كله، وهو معنى لم يظهر فيما نقله السيوطي عن ابن عصفور .

وقد عقب السيوطي على رأي الزمخشري برد ابن عصفور الذي نفى وجود دليل على زعم الزمخشري؛ من حيث إن النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص١٩.

(٢) الزمخشري: الكشاف ج١ ص٥٠.

(لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم في نحـو: والله لا يقـوم زيـد، في حين لا يكون المنفي بـ (لن) جواباً له ، والنفي في أسلوب القسم أقوى من النفي مع عدم القسم[1].

وما يلاحظ على هذا الرد استبعاد المنفي بـ (لـن) عـن دخولـه في جـواب القسم، مع قابلية التركيب ومناسبته للاسـتعمال في نحـو: والله لـن يقـوم زيـد، فتلك القابلية والمناسبة توجب عدم الاشتباه في كـون ذلـك الـدخول جـاء عـلى سبيل الضرورة[2]؛ كما توجب الشك في عد ذلك الدخول نـادراً[3]، عـلى أن تلـك الندرة على فرض وقوعها لا تنفي التناسب والأهليـة التـي تتـوفر في الاسـتعمال الصحيح، وعليه لا يكون الاستدلال السابق في رد ابـن عـصفور كافيـاً لـنقض رأي الزمخشري، من حيث إنه بني على ذلك الاستبعاد الذي تنفيـه أهليـة (لـن) للدخول في جـواب القـسم؛ وإذا كانـت مؤهلـة لهـذا الـدخول كأهليـة (لا) في الدخول نفسه؛ انتفت المفاضلة بينهما في التوكيد ، هذا مـع كـون معنـى التوكيـد ظاهراً من القسم، وليس ظاهراً مـن الحـرفين المـذكورين في حالـة اسـتعمالهما في جواب القسم ، وهو ما يجعل المفاضلة بينهما في المعنى المذكور بلا موضوع ؛ لأنه

(١) انظر: السيوطي : الأشباه ج٥ ص١٩.

(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٨٠٥ ، حيث حمل الدخول المذكور في صدر البيت (والله لن يصلوا إليك بجمعهم) على الضرورة ، مع أن دخول (لا) فيه بدلاً من (لن) لا يوجب اختلال الوزن.

(٣) انظر: السابق ص٣٧٥ ، حيث عد ابن هشام دخول (لن) في البيت الوارد في الهامش السابق نادراً.

ليس ظاهراً منهما أو من أحدهما، حتى تسوغ المفاضلة لتمييز الحرف المؤكِّد للنفي من الحرف الدال على النفي في الأسلوب نفسه. هذا بالإضافة إلى أن اختلاف دلالة الجملة في أسلوب القسم عن دلالتها في مثال الزمخشري الذي نقله السيوطي عن ابن عصفور يمنع القياس ويوجه البحث والمناقشة إلى المفاضلة بين النفي بـ (لا) والنفي بـ (لن) في مثال الزمشخري المنقول عن ابن عصفور مع ربطه بالمثال الآخر الذي ورد في (الكشاف).

والظاهر من مثال (الكشاف) أن توكيد النفي بـ (لن) وارد في سياق الإنكار على المتكلم الذي نفى كلامه بـ (لا)؛ لأن الزمخشري فسر توكيد النفي بـ (لن) في قوله: " تقول لصاحبك : لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غداً، كما تفعل في : أنا مقيم، و: إني مقيم"[1] فعبارة الزمخشري هذه تفيد أن التوكيد والتشديد في النفي بـ (لن) - الوارد في نقل ابن عصفور عن الزمخشري - يراد به استعمال الجملة المنفية بـ (لن) في : لن أبرح اليوم مكاني ، في سياق الرد على المنكر على المتكلم قوله: لا أبرح اليوم مكاني، على أساس أن المناسب لتوكيد النفي في ذلك السياق استعمال (لن) بدلاً من (لا) التي تستعمل للنفي دون توكيده.

(١) الزمخشري: الكشاف ج١ ص٥٠.

ولا شبهة في ظهور معنى التوكيد في المثالين كليهما، إلا أن إعادة الجملة في ذلك السياق تكون بحكم التوكيد اللفظي للجملة التي قبلها، فهي توكيد للجملة بالجملة مع الاختلاف بينهما في استعمال (لن) بدلاً من (لا) في الجملة المؤكِّدة. وهذا الاستعمال - حسب تفسير الزمخشري - يوجب أن تكون (لن) لتوكيد النفي دون (لا)، وهو منتقض باستعمال (لا) لتوكيد النفي سواء أسبقت بمثلها في نحو : لا أبرح اليوم مكاني لا أبرح اليوم مكاني، أو سبقت بـ (لن) في نحو : لن أقيم غداً لا أقيم غداً ، إذ إن الالتزام بصحة تأليف هذه التراكيب موجب لتوكيد الجملة السابقة بالجملة اللاحقة، وهو ما يعني استعمال (لا) في الجملة اللاحقة مؤكِّدة للنفي في كلا النسقين ، غير أن التوكيد بـ (لن) لعله أقوى من التوكيد بـ (لا) لو استعمل في النسق الثاني؛ فلعله يعود إلى أن شيوع نفي المستقبل بـ (لن) ليس كشيوع نفي المستقبل بـ (لا)؛ فقد جاء في تعريف (لن) أنها للاستقبال بلا خلاف يذكر[1]، أما (لا) فذهب الأكثر إلى أنها للاستقبال ؛ خلافاً لابن مالك الذي رأى أنها للاستقبال بالإضافة إلى الحال بدليل دخولها على جملة الحال في نحو: جاء زيد لا يتكلم[2]؛ وهو ما يعني أن النفي بها في هذه الجملة موجه للحال وليس للمستقبل، ومن ثم يكون نفي الاستقبال بـ (لن)

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٣٧٣.

(٢) انظر: السابق ص٣٢٢، فيما نقله عن ابن مالك.

أبرز وأظهر منه بـ (لا) من حيث كون (لا) مشتركة بين نفي الحال ونفي الاستقبال خلافاً لـ (لن) الخاصة بنفي المستقبل.

هذه هي المسألة الأولى في (لن) و (لا)، أما المسألة الثانية فيهما فقد نقل السيوطي فيها عن ابن عصفور رأي الزملكاني (ت ٦٥١هـ) في اختصاص (لن) بنفي القريب الذي لا يمتد؛ خلافاً لـ (لا) التي يمتد معها النفي؛ بدليل أن (لا) آخرها ألف ، والألف يمتد معها الصوت بخلاف النون التي في (لن)؛ فطابق كل لفظ معناه تحقيقاً للتشاكل بين اللفظ والمعنى[1]، وهو الرأي نفسه الذي ذهب إليه السهيلي (ت ٥٨١هـ) مستنداً إلى تحقيق التشاكل المذكور[2]؛ فيكون الزملكاني تابعاً للسهيلي، وهو ما لم يذكره السيوطي في عرضه لهذا الرأي.

وقد عقب عليه السيوطي برد ابن عصفور الذي أبطل الرأي المذكور بشواهد من القرآن على استعمال الحرفين المذكورين حيث يمتد النفي في نحو قوله عز وجل : "إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً" [3] و"فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا" [4] و"إنّ لك ألاّ تجوع فيها ولا تعرى" [5] واستعمالهما حيث لا يمتد النفي

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص١٩- ٢٠ ، وفيه نقل آخر عن أبي حيان من كتاب التبيان للزملكاني يوافق نقل ابن عصفور.

(٢) انظر: السهيلي: نتائج الفكر ص ص١٣١- ١٣٢.

(٣) الجاثية ١٩.

(٤) البقرة ٢٤.

(٥) طه ١١٨.

في نحو قوله عز وجل: " فلن أكلم اليوم إنسياً"[1] و"ألاّ تكلم الناس ثلاثة أيام"[2]، هذا بالإضافة إلى نقد لاذع نقله السيوطي عن أبي حيان الذي وصف رأي الزملكاني بأنه مبني على الخيال والهذيان وعدم الاستقراء الكامل[3].

وما يلاحظ على رد ابن عصفور أنه لم يعن بالرد المباشر على دليل الزملكاني، إذ إن دليله – لو صح – يكون موجباً لتوجيه المعاني في شواهد ابن عصفور على أساس أن (لن) و (لا) خرجتا عن ذلك المعنى الموضوع لهما في رأي الزملكاني إلى المعنى الظاهر من مضامين الآيات بصفتها قرائن صرفت (لا) التي تستعمل لامتداد النفي إلى ما لا يمتد معه النفي، وكذلك تكون تلك القرائن صارفة لـ (لن) من نفي القريب إلى نفي ما يمتد معه النفي؛ كما ينصرف المعنى الحقيقي للكلمة إلى المعنى المجازي بتأثير القرائن، هذا إلى أن الزملكاني لم يبنِ دليله على استقراء بعض الشواهد دون بعض حتى يوجه له النقد بعدم الاستقراء الكامل على النحو الذي جاء في نقد أبي حيان له. ولذا كان الأولى أن يقال في الرد عليه بأنه لا ملازمة بين امتداد الصوت بالألف الواقع حين النطق بـ (لا) واستعمالها فيما يمتد معه النفي ، ولا ملازمة كذلك بين النطق بالنون في (لن) واستعمالها فيما لا يمتد معه النفي، من حيث إن الامتداد وعدمه ظاهران

---

(١) مريم ٢٦.

(٢) آل عمران ٤١ ، ثم انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٠.

(٣) السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٠.

من مضمون الجمل وليسا ظاهرين من الحرفين المذكورين ، هذا إلى أن علاقة الألفاظ بالمعاني علاقة اعتباطية في الغالب؛ ولو ذهبنا لما يسميه السهيلي والزملكاني مشاكلة بين الألفاظ والمعاني لوضعنا لكل صوت في كل كلمة معنى آخر غير معروف، ثم نسبنا هذا المعنى غير المعروف إلى دلالة الكلمة بغض النظر عن ظهور هذا المعنى من لفظها ، ولا يخفى أنه مسلك واضح الفساد لم يقل به أحد.

فالرد عليه بهذه الطريقة يقتضي الاستفادة من شواهد ابن عصفور في الاستدلال على أن معنى الامتداد أو عدمه ظاهران من مضامين الجمل، ولم يظهرا من (لا) أو (لن)، وكذلك الاستفادة من تلك الشواهد في توكيد عدم الملازمة بين المعنى الذي استنبطه السهيلي وتابعه الزملكاني فيه وامتداد الصوت بالألف وعدم امتداده في النون، فالحاجة إلى تلك الشواهد هي بمنزلة الحاجة إلى التفصيل والشرح والتوكيد ؛ لأن عدم توفرها لا يثبت ذلك المعنى الذي فهمه السهيلي والزملكاني مبنياً على توهم ظهور الامتداد وعدمه من صوت الألف والنون في الحرفين المذكورين.

بعد هاتين المسألتين في (لن) و (لا) رجع السيوطي إلى (أنْ) الناصبة لعرض رأي للباقلاني (ت ٤٠٣هـ) نقله من شرح التسهيل لأبي حيان، حيث زعم الباقلاني أن " كون (أنْ) تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن، وذلك قوله تعالى : إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، فإن كان

(أن يقول) سيقع كان القرآن مخلوقاً، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعة"[1] فالظاهر من هذا أن نقد الباقلاني لمعنى (أنْ) في تخليص المضارع إلى الاستقبال موجه إلى القول بدلالتها عليه، إذ إن الآية التي احتج بها موجهة إلى البيان المناسب لإنفاذ إرادة الله على نحو يقع فيه المراد منه -عز وجل- بلا امتناع ولا بطء ولا تأخير[2]، وهو ما ينافي ظهور معنى الاستقبال في المضارع المنصوب بـ (أنْ) في الآية ؛ مما يعني أن (أنْ) لا تخلص المضارع إلى المستقبل.

وقد جاء في وصف (أنْ) الناصبة للمضارع بأنها لا تقع للحال[3]، وأن نصبها للمضارع مشروط بنقلها أو تخليصها له من معنى الحال إلى معنى الاستقبال[4]، فلعل عبارة من أمثال هذه العبارات المطلقة هي التي دفعت الباقلاني إلى نفي معنى الاستقبال عن (أنْ) بدليل انتفائه عنها في الآية الآنفة الذكر؛ مما يعني أن معنى الحال مناسب لها مع نصبها للمضارع خلافاً لما ذكر.

وقد أحال أبو حيان في الرد على الباقلاني إلى شرح أبي الفضل الصفار دون ذكر شيء منه قائلاً إن خلاف الباقلاني في اللسان غير معتبر[5]. والظاهر أن المراد بالشرح هو شرح كتاب سيبويه لقاسم بن علي البَطَلْيَوْسي الشهير بالصفار

---

(١) السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢١، والآية هي الآية ٨٢ من سورة يس.

(٢) انظر: الصابوني: صفوة التفاسير ج٣ ص٢٦.

(٣) بتصرف من: المبرد: المقتضب ج٢ ص٦.

(٤) انظر: الحيدرة: كشف المشكل ص ص٥٣٤- ٥٣٥، ابن عصفور: المقرب ص٢٨٦.

(٥) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٢ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

(ت بعد ٦٣٠هـ)[1]، غير أن نقص النسخ المخطوطة لهذا الشرح جعل المنشور منه خالياً من رد الصفار على الباقلاني؛ مما دعا المحقق للإحالة إلى السيوطي في الموضع المذكور من (الأشباه والنظائر) لتوثيق ذلك الرد في القسم الخاص بالدراسة[2].

على أن مراد أبي حيان من عدم اعتبار رأي الباقلاني في اللسان هو كونه غير نحوي؛ أي إنه من المتكلمين[3]، وليس من النحاة حتى يعتد برأيه في النحو.

ولا يخفى أن الاعتبار للرأي وعدمه يقوم بالنظر إلى الدليل بغض النظر عن المستدل إن كان نحوياً أو غير نحوي، بل إن اللجوء إلى مثل هذه الحجة يكون نتيجة لعجز صاحبها عن الرد العلمي في كثير من الأحيان. أما إذا وجد الدليل المؤهل لذلك؛ فيكون اللجوء إلى مثل ما لجأ إليه أبو حيان فضولاً أو مزايدة لا تناسب الرد العلمي.

والذي ينبغي أن يقال في الرد على الباقلاني إن تخليص المضارع المنصوب بـ (أنْ) إلى الحال أو الاستقبال يرجع إلى القرائن المصاحبة للاستعمال، ولا يرجع إلى (أنْ) نفسها بملاحظة أنها تقبل الدخول في السياقات الآتية:

١- أردت أن أتحدث بالأمس.

٢- أريد أن أتحدث الآن.

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٩ (فهارس المحقق) ص٢٢١؛ الزركلي: الأعلام ج٥ ص١٧٨.

(٢) انظر: الصفار: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ج١ (دراسة المحقق) ص ص٤٤- ٤٥.

(٣) انظر: الزركلي: الأعلام ج٦ ص١٧٦.

٣- أريد أن أتحدث غداً.

٤- أريد أن أتحدث.

فالسياق الأول يوجه الفعل المضارع إلى الزمن الماضي، والسياق الثاني يوجهه إلى الحال الحاضر، في حين يكون موجهاً للاستقبال في السياق الثالث، أما السياق الرابع فيكون مردداً بين الحال والاستقبال لعدم القرينة على تعيين واحد منهما؛ من حيث إن صيغة المضارع تستعمل للحال أو الاستقبال مع عدم القرينة على نقل دلالتها إلى الماضي، وبما أن دلالة (أنْ) بنفسها على تخليص المضارع إلى الاستقبال غير ثابتة؛ بملاحظة أنها قابلة للدخول والائتلاف مع الزمن الماضي والحاضر على النحو الآنف الذكر؛ مما يجعل المصير إلى القرائن - دون (أنْ) - متعيناً لمعرفة زمن المضارع المنصوب بها، وهو الأمر الواقع فعلاً في الآية التي احتج بها الباقلاني ، لكنه وإن أصاب في فهمه لعدم الاستقبال في زمن المضارع المنصوب بها في الآية، إلا أنه لم يبنِ استدلاله على بيان الزمن المختلف باختلاف السياق الذي لا يتنافى مع استعمال (أنْ) الناصبة للمضارع مع ذلك الزمن في سياق واحد، هذا إلى أن ربط الباقلاني لمعنى الاستقبال - المفترض الاشتباه في ظهوره من الآية - بمسألة خلق القرآن لا وجه له؛ من حيث إن الآية ليست في مقام بيان تلك المسألة الخلافية التي ظهرت في وقت متاخر عن زمن نزول القرآن وتبليغه، هذا إلى أن المسلمين جميعاً - من قال بخلق القرآن ومن قال بعدم خلقه - لم يختلفوا في ذلك المستوى المنقطع النظير لإنفاذ إرادة الله بلا بطء ولا

تأخير، كما لم يفهم أحد منهم معنى الاستقبال المنافي لإنفاذ إرادة الله لا من الآية التي احتج بها الباقلاني ولا من غيرها، والأمر كذلك بالنسبة للنحويين الذين قالوا بأن (أنْ) تخلص المضارع للاستقبال؛ فلم ينقل عن أحد من السابقين أو المعاصرين للباقلاني أو المتأخرين عنه - ولو في رواية ضعيفة - ما يدل على اشتباه أحد من النحويين أو قوله بأن (أنْ) خلصت المضارع للاستقبال في الآية التي احتج بها الباقلاني، والإطلاق الوارد في بعض عبارات النحويين من أمثال ماتقدم[1] لا يشمل موضع القطع بعدم ظهور معنى الاستقبال في مثل الآية الآنفة الذكر، نعم تكون تلك العبارات قاصرة عن بيان الزمن المتعدد تبعاً لسياق استعمال (أنْ) الناصبة للمضارع، وهو ما يستدعي رداً يُعنى بذلك البيان خلافاً للرد الذي جاء في استدلال الباقلاني الذي لم يكن معنياً به. لكن تبقى الآية الواردة في استدلال الباقلاني شاهداً على قابلية (أنْ) الناصبة للدخول على المضارع ذي الزمن الحال غير المستقبل.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى مسألة الفصل بين (كي) والمضارع الداخلة عليه بمعمول الفعل أو بجملة شرطية؛ حيث نقل عن أبي حيان إجازة

(١) ما يراد بالإطلاق هنا هو التعبير غير المقيد المفيد بأن (أنْ) تخلص المضارع للمستقبل والذي ظهر عند بعض النحويين على النحو الذي تقدم ذكره، وانظر نحو ذلك الإطلاق لدى: ابن عصفور: المقرب ص٢٨٦، ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص١٦.

ابن مالك ذلك الفصل مع نصب الفعل بـ (كي) في نحو: جئتُ كي فيك أرغبَ، و : جئتُ كي - إن تجئ - أزورَك[1].

وما جاء في (الارتشاف) نقل لرأي ابن مالك في أن الفصل لا يبطل عمل (كي) [2]، وهو نفسه الموجود في نص التسهيل[3]، هذا بالإضافة إلى شرح أبي حيان لذلك الرأي بكلام ولد ابن مالك بدر الدين الذي أتم شرح التسهيل الذي ألفه أبوه غير مكتمل، أو وصل إلينا غير كامل[4]؛ قال أبو حيان: "وشرَح ابنه بدر الدين كلام أبيه؛ فقال: قد يفصل بالمعمول أو بجملة شرطية فيبقى النصب؛ من كلامهم: جئت كي فيك أرغبَ ، وجئتك كي إنْ تحسنْ أزورَك ؛ بنصب (أرغب) و (أزورك)" [5] فهذا الشرح دعا أبا حيان لاعتبار الولد موافقاً لأبيه في الرأي[6]؛ من حيث إن الولد استدل لرأي أبيه بذينك المثالين اللذين نسبهما إلى العرب وفقاً للظاهر من إضافة الكلام في قوله (كلامهم) إلى ضمير الغائبين الذي يستعمل في العادة عائداً إلى العرب أو بعض العرب؛ مما يجعل هذا المسموع بحكم الدليل على الرأي المذكور.

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٢.

(٢) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٩٤.

(٣) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص١٥.

(٤) انظر: السابق ج١ (مقدمة التحقيق) ص ص٢٧- ٢٨ ، ويبدو أن تكميل الشرح لولد ابن مالك غيرتام أيضاً ؛ انظر المصدر نفسه ج٤ ص١١٥.

(٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص ص٣٩٤- ٣٩٥ ؛ ثم انظر: ابن مالك : شرح التسهيل ج٤ ص١٨ ؛ والكلام فيه لولده بدر الدين الذي أتم شرح التسهيل.

(٦) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٩٥.

وقد عقب السيوطي على رأي ابن مالك برد أبي حيان الـذي نقـده بكونـه رأيـاً غـير معـروف؛ لأن المعـروف في هـذه المـسألة رأيـان؛ الأول: ذهـب إليـه البصريون وهشام ومن تابعه من الكوفيين ، حيث منعوا الفصل بمعمول الفعـل والقسم والشرط بين (كي) والفعل المضارع الداخلة عليه، سواء أعملت فيـه أم لم تعمل. والثاني: ذهب إليه الكسائي بجواز الفصل المذكور مـع بطـلان عملهـا الإعرابي وتعين رفع المضارع الداخلة عليه[1].

ولا يخفى أن عدم كون الرأي معروفـاً لا يثبـت صـحة ولا فـساداً ؛ فلـذا يتعين المصير إلى فحـص الـرأي والنظـر في الاسـتدلال عـلى صـحته أو فـساده. والمسألة في واقعها مركبة من أمرين؛ الأول: يتعلق بالفصل بـما ذكـر مـن حيـث كونه جائزاً أم غير جائز، والثاني: يتعلق بجواز نصب المضارع بـ (كي) المفصولة عنه بتلك الفواصل. ولا موضوع لعملها في المـضارع إذا لم يكـن الفـصل بيـنهما جائزاً بما ذكر؛ فلذا كـان النظـر في الفـصل بيـنهما مقـدماً عـلى النظـر في عملهـا المذكور.

ويمكن تقسيم التراكيب التي تذكر وقد وقـع فيهـا الخـلاف عـلى جـواز الفصل بين (كي) والمضارع إلى قسمين:

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٢ ؛ فيما نقله عن أبي حيان، ثم انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٩٤.

الأول: لا يكون فيه الفصل موجباً لظهور ضعف في تأليف الكلام كالفصل بينهما بمعمول الفعل في نحو: أزورُك كي زيداً تكرم[1]، ونحو: جئت كي فيك أرغب ، وكذلك الفصل بينهما بالقسم في نحو: أزورُك كي والله تزورني[2].

والثاني: يكون فيه الفصل موجباً لظهور الكلام في تأليف ضعيف ، وهو خاص بالفصل بينهما بالجملة الشرطية في نحو: أزورك كي إلاّ تكافئني أكرمك[3]، وبحكمه الفصل بينهما بالشرط في التركيب الوارد في شرح بدر الدين لكلام أبيه ابن مالك.

والفرق بين القسم الأول والثاني أن الثاني يكون فيه دخول الشرط موجباً للاشتباه بأن الفعل الذي بعده جواب له ، وأن (كي) داخلة على الشرط والجواب، وعلى الرغم من كونه اشتباهاً مدفوعاً بملاحظة عدم جزم الفعل الذي يشتبه في كونه جواباً للشرط، إلا أن دفع الاشتباه يحتاج إلى دراية بمواضعات الإعراب قد لا تتوفر لدى الكثير من المتلقين ؛ ومن ثم كان استعماله مرجوحاً بالنظر إلى ما يحدثه الفصل من تأثير في دلالة التركيب بالنسبة لمن يقع منه ذلك الاشتباه، وهو شيء لم يظهر في تراكيب القسم الأول التي جاء الفصل فيها بغير الشرط.

---

(١) انظر: أبو حيان : ارتشاف الضرب ج٢ ص٣٩٤ ؛ فيما نقله عن الكسائي.

(٢) انظر: السابق نفسه ؛ فيما نقله عن الكسائي.

(٣) انظر: السابق نفسه ؛ فيما نقله عن الكسائي.

على أن تلك المرجوحية في الاستعمال لا توجب خطأ نحوياً، وإنما توجب مخالفةً لاستعمال النسق القوي في ربط جملة (كي) بالجملة الشرطية المتعلقة بها؛ وهو ما يدعو إلى التحفظ على استعمال ذلك النسق من التأليف الضعيف دون الحكم عليه بالخطأ النحوي الذي توصف به التراكيب التي لا تقبل عناصرها التآلف والارتباط المنتج لدلالة مفيدة. أما النصب بـ (كي) مع الفصل بينها وبين المضارع بما ذكر؛ فهو شيء اعتباري بملاحظة عدم توفر التراكيب التي سمع فيها النصب على الشيوع الموجب لتعين النصب دون الرفع ، والأمر كذلك في رفع المضارع المفصول عنها بما ذكر؛ فلم تتوفر تراكيب شائعة في رفع ذلك المضارع دون نصبه سوى التراكيب التي كانت أمثلة في رأي الكسائي على تعين الرفع دون النصب[1]؛ ولهذا يتعين التخيير بين نصب ذلك المضارع ورفعه لعدم المرجح لأحدهما على الآخر؛ فالنصب على التعلق المعنوي الحاصل من ارتباط (كي) بالمضارع والباقي بعد الفصل اللفظي بينهما؛ مما سوغ إعمالها. والرفع على أن الفصل اللفظي بين (كي) والمضارع يوجب ضعف العامل ؛ مما سوغ إلغاء العمل وظهور الرفع بدلاً من النصب.

والظاهر من رأي ابن مالك هو إجازة النصب دون تعينه؛ لأن رأيه كان رداً على الكسائي الذي ذهب إلى بطلان النصب وتعين الرفع[2]. إلا أن

(١) انظر: السابق نفسه ؛ فيما نقله عن الكسائي.

(٢) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص ص١٥ ، ١٨.

الاستدلال لرأي ابن مالك بما ادعي السماع لـه في المثـالين اللـذين وردا في شرح بدر الدين ولد ابن مالك لم يكن مناسباً؛ لأن قابلية الكلـمات للتـأليف والتعلـق والارتباط المفيد – وليس السماع – هي الدليل على صحة التراكيب التي يقع فيها ذلك الفصل، والسماع– إن ثبت – يكون مؤكداً لتلك القابليـة، ولـيس مؤسـساً لها، هذا إلى أن رأيه – أعني ابن مالك – وشرح ولده لرأيـه لم يُعنيـا بالاسـتدلال على جواز النصب بما تقـدم مـن عـدم المـرجح للرفـع عـلى النـصب، وكـذلك العكس، كما لم يتحفظا على استعمال الفصل بالشرط، بل عدّا الفصل به كالفصل بغيره خلافاً لما تقدم.

غير أن رأيهما في إجازة الفصل مع النصب أفضل من رأي غيرهما – أعنـي الذين منعوا الفصل بمعمول الفعل والقسم والشرط مطلقاً – كما أنه أفضل مـن رأي الكسائي الذي قال بفساد النصب وتعين الرفع في الأمثلة موضع الخـلاف؛ إذ إن رأي ابن مالك وولده متوافق مع نتيجة الاسـتدلال المتقـدم المثبـت لجـواز الفصل والنصب خلافاً لرأي المانعين ورأي الكسائي الآنف الذكر.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى لام الجحود، حيث نقل عن أبي حيـان عن بعض أصحابه رأياً لأبي البقاء في أن اللام في نحو قوله عز وجل: " وما كان

الله ليعذبهم "[1] هي لام كي[2]؛ يعني لام التعليل التي سميت بلام كي لـدلالتها على السبب أو التعليل[3].

والظاهر أن السيوطي يريد بتلك الكنية أبا البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) حيث ذكره في أكثر من موضع من (الأشباه والنظائر) بتلك الكنية دون تـصريح باسمه المشهور[4].

كما اعتبر أبو حيان ذلك المصطلح واقعاً على سبيل الـسهو مـن القائـل[5]، لكن يحتمل أن يكون قد وقع على سبيل الاشـتباه مـن الناقـل الـذي ليـست لـه معرفة بالنحو أو كانـت معرفتـه بـه قليلـة إلى حـد لم يميـز لام التعليـل مـن لام الجحود، والفرق بين السهو والاشتباه أن السهو خطأ غير مقصود، أما الاشـتباه فهو خطأ مقصود، والسهو يحتمل الوقوع من العكبري كـما يحتمـل الوقـوع مـن الناقل، أما الاشتباه على النحو المذكور فيستبعد وقوعـه مـن نحـوي كـالعكبري المعروف بسعة الاطلاع والتميز في علوم العربية[6].

---

(١) الأنفال ٣٣.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٢٢- ٢٣.

(٣) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص٥٧٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠١، ابن هـشام: مغـني اللبيب ص ص٢٧٥، ٢٧٧- ٢٧٨.

(٤) انظـر: الـسيوطي: الأشـباه ج١ ص ص٤٤، ٧٢، ج٢ ص ص٦، ١٧، ج٣ ص ص٤٨، ٥٣، ج٧ ص ص٢٧٩، ٢٨٨. وهـذه المواضـع علـى سـبيل المثـال لا الحـصر، وقـد سـقط موضـع وروده في لام الجحـود مـن فهارس التحقيق.

(٥) انظر: السابق ج٥ ص٢٣؛ فيما نقله عن أبي حيان، ثم انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠١.

(٦) انظر: العكبري: التبيين (دراسة المحقق) ص ص٢٩- ٣٠.

كما اعتبر أبو حيان استعمال مصطلح لام كي للتعبير عن لام الجحود كاستعمال مصطلح لام الجحود للتعبير عن لام التعليل في : ما جئتك لتكرمني، فمع كون هذه اللام للتعليل إلا أن وقوعها في سياق النفي أو الجحد يجعلها مشابهة للام الجحود الملازمة للوقوع في سياق النفي أو الجحد، إلا أن هذا التشابه لا يسوغ تسميتها بلام الجحود؛ لأن لام الجحود موضوعة للجحد بالمعنى الاصطلاحي[1] الخاص بفعل الكون المنفي الذي لا يظهر في سياقه التعليل بمدخول اللام لما قبلها[2]، وليست – أعني لام الجحود – موضوعة للجحد بالمعنى اللغوي الذي يشمل مطلق النفي على النحو الذي بدا من استعمال مصطلح لام الجحود لتلك اللام الواقعة في نفي المجيء والظاهرة في معنى التعليل. على أن ثمة رأياً آخر لا يشترط الكون في الفعل المنفي المستعمل مع لام الجحود[3]؛ لكن أبا حيان لم يعتد به[4]؛ ولعله نظر إلى أن إلغاء ذلك الشرط يوجب التداخل الملبس بين لام التعليل ولام الجحود، من حيث إن الأولى تأتي للتعليل والثانية ليست للتعليل، وهو ما يفرض التمايز والاختلاف الموجب للتفريق بينهما في الاصطلاح على النحو المعروف والمشهور بين النحويين.

---

(١) بتصرف من: السيوطي : الأشباه ج٥ ص٢٣ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

(٢) انظر الفروق بين لام التعليل ولام الجحود لدى: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص ص٣٩٩، ٤٠١- ٤٠٢.

(٣) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠١، السمين: الدر المصون ج٣ ص٥٠٧.

(٤) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠١.

إلا أن استبعاد مصطلح لام كي عن معنى الجحود ومصطلحه المشهور للام الواقعة في أمثال آية الأنفال السابقة لا يثبت أهلية مصطلح لام الجحود لإبراز المعنى الظاهر من اللام في ذلك السياق.

فالبصريون يرون التركيب الذي ترد فيه لام الجحود مطوياً على حذف الخبر وتقديره ؛ ليكون على معنى: ما كان الله مريداً لأن يعذبهم ، والمصدر المؤول مفعول للخبر المحذوف، ولكنه لما حذف ضعفت تعديته إلى مفعوله؛ فدخلت اللام على المصدر المؤول ؛ لتقوي تعديته ؛ إذ إن معنى التركيب في الأصل: ما كان الله مريداً أن يعذبهم[1]، فاللازم من هذا التوجيه أن اللام أكدت الارتباط بين الإرادة المنفية (الخبر المحذوف) والمراد المنفي (مفعول الخبر المحذوف)، ومن ثم كان معناها هو توكيد النفي وليس النفي.

وفي رأي الكوفيين أن التركيب على ظاهره بلا حذف وتقدير بمعنى: ما كان الله يعذبهم ، واللام زائدة فيه لتوكيد النفي مع نصب الفعل بها دون إضمار (أنْ) [2]، فاللازم من هذا التوجيه أن خبر (كان) المنفي مرتبط باسمها المتعلق بالكون المنفي ، ودخلت اللام على الخبر (الفعل المنفي) لتقوي ارتباطه بالاسم المسلط عليه الكون المنفي، فهي بهذا تكون مؤكدة لأسلوب النفي، ولا تكون دالة عليه كذلك.

---

(١) بتصرف من: السمين : الدر المصون ج٣ ص٥٠٧.

(٢) بتصرف من : السابق نفسه.

فسواء أصح الإضمار والتقدير الوارد في رأي البصريين وكذلك النصب باللام وهي زائدة في رأي الكوفيين[1] أو لم يصح فتوكيد النفي باللام في ذلك السياق معنى ظاهر ولازم للرأيين كليهما؛ وهو ما يسوغ الاصطلاح عليها بلام توكيد النفي[2] بدلاً من المصطلح المعروف الذي وضع – حسب تأصيل ابن هشام – بسبب ملازمتها للجحد[3]، مع أن الملازمة لأسلوب الجحد شيء ومعناها في سياق الجحد شيء آخر كان ينبغي الالتفات إليه في وضع المصطلح.

وقد نقل عن النحاس (ت٣٣٨هـ) أن الصواب تسميتها بلام النفي بدلاً من لام الجحود؛ لأن الجحد في اللغة خاص بإنكار ما يعرفه المنكِر دون إنكار ما لا يعرفه[4]. كما سماها بدر الدين ولد ابن مالك بلام الاختصاص؛ لأنها دخلت على الفعل لقصد اختصاصه بمعنى معين؛ فإذا ما قيل: ما كان زيد ليفعل؛ فمعناه: ما كان زيد مقدراً أوهاماً أو مستعداً لأن يفعل؛ أي ما كان زيد لهذا الفعل[5]. فعلى فرض صحة هذا التقدير وإضمار (أنْ) تكون اللام داخلة في سياق نفي اختصاص الخبر المحذوف بالمصدر المؤول، فهي ليست داخلة

(١) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص٥٩٣ وما بعدها، السابق ج٣ ص ص٥٠٧- ٥٠٨.

(٢) وقد سماها ابن مالك اللام المؤكدة لنفي خبر (كان) ماضية لفظاً أو معنى، انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص٢٢، ولا يخفى أنه مصطلح طويل. أما ابن هشام فذكر أن معناها هو توكيد النفي دون ما يشير إلى توجه منه لتغيير مصطلحها المعروف؛ انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٧٨.

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٧٨.

(٤) انظر: السابق ص ص٢٧٨- ٢٧٩؛ فيما نقله عن النحاس.

(٥) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص٢٣.

للاختصاص؛ لأن النفي داخل على الخبر المحذوف المتعلق بالمصدر المؤول؛ فيلزم من هذا نفي اختصاص الخبر بما تعلق به، ومن ثم تبقى اللام موظفة لتوكيد ذلك النفي بملاحظة التحليل المتقدم لارتباط عناصر التركيب ارتباطاً مؤهلاً لتوظيف اللام للتقوية والتوكيد.

وقد أرجع الرضي أصل اللام - أعني لام الجحود - إلى اللام التي في نحو: أنت لهذه الخطة، أي مناسب لها، وهي تليق بك ؛ فيكون معنى: ما كنت لأفعل؛ ما كنت مناسباً للفعل ولا يليق بي ذلك[1]. غير أن انتفاء التناسب بين الذات موضوع النفي واتصافها بالفعل المنفي عنها شيء ظاهر دون استعمال اللام في نحو: ما كنت أفعل؛ فيكون دخول اللام غير مؤسس لذلك المعنى؛ ولعل هذا هو الذي جعل الرضي يوجه معنى اللام في مثاله السابق إلى معنى التوكيد دون التأسيس[2]؛ وهو شيء يتوافق مع تحليلنا المتقدم المثبت لتوكيدها لمعنى النفي دون دلالتها على معنى النفي نفسه.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى نصب المضارع في جواب الأمر؛ حيث نقل عن أبي حيان أن العلاء بن سيّابة (معلم الفراء) كان لا يجيز ذلك[3].

---

(١) الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٢٤٤.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: السيوطي : الأشباه ج٥ ص٢٣.

والظاهر أن رأي ابن سيّابة خاص بالجواب الذي دخلت عليه فاء السببية في نحو: اضرب زيداً فيستقيم. دون غيره[1]. وقد رد عليه أبو حيان بأنه محجوج بسماع النصب عن العرب [2] في قول أبي النجم العجلي:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا[3]

وهو قابل للتأويل من ابن سيّابة على النصب في الشعر؛ فيكون هذا النصب كالنصب في القول المنسوب للمغيرة التميمي الحنظلي:

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا[4]

وقول الأعشى :

ثُمَّتَ لا تجْزونني عند ذاكُم ولكن سَيَجْزيني الإلهُ فَيُعْقِبا

(١) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠٨ ، السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص١١٨.

(٢) بتصرف من: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٤٠٨.

(٣) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص ص١١٨- ١١٩ ، والظاهر فيه أنه منقول عن أبي حيان، ثم انظر: سيبويه : الكتاب ج١ ص٤٢١.

(٤) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص١١٩ ؛ فيما نقله عن أبي حيان مع الهامش ٢.

وقول طرفة:

لنا هضْبة لا ينزلُ الذلُّ وسْطَها ويأوي إليها المستجيرُ فيُعصما[1]

وقد عد سيبويه النصب في هذه الأبيات الثلاثة من ضعيف الكلام[2]، أما ابن السراج فقد عده من القبيح في غير الشعر؛ لأنه وقع في الواجب يعني غير المسبوق بنفي أو طلب، لكن الواقع منه في الشعر جاء في أبيات لقوم فصحاء[3]؛ وهو ما يسوغ النصب في السياق الواجب الواقع في الشعر بخاصة.

وقد نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان أن منع النصب وفق رأي ابن سيّابة له وجه من القياس من باب قياس منع النصب في أسلوب الأمر على منعه في الأسلوب الواجب على النحو الموجود في أسلوب الاستثناء، من حيث جريان الأمر فيه مجرى الواجب الذي لا يجوز فيه إبدال المستثنى من المستثنى منه[4] في نحو: كافئ الطلاب إلا زيداً.

غير أن هذا القياس قياس مع الفارق؛ فلا تلازم بين جريان الأمر مجرى الواجب في الاستثناء وجريان الأمر مجرى الواجب في عدم نصب المضارع بعد

(١) انظر قول طرفة والأعشى والمنسوب للحنظلي لدى : سيبويه: الكتاب ج١ ص٤٢٣. غير أن بيت الحنظلي ذكر فيه من غير نسبة إليه.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: ابن السراج: الأصول ج٢ ص١٨٢.

(٤) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص١١٩.

فاء السببية في تلك التراكيب، إذ الحمل على البدل في الاستثناء يجعل التركيب على معنى: كافئ إلا زيداً، وهو مما لا يخفى فساده ، خلافاً للنصب في جواب الأمر الذي يكون بحكم المواضعة الإعرابية التي تقبل الاعتبار لعدم فساد المعنى، كما تقبل القياس – على فرض عدم السماع – على النصب في أسلوب الدعاء بصيغة الأمر في قوله عز وجل: " ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم" [1] وعلى النصب في أسلوب الأمر غير الحقيقي في قراءة من نصب المضارع في بعض الآيات التي جاء فيها التركيب (كن فيكون) [2]وكذلك على النصب بعد فاء السببية في أساليب الطلب الأخرى[3]، من حيث التشاكل بين أسلوب الأمر والأساليب المقيس عليها في الإنشاء خلافاً لقياس الأمر على الواجب الذي لم تتضح فيه المشابهة بين المقيس والمقيس عليه لاختلاف الواجب الذي يكون أسلوباً خبرياً عن الأمر الذي يقع على سبيل الإنشاء لا الإخبار.

(١) يونس ٨٨ ، وانظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ج٢ ص ٢٧٥.

(٢) انظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن ، القسم الأول ج٢ ص ص٢٧٧- ٢٧٨ ، والقراءة فيه بالنصب لابن عامر والكسائي.

(٣) انظر - مثلاً - : ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٤ ص ص١١- ١٤ ، السابق ، القسم الأول ج٢ ص ص ٢٥٦- ٢٧٥.

على أن ورود النصب بعد فاء السببية غير المسبوقة بنفي أو طلب في بيتي الأعشى وطرفة والبيت المنسوب للحنظلي[1] الذي تقدم ذكره يفتح الباب لتوجيه النصب فيها على التشاكل بين فاء السببية ولام التعليل؛ من حيث إن لام التعليل لا يشترط في نصب المضارع بعدها أن يكون مسبوقاً بنفي أو طلب، وبما أن معنى السببية للفاء لا ينفك عن معنى التعليل، كما أن معنى التعليل للام لا ينفك عن معنى السببية؛ كان هذا التجانس المعنوي بينهما مسوغاً لتجانس الحالة الإعرابية للفعل المضارع الذي دخلتا عليه دون الحاجة إلى شرط نصبه بعد الفاء بأن يكون مسبوقاً بنفي أو طلب، ويؤيد هذا التوجيه الرواية الأخرى للبيت المنسوب للحنظلي التي جاءت فيها اللام بدلاً من الفاء داخلة على الفعل (أستريح) [2]، هذا إلى أن هذا التوجيه أولى من توجيه النصب في أمثال هذه التراكيب إلى الضرورة أو الضعف أو تخصيص الفصاحة فيه بالشعر دون النثر ، كما أنه قياس يسنده التجانس المعنوي الآنف الذكر.

فالمسألة إذن منحصرة في قياسات ثلاثة؛ القياس الذي يحتج به لمنع النصب في رأي ابن سيّابة والقياس الذي يحتج به لنصب المضارع والمتضمن

(١) التحفظ على هذه النسبة لعدم وجود البيت المذكور في ديوانه ؛ هذا إلى أنه لم ينسبه إليه أحد من شراح أبيات سيبويه ؛ انظر: ابن السراج: الأصول ج٢ ص١٨٢ ؛ الهامش ١ ؛ وفيه اسم الشاعر منسوباً إلى تميم دون حنظلة ، وتخريج النصب على الضرورة الشعرية.

(٢) انظر: السابق نفسه.

قياس الأمر على الصيغ والأساليب الأخرى المشابهة له، هذا بالإضافة إلى قياس النصب بعد فاء السببية غير المسبوقة بنفي أو طلب على النصب بعد لام التعليل غير المشروط بأن يسبق بنفي أو طلب.

فالنصب وفق هذا أرجح من الرفع ؛ لأنه يحظى بقياسين خلافاً للرفع الذي ليس له إلا قياس واحد، كما أن المشابهة التي تبنى عليها علة القياس واضحة في ذينك القياسين خلافاً لذلك القياس الواحد الذي لم تتضح فيه المشابهة أو أنها لم تكن تامة على النحو الذي يوجب أهلية العلة فيه لمعارضة علتي القياسين الآنفي الذكر. هذا كله مع عدم السماع الذي نحتمله في حق ابن سيّابة؛ من حيث إن الشاهد الذي يستشهد به النحويون على نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الأمر هو شاهد واحد لأبي النجم العجلي الذي تقدم ذكره، فلعل ابن سيّابة لم يسمعه، أو أنه سمعه فحمل الأمر فيه على المجاز؛ لأنه موجه بصيغة الأمر (سيري) إلى غير العاقل وهو الناقة؛ فلم يعممه للنصب في جواب الأمر الحقيقي، أو أنه حمله على الضرورة لكونه ورد مرة واحدة في الشعر دون النثر.

والأمر سهل ما دام ذلك السماع لبيت العجلي مؤيداً بالقياس على أكثر من علة ووجه ، وما دام الإعراب البديل عن النصب الذي يلزم من رأي ابن سيّابة لم تتوفر له شواهد؛ مما يجعله محجوجاً بعدم السماع وكذلك القياس على النحو الذي تقدم.

غير أن هذا لا يعني سلامة منهج الاستدلال على الرأي المعروف في نصب المضارع جواباً للأمر بعد فاء السببية؛ لأن الخلل فيه يأتي من شيئين؛ الأول: هو اشتراطهم للنصب وقوع المضارع جواباً لنفي أو طلب[1]؛ مما يوجب منع النصب الواقع بغير نفي أو طلب.

والثاني: هو اشتراطهم أن يكون الطلب محضاً[2] ؛ مما يوجب منع النصب الواقع في جواب الطلب غير المحض.

وكان بإمكانهم – لو التفتوا إلى ذلك الخلل – أن يلغوا الشرط الأول بناء على مجيء النصب في تلك الأشعار التي وصفت بالفصيحة غير مسبوق بنفي أو طلب؛ وإذا ألغي الشرط الأول؛ يكون الشرط الثاني بلا موضوع؛ لأنه لا معنى لاشتراط صفة المحض في الطلب إذا كان سبق المضارع بالطلب شرطاً ملغياً، ولا سيما أن النصب في بيت الأعشى جاء بعد الخبر المراد به الترجي؛ لأنه قال:

... ولكن سيَجزيني الإله فيُعْقِبا

فهو يأمل أو يرجو جزاء الله الذي سيكون سبباً في ذلك الإعقاب، فجملة (سيجزيني) بحكم الطلب غير المحض؛ لأنه ترج للجزاء من الله في صيغة الخبر. فإذا تمت هذه المقدمات يكون ابن سيّابة محجوجاً في منعه للنصب من وجهين ؛ لأنه إما أن يحمل جواب الأمر على جواب الواجب؛ فيكون حكمه في النصب

(١) انظر – مثلاً – ابن السراج: الأصول ج٢ ص ص١٨١- ١٨٦ ، ابن مالك: شرح التسهيل ج٤ ص٢٨.

(٢) انظر: ابن السراج: الأصول ج٢ ص١٨٦ ، ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٤ ص ص١١ ، ١٤.

كحكم جواب الواجب الذي ورد فيه النصب، وإما أن يحمله على غير الواجب؛ فيكون حكمه في النصب كحكم غير الواجب الذي ورد فيه النصب أيضاً، فالنصب معتبر على كلا الوجهين إذ لا ثالث لهما مع عدم السماع الموجب لترجيح الرفع أو الجزم على النصب، هذا إلى أنْ الجزم في نحو: اضرب زيداً فيستقم؛ لا يكون إلا بإدخال لام الأمر على المضارع[1] ، أو على حذف الشرط وأداته؛ ليكون التقدير : اضرب زيداً فإن تضربه يستقم، أو: اضرب زيداً فيستقم إن تضربه؛ وهو موجب للتقدير وحذف أداة الشرط وبقاء عملها خلافاً للرأي المشهور بعدم جواز حذفها[2]، على أن من قال بجواز حذفها ؛ لم ير جزم الفعل ، بل رأى رفعه [3]، وهذا يوجب الظن بأن ابن سيّابة كان يرى رفع المضارع الواقع جواباً للأمر دون جزمه، لكن يبقى رأيه في جواز الجزم محتمل النسبة إليه، والرد عليه وفق هذا الاحتمال أسهل من الرد عليه وهو يرى رفعه بالنظر إلى أن التخريج على الجزم يوجب ما تقدم من تقدير الأداة المحذوفة مع بقاء معناها وعملها؛ وهو ما يوجب التكلف في التقدير والإضمار والإعمال بلا ضرورة.

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج١ ص٤٢١.

(٢) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص٣٣٧، الشمسان: الجملة الشرطية ص٣٣٦.

(٣) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٤ ص٣٣٧ ؛ ولم يذكر فيه من رأى هذا الرأي.

١٨- باب الجوازم:

بدأه السيوطي برأي للسهيلي نقله عن أبي حيان في (لا) التي للنهي أو الدعاء بأنها (لا) التي للنفي؛ لأن الناهي يطلب نفي الفعل وتركه خلافاً للآمر الذي يطلب وجوده ، هذا إلى أن (لا) الناهية دخلت بين الجازم (لام الأمر) والمجزوم في نحو: لِلا تذهبْ ؛ كما دخلت (لا) النافية بين الجار والمجرور في نحو: جئت بلا زاد، وبين الناصب والمنصوب في نحو: أخشى أنْ لا تقومَ، لكن لام الأمر أضمرت، فلم تظهر مع (لا) الناهية لكراهة اجتماع لامين في اللفظ، نظير حذفهم للام الثانية في : ظَلْتُ؛ يريدون : ظَلَلْتُ، ولهذا كان الأصل في النهي: لِلا تذهبْ، كما يقال في الأمر: لِتذهبْ، لكن لام الأمر حذفت وأضمرت للسبب المذكور[1].

وقد وُفق أبو حيان في الرد عليه بعدم السماع (لِلا تذهبْ) لا في نثر ولا في نظم، حتى يكون أصلاً للنهي في نحو: لا تذهب ، هذا إلى أن إضمار الجازم مع بقاء عمله مسلك خاص بالضرورة ؛ فلا يصار إليه ، ولا يقاس على قولهم: جئت بلا زاد ، و: أخشى أنْ لا تقومَ؛ لأن العامل فيهما مذكور خلافاً لعامل الجزم، وهو لام الأمر المحذوفة في رأي السهيلي من تركيب النهي: لا تذهبْ[2].

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٢٣- ٢٤ ؛ فيما نقله عن أبي حيان، وانظر الرأي المذكور مختصراً لدى: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٥٤٣.

(٢) بتصرف من: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٤ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

ولم يوفق أبو حيان في الرد عليه بدليل الإجماع على أن (لا) التي للنهي هي التي للجزم[1] ؛ لأن الإجماع في حد ذاته دون النظر إلى مستنده ليس دليلاً على النقض أو الإثبات، والمستند نفسه هو الذي يوجب أهلية الإجماع أو عدم أهليته للاحتجاج ، هذا إلى أن أبا حيان خرج عن حدود اللياقة والأدب في رده حين اتهم السهيلي وشيخه ابن الطراوة بالشذوذ في الرأي وعدم الذكاء والفطنة والمعرفة، ملقياً باللائمة على ابن الطراوة بناء على أن السهيلي تأثر به في مثل ذلك الشذوذ في الرأي وخرق الإجماع[2].

والرأي المذكور للسهيلي متوافق مع ما عرف عنه من عدم جواز إضمار الحرف العامل مع بقاء عمله إلا إذا قام شيء مقام الحرف المحذوف عوضاً عنه[3]؛ فلعله كان يرى (لا) الناهية باقية في التركيب عوضاً عن لام الأمر؛ فلذلك ساغ الجزم بالعامل المحذوف. إلا أن هذا لا يكفي لإثبات الإضمار الذي ادعاه لا سيما مع اختلاف معنى (لا) الناهية عن معنى (لا) النافية، فعلى فرض وقوع التأصيل للنهي بما ذكره السهيلي؛ فإن انقلاب التركيب من (لِلا تذهبْ) إلى (لا تذهبْ) يوجب تحولاً في معنى (لا) من النفي إلى النهي؛ مما يدعو إلى ربط الجزم بالعامل في التركيب اللاحق، وهو (لا) الناهية دون العامل في التركيب السابق، وهو لام الأمر التي أصبحت بحكم غير الموجودة بلفظها ومعناها.

---

(١) بتصرف من: السابق نفسه، فيما نقله عن أبي حيان.

(٢) انظر: السابق نفسه، فيما نقله عن أبي حيان.

(٣) انظر: البنا: أبو القاسم السهيلي ص ص٣١٧- ٣١٨.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى مسألة أخرى في فعلي الشرط والجزاء (جواب الشرط) عرض فيها ما ذهب إليه المازني من كونهما مبنيين ، وفي رواية أخرى عنه أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني[1]. وقد نقل الرأي نفسه بهذا الاختلاف أبو حيان [2]، أما الأنباري فنقل مذهب المازني وفقاً للرواية التي مفادها أن جواب الشرط هو المبني [3] خلافاً لآخرين نقلوه وفقاً للرواية التي مفادها أن فعل الشرط وفعل الجواب كليهما مبنيان [4].

وقد عُدَّ القول بالبناء فيهما أو في الجواب خاصة شاذاً [5] ومخالفاً للإجماع[6]، من حيث إن الفعل المضارع يتأثر آخره باختلاف العامل الداخل عليه؛ فيستعمل منصوباً إذا دخل عليه الناصب، كما يستعمل مجزوماً إذا دخل عليه الجازم في

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٥.

(٢) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٥٥٧.

(٣) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص٦٠٢.، وفيه العبارة (فكذلك فعل الشرط) التي عدها في الهامش محقق الإنصاف مقحمة بلا معنى ؛ في حين عدها الأستاذ الدكتور الشمسان موضعاً استفيد منه لتعميم رأي المازني إلى فعل الشرط بالإضافة إلى فعل الجواب ؛ انظر: الشمسان: الجملة الشرطية ص ١٩٧ ؛ الهامش ٤. والمسألة في (الإنصاف) معنونة بـ (عامل الجزم في جواب الشرط) والكلام فيها كله خاص بالعامل في الجواب دون فعل الشرط ، فتكون تلك العبارة مرددة بين أن تكون مقحمة من الناسخ أو تكون استطراداً من المازني أو من الأنباري ، وهو ما يجعلنا نتحفظ على نسبتها للمازني في كتاب الإنصاف فقط ؛ لا سيما مع اختلاف الرواية وتعددها في نقل الرأي المذكور للمازني.

(٤) انظر: العكبري: اللباب ج٢ ص٥٠ ، ثم انظر: الشمسان: الجملة الشرطية ص١٩٧ ؛ فيما نقله عن ابن الخشاب وابن يعيش والرضي.

(٥) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج٢ ص٥٥٧.

(٦) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٥ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

أسلوب الشرط [1] وفي غيره من الأساليب التي يأتي جزمه فيها بالأداة أو بوقوعه جواباً للطلب ، كما يستعمل مرفوعاً إذا تجرد من الناصب والجازم؛ وهو ما يجعل نسبة هذه الحالات إلى الإعراب متوافقة مع حقيقته المعروفة للإعراب؛ فسواء أكانت حقيقته هي الحالات الإعرابية المتمثلة في الرفع والنصب والجر والجزم أو تغير آخر الكلمة المعربة بتغير العامل فيها أو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعربة المجلوب من العامل فيها [2]، فالفعل المضارع في سياق الشرط يتصف بحالة الجزم التي هي من حالات الإعراب، كما أن علامة جزمه أثر من آثار دخوله في جملة الشرط، كما هو أثر كذلك لارتباطه بأداة الشرط، هذا إلى كون آخره يتغير ويختلف بتغير واختلاف العامل على النحو الذي تقدم.

وحجة المازني على رأيه أن الفعل المضارع معرب لوقوعه موقع الاسم، وإذا جاء في أسلوب الشرط لم يقع ذلك الموقع؛ لأنه ليس من مواضع الاسم؛ فوجب أن يكون مبنياً على أصله [3].

ورُدَّ بأنه لو صح لكان المضارع مبنياً بعد الحروف النواصب وكذلك الجوازم الأربعة في غير أسلوب الشرط؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الحروف،

---

(١) انظر الخلاف حول العامل في جزم جواب الشرط لدى : الأنباري: الإنصاف ج٢ ص٦٠٢ ، ولا يخفى أن الأداة لها أثر في تأليف الجملة الشرطية يوجب لها دوراً في جزم الجواب بنحو من الأنحاء.

(٢) بتصرف من: الفضلي: دراسات في الإعراب ص٢٥.

(٣) بتصرف من : الأنباري : الإنصاف ج٢ ص ص٦٠٢ ، ٦٠٩ ، العكبري: اللباب ج٢ ص ص٥٠- ٥١.

هذا إلى أن تلك العلة لإعراب المضارع هي علة لرفعه ، وليست علة لنصبه وجزمه، ومن ثم لم يكن زوال الرفع وعلته موجباً لزوال الإعراب عن المضارع مطلقاً في حالتي النصب والجزم[1].

وقد استحسن الرضي دعوى بناء المضارع المجزوم على السكون، لكنه منعها لكراهة الخروج من الإجماع على إعرابه [2].

ومنشأ استحسان الرضي الآنف الذكر يعود إلى أن الجزم الذي ينسب إلى الجازم لم يظهر له أثر لا في اللفظ ولا في التقدير؛ لأن أصل كل كلمة أن تكون ساكنة الآخر قبل دخولها في الكلام، والعامل في الحقيقة هو الذي يغير ذلك الآخر عن أصله إلى حالة أخرى تظهر في اللفظ أو تقدر له بعد وجود العامل مع الكلمة أو ارتباطه بها[3].

وهو مردود بأن أصل الكلمة يحتمل السكون وغيره من الحركات الظاهرة على آخرها التي تكون بمنزلة الخيار الصوتي لمن يتكلم بالكلمة مجردة من الائتلاف مع الكلمات الأخرى، هذا إلى أن التأصيل بالسكون على فرض انحصار الوقوع فيه لا يوجب تجانسه المطلق مع السكون الباقي بعد دخول

---

(١) بتصرف من: المصدرين السابقين في الصفحتين السابقتين ٦٠٩ و ٥١ ، وكذلك من : الأنباري : أسرار العربية ص ص٣٣٩- ٣٤٠.

(٢) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٢٢٣.

(٣) بتصرف من : السابق نفسه.

الجازم على المضارع؛ لأن السكون قبل دخول الجازم قابل للتغير والاستبدال بعلامة أخرى، خلافاً للسكون بعد دخول الجازم الذي يكون لازماً ومتعيناً بدرجة لا يصلح استبداله – مع عدم العارض الصوتي – بعلامة أخرى، وهو ما يدل على أن لدخول الجازم تأثيراً بإضفائه قيمة إعرابية على السكون لم تكن موجودة قبل ظهور السكون مع الجزم، على أن المضارع المجزوم قد يكون معتل الآخر ؛ فيكون جزمه بحذف حرف العلة، وهو ما يؤكد تلك القيمة التي يحدثها الجازم للفعل المضارع سواء أكان آخره ساكناً أو لم يكن كذلك قبل دخول الجازم عليه.

ويتفق الدكتور عبدالهادي الفضلي مع المازني في كون المضارع –فعلاً أو جواباً للشرط– مبنياً على السكون[1]؛ بدليل أن الإعراب في الأساس موظف لتمييز المعاني النحوية التي تختلف على الأسماء كمعنى الفاعل والمفعول به والمضاف إليه ونحو ذلك مما يظهر في الأسماء دون الأفعال والحروف؛ وعليه فإن الإعراب ظاهرة خاصة بالأسماء ؛ كما أنها ظاهرة خاصة بالرفع والنصب والجر دون الجزم الخاص بالأفعال؛ لأنه – يعني الجزم – ليس موظفاً لتمييز تلك المعاني النحوية التي تختلف على الأسماء والتي دخل الإعراب في الكلام من

(١) انظر: الفضلي: دراسات في الفعل ص٦٨.

أجلها [1]، هذا إلى أن علة البصريين لإعراب المضارع مستندة إلى مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل، وهي علة مبنية على القياس الفاسد دون استقراء لمفهوم الإعراب من واقع اللغة[2]. أما الكوفيون فقد عللوا إعرابه بالأصالة دون مشابهته للاسم؛ من حيث إن دخول بعض الحروف ذات المعاني المشتركة على المضارع يوجب أن يكون دخول الإعراب عليه في تلك التراكيب مزيلاً للبس وموجباً لتمييز المعنى من المعنى الآخر الملتبس به، كما هو الحال في نصب المضارع أو جزمه بعد الواو في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ فنصبه يدل على كون الواو للمعية وجزمه يدل على كونها للعطف ، وهي علة – في رأي الدكتور الفضلي – لا تدعو ضرورة إليها؛ لأن تعيين أحد المعنيين أو المعاني للفظ المشترك يتطلب قرينة لا يشترط فيها أن تكون هي العلامة الإعرابية؛ لأن علامات البناء تقوم بذلك الدور كما في تاء الفاعل التي يكون الضم فيها – وهو علامة بناء – دالاً على المتكلم، خلافاً لبنائها على الفتح الذي يدل على المخاطب. ولأجل الاحتفاظ بوظيفة الإعراب وهي استخدامه قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة علينا اعتبار

(١) انظر: الفضلي: دراسات في الإعراب ص ص١٢٠- ١٢١ ، ١٥٧ ، دراسات في الفعل ص ص٦٢ – ٦٣ ، ٦٦- ٦٨. والعلة فيهما لدخول الإعراب في الكلام منقولة من: الزجاجي: الإيضاح ص ص٦٩- ٧٠.

(٢) بتصرف من : الفضلي : دراسات في الفعل ص ص٦٤ ، ٦٦. والعلة فيه لإعراب المضارع منقولة من : الأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص٥٩.

المضارع مبنياً كالماضي والأمر، ونخلص بذلك من تكلف التعليل الذي وقع فيه البصريون والكوفيون[1].

وما يلاحظ على هذا أن العلة التي تذكر لدخول الإعراب في الكلام ليست مطردة في الأسماء؛ ومن ثم فليس كل إعراب يدخل عليها يكون الغرض منه التمييز لتلك المعاني الملتبسة بدليل أنه قد يتفق الإعراب ويختلف المعنى في نحو: إن زيداً أخوك. و: كأنّ زيداً أخوك. وقد يتفق المعنى ويختلف الإعراب في نحو : ما زيد قائماً، و: ما زيد قائم[2]، وهذا هو الذي جعل النحويين يستدركون على تلك العلة غير المطردة بقولهم: إنها أصل لدخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، ثم حمل سائر الأسماء عليها مما لا يكون الإعراب فيه موظفاً لتلك العلة الأصلية[3].

والاستدراك نفسه منقول عن الكوفيين في تعليلهم لإعراب المضارع؛ مما يعني أن العلة غير مطردة فيه؛ من حيث إنه لا يوجد معنى يلتبس بغيره في نحو : يضرب زيد، و: لن يضرب زيد، و: لم يضرب زيد ؛ حتى يدخل الإعراب فيها لتمييز المعنى المقصود من غيره؛ مما دعاهم إلى القول إن علة إعرابه في الأصل

---

(١) انظر: الفضلي: دراسات في الفعل ص ص٦٤- ٦٥ ، ٦٧. والعلة فيه لإعراب المضارع عند الكوفيين منقولة من: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٢٢٧.

(٢) انظر: الزجاجي: الإيضاح ص٧٠ ؛ فيما نقله عن قطرب.

(٣) بتصرف من: السابق ص٧١ ؛ فيما نقله من الرد على قطرب.

هي لتمييز المعنى ورفع الالتباس، ثم حمل إعراب المضارع الذي ليس فيه لبس على إعراب المضارع الذي فيه لبس، نظير الحمل الذي وقع في الأسماء[1]. ويؤكد التشابه بين الأسماء والفعل المضارع في مثال الكوفيين المتقدم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أن معنى المعية الظاهر فيه من الواو معنى مستمد من التركيب وارتباط الكلمات فيما بينها، وهو معنى منسحب على المضارع بصفته طرفاً في معنى المصاحبة النحوي حين نصبه ، والأمر كذلك في معنى العطف بالواو حين يكون مجزوماً، حيث يقع معنى المضارع معطوفاً على الفعل الذي قبله، وكلاهما – معنى المعطوف ومعنى الطرف المصاحب – معنيان نحويان ظهرا بسبب التركيب النحوي للكلام، كما أن المعاني النحوية للأسماء تظهر بسبب ذلك التركيب، وتحتاج في بعض الحالات إلى الإعراب المبين لمعناها النحوي المقصود؛ وعليه لا تكون تلك العلة موجبة لتخصيص الإعراب بالأسماء دون المضارع؛ كما لا توجب تخصيصه باسم دون اسم ولا بمضارع دون مضارع آخر. هذا إلى أن تلك العلة التي بنى عليها الدكتور الفضلي تخصيص الإعراب للأسماء تتعارض مع العلة الأخرى التي يمكن استنباطها لدخول علامات البناء على الأسماء من حيث إن علامات البناء تستعمل في بعض الحالات لتمييز المعنى النحوي المقصود من غيره على النحو الذي تقدم في رده على تعليل الكوفيين ،

(١) انظر: الرضي: شرح الكافية ج٢ ص٢٢٧ ؛ فيما نقله عن الكوفيين.

ومع ذلك لم يوجب هذا تخصيص البناء للأسماء دون غيرها؛ ولو صح التخصيص بالإعراب لصح التخصيص بالبناء كذلك للعلة نفسها؛ وهو ما ينتج تعارضاً وتساقطاً في العلل الداعية إلى ذلك؛ مما يوجب التحول إلى علة أخرى للتفريق بين المعرب والمبني. على أن القول بإعراب الأسماء المبنية وكذلك الأسماء التي لا تظهر عليها علامات الإعراب يوجب اتصافها بحالة من حالاته الثلاث (الرفع والنصب والجر) مع كونها حالات اعتبارية ؛ ليس لها وجود في الواقع [1]؛ لعدم ظهور العلامات المناسبة لها على آخر ذلك النوع من الأسماء ، هذا إلى أن المعاني النحوية التي تظهر فيها لا تصلح أساساً للتفريق بين المعرب والمبني؛ لأن المعاني النحوية تظهر مختلفة المضمون في جميع أقسام الكلمة بعد دخولها في الكلام بما فيها حروف المعاني التي هي مصداق متيقن للمبني دون المعرب، فاشتراك الكلمات المبنية والمعربة في كونها محلاً لظهور المعاني النحوية يوجب عدم أهلية المعنى النحوي للتفريق المميز للمعرب من المبني.

وعليه يتعين المصير إلى شيء واقع ومحسوس في الكلمات يناسب المعنى الاصطلاحي للمعرب والمبني أو يقاربه، ثم الاعتماد عليه في التفريق المطلوب بينهما.

---

(١) انظر: أيوب: دراسات نقدية ص٤٨.

ولم أجد معياراً لتمييز المعرب بتلك المواصفات سوى تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها[1]، مقابلاً لتمييز المبني بعدم تغير أواخر الكلم بتغير تلك العوامل[2].

ولا يخفى أنه يندرج في الآخر ما هو بحكم الآخر في الإعراب من حيث تغيره بتغير العوامل الداخلة عليه كما هو الحال في الحروف التي تكون علامات إعراب للمثنى وجمع المذكر السالم في حالة عدم الإضافة، وهي مما يقع قبل الآخر.

غير أن هذا المعيار بحاجة إلى السبر والتقسيم ليتبين الوجه الصالح من غيره للتفريق المطلوب، عن طريق فرض الوجوه الآتية:

١ - أن يكون المعرب هو الكلمة التي يقبل آخرها التغير قبل الدخول في الكلام وبعد الدخول فيه، ويكون المبني هو الكلمة التي لا يقبل آخرها التغير سواء أدخلت في الكلام أم لم تدخل فيه.

ويلزم من هذا المفهوم للمعرب أن تكون الكلمات مثل: يخشى ويدعو ويرمي خارجة عن مفهوم المعرب؛ لأن آخرها لا يقبل التغير قبل الدخول في الكلام مع أن آخرها يتغير بالحذف بعد دخولها في الكلام عند جزمها، ثم إن

---

(١) انظر: صفوت: الكامل ج١ ص١٤ ، الفضلي : دراسات في الإعراب ص ص١٣- ١٥ ؛ فيما نقله عن ابن السراج وآخرين .

(٢) انظر: صفوت: الكامل ج١ ص١٤.

التغير وفق هذا المفهوم بعد الدخول في الكلام ليس مشروطاً بوجود العامل الاصطلاحي واختلافه؛ فيكون مختلطاً بالتغير الذي يعود إلى غير العامل المذكور؛ فيلتبس المعرب بالمبني؛ من حيث إن المبني في بعض مصاديقه يتغير آخره بسبب العارض الصوتي؛ كالوقف الذي يغير الفتحة في (كيف) إلى السكون، والتخلص من التقاء الساكنين الذي يوجب تحريك الساكن في حرف الجر في نحو: جئت مِنَ المدرسة، أو حذفه من اسم الإشارة في نحو: هذا الولد ذكي، وهو ما يوجب أن يكون المبني متصفاً بنوع من التغير في مثل هذه المواضع بعد دخوله في الكلام، بل الأمر كذلك قبل دخوله في الكلام؛ حيث يقبل المبني على الحركة مثل : كيف وهو وحيث ، الوقف على آخره بالسكون قبل دخوله في الكلام . غير أن هذا النوع من التغير الواقع في المبني جاء بسبب الحاجة إلى أن تكون علامته ملائمة للوقف أو ملائمة لاتصال المبني بكلمة أخرى كما هو الحال عند التخلص من التقاء الساكنين؛ هذا على سبيل المثال لا الحصر، لأن المبني قد يتغير آخره بسبب الإعلال والإدغام كما هو الحال في : عليَّ وإليَّ، إلا أن التغير المسبب عن هذه العوارض الصوتية ذو غرض بنيوي؛ بمعنى أنه يستهدف ملاءمة البنية للاتصال ببنية أخرى، ولهذا كانت العلامة فيه علامة بناء لآخر الكلمة، وهذا التغير الحاصل تغير في الحقيقة من علامة بناء إلى علامة بناء أخرى تلائم متطلبات النطق والتآلف الصوتي بين الكلمات المتصلة في نطق واحد.

هذا إلى أن تغير المبني قد يعود إلى تغيير الحركة في الحرف الواحد على النحو الذي يقع في التاء التي تكون ضميراً للمتكلم عند ضمها وضميراً للمخاطب عند فتحها وضميراً للمخاطبة عند كسرها، فالتغير في مثل هذه الحالة واقع في بنية الضمير ومن أجل صياغته، ولم يكن لتحقيق الملاءمة الصوتية للأسباب الآنفة الذكر.

٢- أن يكون المعرب هو الكلمة التي يقبل آخرها التغير بأي سبب، والمبني هو الكلمة التي لا يقبل آخرها التغير بأي سبب كان.

ومما تقدم في مناقشة الفرض الأول يتبين فساد هذا الفرض.

٣- أن يكون المعرب هو الكلمة التي يقبل آخرها أو ما قبله التغير بتغير العامل الاصطلاحي، والمبني هو الكلمة التي لا يقبل آخرها التغير إلا بسبب يعود إلى غير العامل الاصطلاحي، شريطة أن يكون التغير في آخر الكلمة المعربة ظاهراً وليس مقدراً؛ لأن المحل لتقدير علامة الإعراب هو محل لظهور العلامة ظهوراً غير مرتبط بتغير العامل الاصطلاحي؛ ومن ثم كانت العلامة فيه علامة بناء وليست علامة إعراب.

والمسألة اصطلاحية[1]، إلا أن الاصطلاح وفق هذا المعيار أولى من حيث إنه يحتفظ بالتفريق بين المعرب والمبني مع تطويره ليكون مستنداً إلى فرق ظاهر ومحسوس في الكلمة ، هذا مع وجود المناسبة المؤهلة للربط بين لفظ المصطلح ومعناه الموضوع له، مع كونه قابلاً للنسبية في التطبيق، حيث يكون المثنى وجمع المذكر السالم – مثلاً – معربين بالنسبة إلى تغير ما قبل آخرهما بتغير العامل الاصطلاحي في حالة عدم الإضافة، كما أنهما مبنيان في الحالة نفسها بالنسبة إلى عدم تغير آخرهما بالعامل الاصطلاحي.

وفي ضوء هذا المعيار يكون المضارع معرباً حين يتغير آخره بتغير العامل الاصطلاحي، ويكون مبنياً إذا اختفت علامة إعرابه بسبب غير العامل الاصطلاحي، ولازم هذا أن يكون المضارع المجزوم معرباً مع ظهور علامة الإعراب وهي السكون أو حذف حرف العلة من آخره في حالة الجزم، في حين يكون مبنياً على الحركة إذا حرك سكونه لالتقاء الساكنين بالنسبة للمضارع الصحيح الآخر في نحو: من يقرأ الدرس فقد أدى واجبه، والأمر كذلك في بنائه على الحركة إذا حرك للإدغام في نحو: لم يمدَّ الفقير يديه سائلاً الناس. أما

(١) ثمة تصور اصطلاحي يقوم على إلغاء المبني وإبقاء المعرب ثم تقسيمه إلى معرب متغير ومعرب ثابت، وكذلك العكس بإلغاء المعرب وإبقاء المبني ثم تقسيمه إلى مبني ثابت ومبني متغير ، أو إلغاء المبني والمعرب كليهما ثم المصير إلى مفهوم المتغير فقط وتقسيمه إلى متغير مطلق، وهو الذي يتغير في جميع الاستعمالات الموجبة للتغير. ومتغير نسبي ، وهو الذي يتغير في بعض الاستعمالات دون بعض ، والمشكلة في هذه المصطلحات أنها لم تعن بالقيم النحوية لمفهوم الإعراب مقابلاً لمفهوم البناء ؛ فتصبح وكأنها موضوعة بلا مناسبة بين اللفظ والمعنى.

إذا كان معتل الآخر فهو معرب في حالة الجزم بحذف حرف العلة من آخره ، والحركة التي تظهر على ما قبل الآخر بعد حذف حرف العلة هي علامة بناء، إلا أنه ليس البناء المقابل للإعراب؛ لأن البناء المقابل للإعراب موضوعه آخر الكلمة وليس ما قبل آخرها، ومن ثم تكون تلك الحركة التي ظهرت على الحرف الذي قبل حرف العلة المحذوف بحكم العلامات التي تظهر على الحروف السابقة للحرف الأخير من الكلمة.

وبهذا التحليل والتفريق يظهر الخلل في رأي المازني والفضلي بناء المضارع الواقع فعلاً أو جواباً للشرط، كما يظهر الخلل في الرأي المعروف بإعرابه عند اختفاء علامة الجزم؛ الذي يكون موجباً لانتفاء الحالة الإعرابية واقعاً ومن ثم انتفاء القدر المتيقن لمصداق المعرب؛ لعدم الفارق الظاهر والمحسوس بينه وبين المبني في مثل ذلك الموضع بسبب عدم ظهور علامة الإعراب الملائمة للحالة الإعرابية التي يفترض وجودها في الكلمة، والتي يكون وجودها لازماً لظهور العلامة الملائمة لها دون غيرها من العلامات الأخرى.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى زيادة (إذا) في الكلام، حيث نقل عن أبي حيان ما يحكى عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) من القول بزيادتها في قول الهذلي:

حتى إذا سلكوهم في قُتائِدَةٍ شَلاً كما تطردُ الجمّالةُ الشُّرُدا

لأنه بمعنى : حتى سلكوهم ؛ لعدم وجود جواب (إذا).

وقول ابن يعفر :

فإذا وذلك لا انتهاءَ لذكره والدهرُ يَعقُبُ صالحاً بفسادِ

لأنه بمعنى : فوذلك[1].

وقد نسب الطبري (ت ٣١٠هـ) الرأي المذكور إلى بعض أهل البصرة[2]، والمظنون أنه يريد بهذه النسبة أبا عبيدة؛ من حيث إن أصحاب التراجم وضعوه في عداد علماء البصرة حين ذكروا سيرته[3].

ووصف أبو حيان هذا الرأي بالغريب من حيث إن الحكم بزيادة (إذا) يوجب كونها بحكم الحروف التي قد تأتي زائدة في الكلام، وهو ما يدعو إلى تأويل البيتين على الحذف والتقدير[4].

وبيت الهذلي وصف لهزيمة أولئك الذين أسلكوهم أي أدخلوهم في ذلك الموضع (قتائدة) من الأرض، وطردوهم كما تطرد (الجمّالة) أي أصحاب الجمال الإبلَ التي تفر من الشيء أو تشرد إذا رأته، والشل فيه بمعنى الطرد[5].

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٢٥- ٢٦ ؛ ثم انظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن ج١ ص٣٧ ؛ ونص البيت الثاني فيه: فإذا وذلك لا مهاةَ لذكره .. بمعنى لا طعم له ولا فضل.

(٢) انظر: الطبري: جامع البيان ج١ ص١٩٥.

(٣) انظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن (مقدمة التحقيق) ج١ ص ص٩- ١٠ ، وقد نسب الرضي الرأي المذكور إلى ابن قتيبة والجوهري بالإضافة إلى أبي عبيدة ؛ انظر: الرضي : شرح الكافية ج٢ ص ص١١٤- ١١٥.

(٤) بتصرف من: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٢٥- ٢٦ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

(٥) انظر: البطليوسي: الاقتضاب ج٣ ص٢٧٤.

وقُدِّر الجواب فيه بـ : بلغوا أملهم أو أدركوا ما أحبوا أو نحو ذلك[1]، كما قدر بـ : سلكوهم شلاً[2] أو : شلّوهم شلاًّ[3] ورُدَّ التقدير الأخير بأن الشل الذي هو بمعنى الطرد قد وقع قبل إدخالهم في (قتائدة) فلا يصلح أن يكون جواباً لذلك الإدخال[4]؛ لأن الجواب يترتب على الشرط وليس العكس، وهو ما يسوغ مجيء (شلاّ) حالاً من واو الجماعة في الفعل (أسلكوهم) المذكور على معنى: شالِّين، أو من ضمير المفعول به في الفعل نفسه على معنى: مشلولين ، هذا على التقدير الأول الذي لا يكون الجواب المقدر فيه واقعاً قبل المصدر (شلاّ) ولا متعلقاً به [5]، ويمكن توجيه المصدر إلى الحال واعتبار واحد من الضميرين صاحباً له في الفعل المحذوف (أسلكوهم) المقدر قبل المصدر (شلاّ) والمتعلق به في التقدير الثاني.

أما بيت ابن يعفر فإنه وارد في سياق المقارنة بين العيش الماضي والعيش الحاضر للشاعر نفسه من حيث إن الماضي عيش صالح له والحاضر عيش فاسد، ومن ثم يكون التقدير فيه : فإذا الذي نحن فيه من العيش وذلك ؛ أي ما مضى

(١) انظر: السابق نفسه ؛ فيما نقله عن الأصمعي، البغدادي : خزانة الأدب ج٧ ص٤٠ ؛ فيما نقله عن الشارح المحقق يعني به الرضي.

(٢) انظر: الطبري: جامع البيان ج١ ص١٩٦.

(٣) انظر: البغدادي: خزانة الأدب ج٧ ص٤٠ ؛ فيما نقله عن الفارسي وابن الشجري والأنباري.

(٤) البطليوسي: الاقتضاب ج٣ ص٢٧٤.

(٥) انظر: السابق ج٣ ص ص٢٧٤- ٢٧٥.

من عيشنا [1]، ولا حاجة هنا للجواب؛ لأن (إذا) ليست شرطية، بل هي دالة على المفاجأة[2] .

١ – ويمكن تلخيص الأدلة التي يستند إليها لنقض رأي أبي عبيدة في الآتي:

أن (إذا) اسم ، والأسماء تستبعد زيادتها، إذ الزيادة من خصائص الحروف دون الأسماء[3] . وقد وقع الخلاف في (إذا) الدالة على المفاجأة من حيث كونها حرفاً أو اسماً دالاً على الظرفية[4] ، هذا إلى أن (إذا) الشرطية تشبه حرف الشرط (إنْ) في الدلالة على الشرط ، كما تشبه حرف الجر (في) في الدلالة على الظرفية، ومع هذا فإنها تشبه الاسم (حين) وكذلك الاسم (وقت) في الدلالة على الظرفية، غير أن شبهها بالحروف أقوى من حيث إن معناها التام لا يظهر إلا بدخولها في الكلام شأنها في ذلك شأن حروف المعاني خلافاً لمعنى (حين) و(وقت) الذي يظهر قبل دخولها في الكلام . والأمر كذلك في (إذا) الدالة على المفاجأة ، فهي وإن كانت تشبه الاسم (فجأة) في أداء معنى المفاجأة، إلا أن معناها معنى حرفي من حيث إنه لا يظهر بتمامه إلا بدخوله في الكلام؛ وهو ما يجعل شبهها بالحروف أقوى من شبهها بالأسماء ، وعلى فرض التسليم باسمية

---

(١) بتصرف من: الطبري: جامع البيان ج١ ص١٩٦.

(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٢٠.

(٣) انظر: البطليوسي: الاقتضاب ج٣ ص٢٧٥ ، وقد سبق هذا الاستدلال فيما نقله السيوطي عن أبي حيان.

(٤) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص١٢٠ ، وقد رجح ابن هشام حرفيتها لدخولها على (إنّ) في قولهم: خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب ، من حيث إن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(إذا) في كلا الوجهين أعني الشرط والمفاجأة؛ فإن الزيادة التي تنسب للحروف من حيث عدم اختلال المعنى الأساس للكلام بسقوط الحرف الزائد[1] موجودة في بعض الأسماء كزيادة الوجه في قوله عز وجل : " إنما نطعمكم لوجه الله " أي : لله[2]، هذا إلى شواهد أخرى وقع الخلاف في زيادة الاسم فيها[3]، وعليه فإن الاستدلال باسمية الكلمة لا يكفي وحده للحكم بعدم استعمالها زائدة ، وإن كانت الزيادة – أياً كان الزائد – لا تخلو من غرض مستهدف للمتكلم[4].

٢- وجود المسوغ لحذف جواب الشرط في بيت الهذلي، وهو الاختصار لكونه معلوماً[5]، أو التفخيم والتعظيم؛ من حيث إن الحذف يجعله مجهولاً؛ مما يدعو السامع إلى تفسير مضمون الجواب بصورة تشمل المعاني العظيمة المترتبة على إدخال أولئك المطرودين في (قتائدة)[6]. غير أن توجيه الحذف على الاختصار للعلم بالجواب مردود بأنه لو كان الجواب معلوماً لما اختلف في تفسيره وتقديره بصورة ظنية على النحو الذي تقدم، هذا إلى أن الاختصار للعلم

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٢ ص ص١٦٠- ١٦١ ؛ فيما نقله عن النيلي والرضي.

(٢) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٤ ، والآية هي بعض الآية التاسعة من سورة الإنسان.

(٣) انظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن ج١ ص١٦ مع هامشها، السابق ص٢٥٥ مع هوامشها.

(٤) انظر: السيوطي: الأشباه ج٢ ص ص١٥٨- ١٦٢ ؛ فيما نقله عن أكثر من نحوي.

(٥) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص٤٦١.

(٦) بتصرف من : السابق ج٢ ص ص٤٦١- ٤٦٢ ، البغدادي: خزانة الأدب ج٧ ص٤٠ ؛ فيما نقله عن الشارح المحقق يعني به الرضي.

بالجواب معارَض بالتوجيه الآخر الذي يرى في حذفه طريقاً لجهل السامع به، ومن ثم تفسيره بنحو ما ذكر، على أن التفخيم والتعظيم الذي يدعى بصفته غرضاً لحذف الجواب بحكم المقيس على الغرض من حذفه في قول المولى لعبده في سياق التهديد: والله لئن قمت إليك ، لأنه إذا سكت عن الجواب ذهب ذهن العبد إلى أنواع من العقوبة والمكروه ؛ فكان أبلغ في ردعه وزجره، ولو قال له : والله لئن قمت إليك لأضربنك ، لم يتحقق ذلك الغرض بذكر الجواب[1].

غير أن المعنى في بيت الهذلي مختلف عن هذا ، من حيث إن إيقاع العقوبة والمكروه على أولئك المطرودين يكون بلا معنى بعد طردهم ومن ثم فلا يصلح أن يكون جواباً في ذلك السياق ، ولعله لهذا السبب جاء تقدير الجواب بـ : بلغوا أملهم أو أدركوا ما أحبوا في رأي من قال بأن الغرض من حذف الجواب هو التفخيم[2]، مع أن أمثال هذه المضامين لا تفخيم فيها ولا تعظيم ، بل إنها نتيجة متوقعة ومعروفة لمن يَغلِب في أي معركة، ومن ثم يكون حذف الجواب في بيت الهذلي بلا غرض راجح ومعروف، بل إن الحذف في ذلك السياق موجب للالتباس والتقدير الظني؛ وهو ما يجعل ذكر الجواب أرجح من حذفه.

---

(١) انظر: الأنباري: الإنصاف ج٢ ص ص٤٦١- ٤٦٢.

(٢) انظر: البغدادي: خزانة الأدب ج٧ ص٤٠ ؛ فيما نقله عن الشارح المحقق يعني به الرضي.

٣- وعلى فرض الاستدلال لحذف المعطوف عليه في بيت ابن يعفر بكثرة الاستغناء عن المعطوف عليه بالمعطوف بالواو في نحو جواب من قال : ألم تضرب زيداً؟ فيقال له : بلى وعمراً، بمعنى: بلى ضربت زيداً وعمراً، وكذلك في جواب من قال: مرحباً وأهلاً؛ فيقال له : وبك وأهلاً وسهلاً؛ بمعنى: وبك مرحباً وأهلاً وسهلاً[1]، فلا يوجب هذا الاستدلال ظهور المعطوف عليه في بيت ابن يعفر؛ لأن المحذوف في هذه الأمثلة واضح بلا لبس بسبب اقتران المحذوف بالمذكور متجانسين في سياق واحد، خلافاً للحذف في بيت ابن يعفر الذي ليست له قرينة إلا المقارنة بين العيش الماضي والعيش الحاضر، وهو معنى ظاهر من الشطر الثاني في بيت ابن يعفر دون الحاجة للحذف والتقدير ، ومناسبة التقدير للمعنى لا توجب انتفاء المناسبة عن الوجه الآخر الذي يتضمن زيادة (إذا). والحاصل أن استعمال (إذا) في نحو ذلك السياق من شعر الهذلي وابن يعفر يوجب انصراف الذهن إلى الشرط أو المفاجأة، إلا أن حذف جواب الشرط بلا غرض واضح ومعروف، ومثله حذف المعطوف عليه دون قرينة واضحة توجب تعين المصير إلى تقديره، كل هذا يسبب إرباكاً وحيرة لدى المتلقي لذينك التركيبين؛ مما ينتج التردد في الحكم على (إذا) بالزيادة أو الدلالة على الشرط أو المفاجأة. والحمل على الزيادة مردود

(١) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ج٣ ص ص٣٧٨ ، ٣٨١.

بعدم الشيوع أو الشك فيه ، كما أن الحمل على الشرط أو المفاجأة يوجب المصير إلى الحذف بلا غرض واضح ولا قرينة ظاهرة توجب تعين تقدير المحذوف ، ومن ثم تبقى (إذا) في مثل ذينك التركيبين مرددة بين الزيادة والدلالة على ما ذكر. وقد تردد الأصمعي والجوهري - وفق رواية البغدادي - في تشخيص (إذا) الواردة في بيت الهذلي بين حملها على الزيادة أو الدلالة على الشرط مع حذف جوابه[1]، وما هذا التردد إلا مؤيد للتحليل والاستنتاج المتقدم؛ مما يوجب التحفظ على رأي أبي عبيدة الذي جزم بزيادتها، وكذلك التحفظ على الرأي الآخر الذي جزم بدلالتها على الشرط أو المفاجأة دون الأخذ في الاعتبار بملابسات التركيبين الموجبة للتردد في الحكم عليها بالزيادة أو الدلالة على واحد من المعنيين المذكورين.

بعد هذه المسألة انتقل السيوطي إلى آخر مسألة في باب الجوازم نقل فيها عن ابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ) رأي أبي العباس الحلواني في كون (مَهْمَنْ) من الجوازم ، ثم نقل عن قطرب أنها ليست من الفصيح[2].

والمظنون أن تلك الصيغة جاءت من انقلاب الألف في (مهما) إلى النون ، ونظيره من الفصيح انقلاب الألف نوناً فيما يعرف بتنوين الترنم الذي يلحق القوافي المعتلة في نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: البغدادي: خزانة الأدب ج٧ ص٤٢ ؛ فيما نقله عن الأصمعي وعن الصحاح للجوهري.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٦.

أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ[1]

على أن استعمال (مَهْمَنْ) في أسلوب الشرط في نحو : مَهْمَنْ تبطنْ من شيء يظهرْ للناس، لا يوجب لبساً أو غموضاً في المعنى[2]، فعلى فرض عدم فصاحتها فإن النظام اللغوي قائم على التفاوت والاختلاف في إنجاز الصيغ والتراكيب، ومن ثم فإنه يستوعب تلك الصيغة ما دامت مؤهلة لأداء المعنى الذي استعملت له ، هذا إلى أن الفصاحة وصف نسبي قابل للتغير والمعارضة والاختلاف ، ومن ثم يتعذر ضبطه بمعايير مطلقة[3]، وهو ما يسوغ رفع الحرج والانتقاص من استعمال (مهما) بتلك الصيغة المنونة.

وقد استطرد السيوطي في نقله السابق عن ابن مكتوم؛ فخرج عن الجوازم بنقله رأياً آخر لأبي العباس الحلواني في أسلوب الاستثناء، حيث جاء في وريقات له تسمى (الشجرة) : " أن قولك : قام القوم ما خلا زيداً ، أن (ما) اسم ، ولا تكون صلته إلا الفعل هنا"[4].

والتعبير نفسه موجود لدى سيبويه[5] والمبرد[6] وابن السراج[7]، والمسألة من مسائل

(١) انظر : ابن عقيل : شرحه على ألفية ابن مالك ج١ ص١٨.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن صيغة (مهمن) تستعمل حالياً في بعض لهجات الخليج بدلاً من (مهما) لإنشاء الجمل الشرطية.

(٣) انظر : العيثان : معيار الصدق ص٨ وما بعدها.

(٤) انظر : السيوطي : الأشباه ج٥ ص٢٦.

(٥) انظر : سيبويه : الكتاب ج١ ص٣٧٧.

(٦) انظر : المبرد : المقتضب ج٤ ص٤٢٧.

(٧) انظر : ابن السراج : الأصول ج١ ص ص٢٨٧- ٢٨٨.

الخلاف النحوي في (ما) المصدرية، من حيث كونها اسماً أو حرفاً[1]، وكذلك الخلاف في (ما) الداخلة على (خلا) في أسلوب الاستثناء من حيث كونها مصدرية أو مصدرية ظرفية أو زائدة[2] . فالظاهر أن السيوطي لا يريد من ذلك الاستطراد إدراج رأي الحلواني في الآراء المفردة أو الغريبة، وكيف يكون ذلك وقد ذكر الرأي نفسه في كتابه الهمع منسوباً إلى مجموعة من النحويين كبقية الآراء الأخرى في المسألة التي لم تكن مفردة أو شاذة أو غريبة[3] ؟!! هذا إلى أنه لو أراد الإدراج المذكور لخصَّ الرأي نفسه بباب كما فعل في الآراء الأخرى المفردة أو الغريبة التي خصص لها أبواباً وفقاً لموضوعاتها المختلفة.

١٩- باب (كم):

نقل فيه عن ابن مكتوم رأي الزمخشري في إجازة وصف (كم) الخبرية ، وجعل منه قوله عز وجل : " وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثاً ورئيا" على اعتبار (هم أحسن) في محل نصب صفة لـ (كم)[4].

---

(١) انظر: المبرد: المقتضب ج٣ ص ص٢٠٠- ٢٠١ مع الهوامش ، السيوطي: همع الهوامع ج١ ص٢٨١.

(٢) انظر: السيوطي: همع الهوامع ج٣ ص ص٢٨٦- ٢٨٧.

(٣) انظر: السابق ج١ ص٢٨١ ؛ ج٣ ص ص٢٨٦- ٢٨٧.

(٤) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٧ ، ثم انظر: الزمخشري: الكشاف ج٢ ص٤٢٠ ، وقد سقط الضمير (هم) من جملة الصفة في نقل السيوطي عن ابن مكتوم. والآية هي الآية ٧٤ من سورة مريم.

وقد عقب عليه السيوطي برد ابن مكتوم الذي احتج بما قرره الشلوبين وابن عصفور من عدم وصف (كم) الخبرية[1]، وبما نقله عن أبي حيان من عدم اعتبار رأي الزمخشري في معارضته للشلوبين وابن عصفور؛ لكونه غير نحوي، هذا إلى ما نقله ابن مكتوم كذلك عن أبي حيان من احتقار (المفصل) للزمخشري مع نقله لما أنشده أبو حيان من شعر لبعض الأندلسيين تضمن شتماً للزمخشري وتقليلاً من شأنه[2].

ولا يخفى أن هذا الرد بعيد كل البعد عن الاستدلال العلمي والخلق الحميد ، هذا إلى أن الرأي نفسه لم يكن عند الزمخشري فحسب ، بل هو موجود عند العكبري كذلك بلا دليل مذكور عليه[3].

هذا وقد استدل الزمخشري على كون الجملة (هم أحسن) صفة لـ (كم) بتعين نصب (أحسن) على الوصفية فيما لو حذف الضمير الواقع مبتدأ لها[4].

والذي ينبغي أن يقال إن الوصف إن كان يراد به وصف معنى التكثير الذي تدل عليه (كم) الخبرية، فهو واقع قائم بالملازمة، من حيث إن معنى الآية السابقة جار على : أهلكنا قبلهم كثيراً من القرون هم أحسن أثاثاً ورئياً. فيكون

---

(١) انظر: السيوطي : الأشباه ج٥ ص٢٧.

(٢) انظر: السابق ج٥ ص ص٢٧- ٢٨ ؛ فيما نقله عن ابن مكتوم عن أبي حيان.

(٣) انظر: العكبري: التبيان ج٢ ص٨٧٩.

(٤) انظر: الزمخشري: الكشاف ج٢ ص٤٢٠.

وصف القرون أو القرن[1] الذي يكون تمييزاً لـ (كم) وصفاً غير مباشر لمعنى التكثير الذي تدل عليه (كم)؛ لأن وصف اللازم (التمييز) وصف للمميَّز بالاستتباع، نظير سريان معنى الوصف من وصف الخبر إلى وصف المبتدأ في نحو قولك: محمد طالب مجتهد، فالصفة (مجتهد) صفة للخبر، ولكن إسناد الخبر إلى المبتدأ يوجب اتصاف المبتدأ بجميع لوازم الخبر؛ فعدم التناقض يقتضي ألاّ يكون ذلك الإسناد إسناداً للملزوم مع إلغاء اللازم، والأمر كذلك في التمييز الذي يكون شرحاً وتفسيراً للمبهم أو المميَّز، من حيث إن تعلق التمييز أو نسبته إلى المميَّز يوجب ارتباط معنى المميَّز وتعلقه بمعنى التمييز مع جميع لوازمه؛ فيكون وصف التمييز وصفاً للمميَّز بالاستتباع ، وإلا وقع التناقض بإلغاء اللازم مع وجود ملزومه.

وإن كان يراد بالوصف المعنى النحوي المعروف فهو غير واقع بالنسبة لـ (كم) الخبرية، من حيث إن مجيئها في الكلام لا يؤهلها للتعلق المباشر بالصفة النحوية، إذ إن تركيب الوصف النحوي يقوم على ظهور الوصف مع قابلية التعلق والارتباط المباشر للصفة بالموصوف إلى درجة توجب تبعية الصفة للموصوف في الإعراب مطلقاً[2]، وعليه فإن كلمة (مجتهد) في المثال السابق

(١) قد يراعى لفظ القرن فيكون مفرداً، وقد يراعى معناه فيكون جمعاً، وهو في الآية بحكم الجمع ؛ انظر: السمين: الدر المصون ج٧ ص٦٣٠.

(٢) بتصرف من: ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ج٣ ص١٩٠.

تكون صفة للخبر وليست صفة للمبتدأ ، والأمر كذلك في جملة (هم أحسن) التي تكون صفة لـ (قرن) في الآية السابقة من حيث الارتباط المعنوي المباشر بينهما والتبعية الاعتبارية بينهما في الإعراب[1] وفقاً للمعروف في الدرس النحوي. هذا إلى أن حذف الضمير من جملة الصفة المذكورة يوجب تحول الوصف من الجملة إلى المفرد، ولا يوجب التعلق والارتباط المباشر بين (كم) الخبرية والصفة المفردة؛ ومن ثم لا يكون ذلك الحذف دليلاً على ظهور الصفة بمعناها النحوي، كما لا يكون دليلاً على ظهور (كم) الخبرية موصوفة وفقاً للمعنى النحوي للموصوف المشروط ظهوره أو وجوده بظهور الصفة أو وجودها بذلك المعنى الاصطلاحي.

والخلل في رأي الزمخشري والعكبري يأتي من إرادتهما للصفة بالمعنى النحوي الاصطلاحي؛ من حيث إن إعرابهما لجملة (هم أحسن) في الآية السابقة صفة لـ(كم) الخبرية يدل على قصد المعنى الاصطلاحي للصفة دون المعنى العام للوصف الذي تقدم؛ وهو إعراب في غير موضعه؛ إذ إن الصفة تدخل في الإعراب بمفهومها النحوي الخاص ، والإعراب على مستوى النظرية والتطبيق يستوعب الصفة بذلك المعنى المعروف في النحو، ولو ذهبنا إلى إلغاء ذلك المعنى الخاص للصفة لاختلطت المعاني النحوية التي يظهر فيها الوصف العام كالتمييز

(١) تقدم في أكثر من موضع في هذا البحث التحفظ على الحالة الإعرابية الاعتبارية.

والخبر والحال .. ونحو ذلك بالمعنى النحوي الخاص بالصفة ، وهو ما يجعل رأي الزمخشري والعكبري الظاهر من إعرابها الآنف الذكر ممنوعاً؛ لاستلزامه ما ذكر من عدم الأهلية للتفريق بين الوصف النحوي الخاص والوصف العام، وكذلك عدم الأهلية للتفريق بين الوصف النحوي الخاص والمعاني النحوية الأخرى ذات العلاقة بظهور معنى الوصف العام، وهو ما يوجب المصير إلى إعراب جملة (هم أحسن) في الآية السابقة صفة لـ (قرن) بدلاً من إعرابها صفة لـ (كم) الخبرية؛ حيث يتوافق هذا الإعراب مع ما يستلزمه تركيب الوصف النحوي من ذلك التعلق والارتباط المطلوب بين الصفة والموصوف.

٢٠- باب جمع التكسير:

نقل فيه عن أبي حيان ما وجده في بعض الشعر من جمع (شَهْوَة) على (شُهَى) في نحو قول امرأة:

فلولا الشَّهِي والله كنتُ جديرةً بأن أتركَ اللذاتِ في كلِّ مشهدِ
وحقٌّ لعمري إنه غايةُ الردى ولـيس شُهَى لذاتِنا بمخلدِ

وقد وصف أبو حيان ذلك الجمع بالغريب[1]، من حيث إن الصيغة المعروفة بالسماع أو القياس لجمع نحو (شَهْوَة) بصفته ثلاثياً معتل اللام هي شَهَوات أو شِهاء[2].

غير أن استشهاد أبي حيان بالشعر المذكور لا يساعد على تصويب ما استظهره منه؛ لأن عجز البيت الثاني الذي تضمن الصيغة (شُهَى) مظنة للتحريف من (شَهِيّ) لكون خبره (مخلد) مفرداً مذكراً، وهو ما يناسب أن يكون إسناده إلى المفرد المذكر دون الجمع المؤنث أو ما هو بحكمه في المعنى، وليس من مفرد مذكر مناسب للإسناد إليه في ذلك السياق إلا (شَهِيّ) الوارد في صدر البيت الأول، فيكون دخوله في عجز البيت الثاني مناسباً للمعنى والوزن؛ وعليه لا تكون تلك الصيغة للجمع ، وإنما هي صيغة للمفرد جاءت في صدر البيت الأول معرّفة بالأداة، وفي عجز البيت الثاني معرّفة بالإضافة إلى اللذات.

نعم لو فرض وجود تراكيب أخرى يتضح فيها استعمال تلك الصيغة غير المعروفة لجمع (شهوة) فلا بد أن ينظر في تلك التراكيب من حيث قدرتها أو عدم قدرتها على رفع الإبهام الدلالي الناتج من استعمال غير المعروف ، ويكون الحكم برجحان الاستعمال أو عدمه مبنياً على تلك القدرة أو عدمها.

---

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٨ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب ج٢ ص١٨١ ، الفارسي: التكملة ص ص٤٢٢ ، ٤٢٤. والتعليل المذكور لم يرد فيما نقله السيوطي عن أبي حيان حسب الهامش السابق.

على أن جمع شهوة على صيغة (شِهاء) جمع قياسي غير مسموع، أما جمعها على صيغة (أشهية) فهو جمع نادر[1] ؛ فيكون بحكم غير المسموع من حيث عدم استعماله إلا إذا توفرت له الأهلية الدلالية المطلوبة للاستعمال الواضح ، ومن ثم يبقى جمعها على (شهوات) هو الجمع الوحيد المسموع ؛ فيتعين استعماله دون غيره، لكونه مؤهلاً لأداء معناه خلافاً لصيغ الجمع الآنفة الذكر.

٢١- باب التصغير:

نقل فيه عن ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) إجماع النحويين على فتح اللام في (اللَتيّا) تصغيراً لـ (التي) عدا الأخفش الذي أجاز تصغيره بضم اللام في (اللُتيّا) [2].

وقد اختلف الضبط لصيغة التصغير الأولى في قول العجاج:

بعد اللتيّا واللتيّا والتي إذا علتها نَفَسٌ تردّتِ

فجاءت فيه اللام مفتوحة[3] ، كما جاءت مضمومة [4]، هذا مع ورود الصيغة نفسها بفتح اللام وضمها في بعض المعاجم دون ترجيح للفتح على الضم وبلا قدح في ضم اللام بالشذوذ أو الغرابة[5] .

---

(١) انظر: الفيروز آبادي: القاموس ص ١٦٧٨ الهامش ٥ ؛ فيما نقله المحقق عن شارح القاموس عن أبي حيان.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص ص٢٨- ٢٩ ؛ فيما نقله عن ابن مكتوم عن تلميذ ابن خالويه.

(٣) انظر: سيبويه: الكتاب ج٢ ص١٤٠ ، المبرد: المقتضب ج٢ ص٢٨٩ ، البغدادي: خزانة الأدب ج٦ ص١٥٤.

(٤) انظر: ابن منظور: لسان العرب ج١٥ ص٢٤٠ ، الفيروزآبادي: القاموس ص١٧١٤.

(٥) انظر: المصدرين السابقين في المكان نفسه ، مجمع اللغة: المعجم الوسيط ص٨١٥.

والمسألة – كما ترى – هي خلاف حول حركة اللام بلا أثر على المعنى، فسواء أكانت اللام في تلك الصيغة مفتوحة أو مضمومة؛ فالتصغير في كلتا الحالتين يبقى موجهاً إلى الاسم الموصول (التي) إذ لا معنى آخر – يظهر في حالة ضم اللام– ينافي معنى التصغير المذكور؛ فيكون بحكم الاختلاف في تصغير (غِلْمة) و(صِبْية)، حيث يرد تصغيرهما على صيغتين : الأولى هي (أُغَيْلِمَة) و(أُصَيْبِيَة) والثانية هي (غُلَيْمَة) و(صُبَيَّة) [1] دون فرق بينهما في المعنى، مع أن الاختلاف في تصغير الجمعين المذكورين اختلاف بين الصيغ في بعض الحروف والحركات خلافاً للاختلاف في تصغير (التي) الذي وقع في حركة حرف واحد فقط دون تغيير في الحروف والحركات الأخرى، وهو ما يعزز استيعاب التصغير لرأي الأخفش الآنف الذكر، غير أن دليله على إجازة ذلك الضم لم يُعرف لينظر فيه ؛ ومن ثم فإن الاتفاق معه يكون في النتيجة، هذا إلى أن ذلك الإجماع على الفتح –على فرض وقوعه– لم يعرف مستنده حتى ينظر فيه، وعليه يبقى التحليل والاستنتاج المتقدم دليلاً على إجازة ذلك الضم بلا مانع.

٢٢- باب النسب :

نقل فيه عن أبي حيان عدم الخلاف في وجوب فتح العين في (نَمِر) و(دُئِل) و(إِبِل) عند النسب إلا ما ذكره طاهر القزويني من جواز فتحها

(١) انظر: الرضي: شرح الشافية ج١ ص٢٧٨.

وكسرها[1]؛ فيجوز على هذا أن يقال (نَمِريّ) و(دُئِليّ) و (إِبِليّ) بكسر العين وكذلك فتحها جوازاً لا وجوباً خلافاً لما يبدو أنه إجماع على وجوب الفتح حسب الظاهر من كلام أبي حيان الآنف الذكر.

ويبدو أن مستند الإجماع المدّعى هو كون الفتح أفصح من الكسر ؛ إذ إن الكسر يوجب ثقلاً في النطق بتوالي الأمثال في الكلمة الثلاثية؛ أي توالي الكسرتين قبل الياء التي هي من جنس الكسرة في (نَمِرِيّ) و(دُئِلِيّ) وتوالي الكسرات الثلاث قبل الياء التي هي من جنس الكسرة في (إِبِلِيّ) خلافاً للكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف والتي يكون توالي الأمثال فيها خفيفاً في نحو (تَغْلِبِيّ) و(مَغْرِبِيّ)؛ فيصبح ظهور الكسرة على الحرف الثالث فيهما مع توالي الكسرة على الحرف الرابع وكذلك الياء التي هي من جنس الكسرة سائغاً[2].

وما يلاحظ على مستند الإجماع أن علة توالي الأمثال لا تطرد بإحداث ثقل في النطق يدعو إلى التحول من حركة إلى حركة أخرى في جميع الحالات، إذ لا خلاف في عدم الثقل في نطق (ضَرَبَ) و(سَحَرَة) جمع (ساحر) و (إِبِلِي) بإضافتها إلى ياء المتكلم ، مع كون هذه الكلمات ثلاثية قد وقع التوالي فيها بين الحركات ولا سيما في الكلمة الأخيرة التي وقع التوالي فيها بين ثلاث كسرات

(١) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٩، ثم انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج١ ص٢٨٤.

(٢) بتصرف من: الرضي: شرح الشافية ج٢ ص ص١٧- ١٨.

وياء المتكلم التي هي من جنس الكسرة[1]، هذا إلى أن بعض المتكلمين قد يستهويهم جريان النطق على نسق واحد دون انتقال من حركة إلى أخرى لاسيما إذا كان الانتقال من الكسرة إلى الفتحة ثم العودة إلى الكسرة في نحو (إِبَلِيّ) فيكون النطق مع عدم الانتقال المذكور أخف وأسهل منه في حالة الانتقال.

فالمسألة - كما ترى - تعود إلى عادات المتكلمين المتفاوتة في اختيار الحركات تبعاً لما يُتعود عليه من النطق عند الاستعمال، وما كان هذا شأنه ؛ فلا يكون من السائغ تقييد نطقه بحركة دون أخرى ما دام المعنى واحداً، نعم لو فرض لحركة معينة دلالة على معنى لا تدل عليه الأخرى؛ لتعين المصير إليها في النطق دون غيرها إذا ما أريد المعنى الذي تدل عليه تلك الحركة دون غيره.

وعلى هذا يكون الاتفاق مع طاهر القزويني في جواز الكسر والفتح في ذلك الموضع، إلا أن دليله على هذا الجواز غير معروف، ومن ثم يكون الاتفاق معه في النتيجة دون الدليل عليها.

٢٣- (كلاّ) بمعنى (سوف):

وهو بحكم الباب الأخير من أبواب فن الإفراد والغرائب في الأشباه والنظائر، وقد نقل فيه السيوطي عن أبي حيان ما ذهب إليه الفراء وأبو عبدالرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان من أن (كلاّ) بمنزلة (سوف) [2].

---

(١) وسمع عن العرب (صِعِقِيّ)) في النسب إلى الثلاثي (صِعِق) على توالي الأمثال، وقد وصف بغير الجيد ؛ انظر: سيبويه: الكتاب ج٢ ص٧٣، كما وصف بالشاذ ؛ انظر: الرضي: شرح الشافية ج٢ ص١٩.

(٢) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٩.

ولا يعرف المراد بتلك المنزلة أهي استعمال (كلاّ) داخلة على المضارع المستقبل في نحو قوله عز وجل : " واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً كلاّ سيكفرون بعبادتهم ..." [1] حيث فُسِّر معناها فيه بأنه رد لما قبلها وتوكيد لوقوع ما بعدها[2]؛ فتكون بهذا مثل (سوف) في دخولها على المضارع المستقبل في نحو (سوف أقوم) مع اختلافهما في المعنى، أم أن المراد هو أن (كلاّ) تأتي بمعنى (سوف)، وهذا الوجه هو الذي دفع أبا حيان لوصف الرأي بالغرابة[3]؛ لأن الوجه السابق لا غرابة فيه، لكن يبقى مستند أبي حيان في حمل ذلك الرأي المنقول على الوجه الغريب غير واضح؛ لأنه منقول بلا أمثلة أو تفاصيل تكشف المراد بتلك المنزلة المشتركة بين (كلاّ) و(سوف) في رأي الفراء واليزيدي وابن سعدان. هذا مع وجود رواية أخرى عن الفراء بيَّنت رأيه في خروج (كلاّ) عن معنى الردع والزجر إلى معنى (إي) أو (نَعَمْ)، ولم يذكر فيها خروج (كلاّ) عن ذلك المعنى إلى معنى (سوف)[4]، وهو ما يزيد ذلك الرأي المنقول غموضاً لا يمكن رفعه إلا بمعرفة مفصلة وواضحة توفر المطلوب لنقد الرأي نقداً علمياً شاملاً.

---

(١) مريم ٨١- ٨٢.

(٢) انظر: ابن فارس: مقالة كلاّ ص ص٤١- ٤٢.

(٣) انظر: السيوطي: الأشباه ج٥ ص٢٩ ؛ فيما نقله عن أبي حيان.

(٤) انظر: ابن فارس: مقالة كلاّ ص٥١ ، ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٥٠ ؛ فيما نقلاه عن الفراء.

وربما كان الحكم على مجيء (كلاّ) بمعنى (سوف) مستنداً إلى قوله عز وجل : "ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر كلاّ سوف تعلمون ثم كلاّ سوف تعلمون كلاّ لو تعلمون علم اليقين لترونَّ الجحيم" [1] على أساس أن (كلاّ) الواردة مرتين قبل (سوف) هي بمعنى (سوف) بتقريب أن السياق سياق تهديد، ومما يناسب التهديد تكرار (سوف)، كما لو قال المولى لعبده مهدداً: سوف سوف آتيك ، فإنه يكون أبلغ في التهديد، والأمر كذلك في الآيات السابقة، لكنه بدلاً من أن يأتي بـ (سوف) جاء بـ (كلاّ) لتؤدي معناها ، ومن ثم تكون (كلاّ) في ذينك الموضعين بمعنى (سوف). غير أن هذا التوجيه مردود بأن تكرار معنى (سوف) يناسب توكيد التسويف والمماطلة ؛ فلا يكون محققاً للغرض من التهديد، هذا إلى أن المعاني الظاهرة من (كلاّ) المناسبة لذلك السياق هي الردع عن التكاثر، أو ردها للكلام السابق عن التكاثر على معنى أن افتخاركم بتكاثركم لا ينفعكم شيئاً، أو توكيدها للكلام اللاحق في رؤية الجحيم، ويكون تكرارها حينئذٍ توكيداً لتلك المعاني المناسبة [2].

هذا وقد فسّر الفراء (كلاّ) في سورة التكاثر بما يشبه معنى الرد الآنف الذكر، ثم وجَّه تكرارها لغرض التغليظ والتخويف[3] ؛ وهو ما يدل على عدم

---

(١) التكاثر ١- ٦.

(٢) انظر: ابن فارس: مقالة كلاّ ص٥٠.

(٣) انظر: الفراء: معاني القرآن ج٣ ص٢٨٧.

اشتباهه في مجيء (كلاّ) بمعنى (سوف) وفقاً للفرض المتقدم لاشتباه معناها بمعنى (سوف) في آيات سورة التكاثر.

وإذا ما لوحظ أن المعاني المعروفة لـ (كلاّ) لا تتعدى الردع والزجر والرد، والتحقيق أي التوكيد أو المجيء بمعنى (حقاً)، أو صلة للقسم؛ حين تدل على الجواب، أو المجيء بمعنى (ألا) الاستفتاحية[1] فإن مجيئها بمعنى (سوف) يكون بحكم المجهول؛ والقول به قول بالرأي الغريب الذي لا يعرف له وجه ولا دليل.

(١) انظر: ابن فارس: مقالة كلاّ ص٥١ وما قبلها من الصفحات ، ابن هشام: مغني اللبيب ص ص٢٤٩- ٢٥٠.

الخاتمة

على الرغم من توجه السيوطي لجمع المفرد والغريب في هذا الباب من كتابه (الأشباه والنظائر) إلا أن جمعه لم يكن كاملاً ؛ لأنه لم يستوعب الكثير من الآراء النحوية واللغوية الموصوفة بالغريبة والعجيبة التي تضمنها تفسير الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) والمسمى بـ (غرائب التفسير وعجائب التأويل)[1] كما لم يستوعب العديد من آراء ابن الطراوة التي وصفت بأنه انفرد بها دون غيره[2]، هذا على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما يدعو إلى التوصية بدراسة أو دراسات أخرى تعنى بذلك النوع من الآراء التي لم يتيسر للسيوطي جمعها في ذلك الباب من كتابه المذكور.

وقد جاء النقد الذي نقله السيوطي للتعقيب على تلك الآراء مبنياً على نقضها بمخالفة الإجماع أو وصفها بالغرابة بمعنى عدم كونها معروفة ومألوفة، وفي بعض الأحيان يأتي النقض بعدم الفصاحة أو ما يقاربه في الكلمات والأساليب التي ينظر إليها على أنها مستثقلة أو منبوذة في الاستعمال، هذا إلى توجه ذلك النقد في مواضع قليلة جداً إلى مضمون الرأي المفرد أو الغريب للكشف عما ينتج عنه من لوازم فاسدة.

---

(١) نشر محققاً ، وسترد بياناته في قائمة المصادر والمراجع.

(٢) انظر: الثبيتي: ابن الطراوة ص٢٢٨ وما بعدها من الصفحات.

إن منهج النقد هذا لم يكن كافياً لتقويم تلك الآراء وبيان ما لها وما عليها، ولذا كان لا بد من استناد النقد إلى التفريق بين النتيجة أو الرأي والـدليل عليـه، ثم التوجه إلى نقض الدليل -ما أمكن- بالطرق العلمية الموجبة لاضطرار العقل إلى التسليم بخطأ الرأي أو الخلل فيه، أو التوجـه إلى إثباتـه في جميـع وجوهـه أو بعضها إن وجد الدليل بذلك الاضطرار على إثباته كلاً أو بعضاً، وإن لم يذكر أو يعرف له دليل منقول عن صاحب الرأي أو غيره ممن تابعه في الرأي نفسه.

وباستعمال المنهج المذكور نخلص إلى تصنيف تلك الآراء على النحو الآتي:

١- الرأي خطأ واضح والدليل عليه خطأ كذلك في مثل رأي الشريف الجرجاني في نفي معنى الحرف مطلقاً في نفسه وفي غيره.

٢- الخلل أو الخطأ في الدليل دون الـرأي في مثـل رأي ابـن معطـي بـأن أسـماء الإشارة مبنية؛ لأنها تشبه الحروف.

٣- الرأي صحيح ولكن التحفظ على الاتفاق مع صاحبه في اسـتدلاله عليـه؛ لأن دليله هو غير معروف في مثل إجازة المازني نصب صفة المنادى إذا كان (أيّ).

٤- الرأي صحيح بملاحظة شيء ، وخطأ بملاحظة شيء آخر في مثل نفـي ابـن الطراوة أن تكون (عسى) ناسخة في (عسى زيد أن يقوم) ودليـل الـرأي في مثل هذه الحالة قاصر عن إثبات التعميم على جميع الحالات.

هذا إلى أن البحث في بعض تلك الآراء أدى إلى مخالفة الرأيين كليهما؛ الـرأي المجمع عليه أو ما هو بحكمه كالمعروف والمشهور والرأي المخـالف لـه؛ وهـو مـا يدعو إلى التأكيد على أن تقويم الآراء ينبغي أن يستند إلى النظر في مضامينها وأدلتهـا بغض النظر عن كـون الـرأي مفـرداً أو غريبـاً أو مجمعـاً عليـه أو نحـو ذلـك مـن الأوصاف التي لا تكفي وحدها للنقض والإثبات العلمي.

على أن أقوى الأمثلة على انتقاض الرأي "بسبب" الانفراد به أو الغرابـة فيـه هو ما يكون فيه الرأي فهماً خاصاً لمعنى خاص ينسبه صاحب الرأي إلى الكلمة على النحو الذي وقع في فهم السهيلي والزملكاني لمعنى امتداد النفي مـن النفـي بـــ (لا) وعـدم امتـداده في النـفي بـ (لن)، والأمـــر كذلك في استظـهار بـعض النحـويين – حسب توجيه أبي حيان – لدلالة (كلاّ) على معنى (سوف)، غير أن الانتقاض في مثل هذه الحالات يرجع إلى عدم الاقتران الشائع بين الكلمـة والمعنـى المزعـوم لهـا بصورة تؤهل الذهن للانصراف إلى ذلك المعنى عند ذكر الكلمة التي ينـسب إليهـا المعنى المزعوم. ويؤكد هذا أن ذلك الفهم الخاص لو قدر لـه أن يتعـدى إلى جماعـة بصورة يكون فيها الرأي مألوفاً عند النحويين؛ لما كان ذلك موجباً لنسبة تلك المعاني لتلك الكلمات ما لم يتوفر بينها التلازم الشائع المؤهل للدلالـة الواضـحة، أو يتـوفر الدليل المثبت لإسناد تلك المعاني إليها ،وهو مؤكد آخر على أهميـة مـضمون الـرأي ودليله في التأثير على نقضه أو إثباته بغض النظر عن عدد القائلين به، وبغض النظر عن كونه مألوفاً أو معروفاً بذلك المستوى من الانتشار.

المصادر والمراجع

الأزهري؛ خالد بن عبدالله الجرجاوي

- شرح الأزهرية في علم العربية، مع : حاشية العطار عليها وتقريرات الأنبابي على الحاشية المذكورة، ط٢ (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م).

- شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت).

الأشموني؛ أبو الحسن علي بن محمد

- شرحه على ألفية ابن مالك، مع : حاشية الصبان عليه وشرح الشواهد للعيني (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت).

الأنباري؛ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد

- أسرار العربية، بتحقيق : محمد بهجة البيطار (المجمع العلمي العربي، دمشق ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

أيوب؛ عبدالرحمن محمد

- دراسات نقدية في النحو العربي (مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت).

البَطَلْيَوْسي؛ أبو محمد عبدالله بن السِّيد

- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، بتحقيق: مصطفى السقا وزميله، القسم الثالث = ج٣ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م).

البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بتحقيق وشرح : عبدالسلام هارون، ط١: ج٦ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م). ج٧ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م). ج١٠ (مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م).

البنا؛ محمد إبراهيم

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، ط١ (دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الثبيتي ؛ عياد عيد

- ابن الطراوة النحوي، ط١ (نادي الطائف الأدبي، الطائف، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

ثعلب ؛ أبو العباس أحمد بن يحيى

- مجالس ثعلب، بشرح وتحقيق : عبدالسلام هارون، القسم الثاني = ج٢، ط٤ (دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

جمال الدين ؛ مصطفى

- البحث النحوي عند الأصوليين (وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد، ١٩٨٠م).

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان

- الخصائص ، بتحقيق: محمد علي النجار (دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت).

الجوهري؛ إسماعيل بن حماد

- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، بتحقيق : أحمد عبدالغفور عطار، ط٤ (دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٩٠م).

حسن؛ عباس

- النحو الوافي (دار المعارف، القاهرة، ج١/ ط٥، ١٩٧٥م، ج٢/ ط٤، ١٩٧٣م).

أبو حيان؛ أثيرالدين محمد بن يوسف الأندلسي

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، بتحقيق وتعليق : مصطفى أحمد النماس، ط١ :

ج١ (مطبعة النسر الذهبي، ...، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

ج٢ (مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

- تقريب المقرب، بتحقيق: عفيف عبدالرحمن ، ط١ (دار المسيرة، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

الحيدرة؛ أبو الحسن علي بن سليمان اليمني

- كشف المشكل في النحو، بتحقيق: هادي عطية مطر، ط١ (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

الخوارزمي؛ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين

- شرح المفصل في صنعة الإعراب = التخمير، بتحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١ (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م).

الرضي؛ محمد بن الحسن الأستراباذي

- شرح الشافية لابن الحاجب، مع : شرح شواهده للبغدادي ، بتحقيق

وشرح: محمد نور الحسن وزميليه (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت).

- شرح الكافية لابن الحاجب (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت).

الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري

- معاني القرآن وإعرابه، بشرح وتحقيق : عبدالجليل عبده شلبي، ط١ (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

الزجاجي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق

- الإيضاح في علل النحو، بتحقيق : مازن المبارك، ط٥ (دار النفائس، بيروت ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

- اللامات ، بتحقيق : مازن المبارك، ط٢ (دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الزركلي ؛ خير الدين

- الأعلام ، ط٨ (دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٨٩م).

الزمخشري؛ أبو القاسم محمود بن عمر

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (دار المعرفة، بيروت، د.ت).

ابن السراج؛ أبوبكر محمد بن سهل

- الأصول في النحو ، بتحقيق : عبدالحسين الفتلي، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

السمين؛ أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، بتحقيق: أحمد محمد الخراط ، ط١ (دار القلم، دمشق وبيروت، ج٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ج٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م . ج٥، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م. ج٧، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م. ج١٠، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

السهيلي؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله

- نتائج الفكر في النحو، بتحقيق : محمد إبراهيم البنا، ط٢ (دار الرياض، الرياض ، د.ت).

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان

- الكتاب = كتاب سيبويه، ط١ (المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ/ ١٣١٧هـ).

السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله

- شرح كتاب سيبويه، ج٣، بتحقيق : فهمي أبي الفضل وزميليه،

ومراجعة : رمضان عبدالتواب وزميله، ط١ (دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

السيوطي؛ عبدالرحمن جلال الدين

- الأشباه والنظائر في النحو، بتحقيق : عبدالعال سالم مكرم، ط١ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الجزء الأول بتحقيق عبدالسلام هارون وزميله، وبقية الأجزاء بتحقيق: عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية ، الكويت، ج١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م. ج٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م. ج٣، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. ج٤، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم

- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١ (مطابع الطيار، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب = شرح الشواهد، بهامش (الكتاب لسيبويه) المتقدم ذكره.

الصابوني؛ محمد علي

- صفوة التفاسير ، ط٦ (دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الصعيدي، عبدالمتعال

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، بهامش (الإيضاح للقزويني) الذي سيذكر لاحقاً.

الصفار؛ أبو الفضل قاسم بن علي البَطَلْيَوْسي

- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، بتحقيق وتعليق ودراسة: معيض بن مساعد العوفي، ط١ (دار المآثر ، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

صفوت؛ أحمد زكي

- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، ط٤ (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م).

الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

عبدالحميد؛ محمد محيي الدين

- الانتصاف من الإنصاف، بهامش (الإنصاف للأنباري) المتقدم ذكره.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش (شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل) الذي سيذكر لاحقاً.

أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي

- مجاز القرآن، بتحقيق وتعليق : محمد فؤاد سزكين ، ط٢ (مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن

- المقرب ، بتحقيق : أحمد عبدالستار الجواري وزميله (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٦م).

عضيمة؛ محمد عبدالخالق

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج٢، ط١ (مطبعة السعادة، القاهرة ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن

- شرحه على ألفية ابن مالك (مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين

- التبيان في إعراب القرآن ، بتحقيق : علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين، بتحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١ (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م).
- اللباب في علل البناء والإعراب، بتحقيق : غازي مختار طليمات وزميله، ط١ (مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

العيثان ؛ عادل بن معتوق

- العلة النحوية في مؤلفات أبي على الفارسي، رسالة دكتوراه بقسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م (نسختي الخاصة).
- معيار الصدق العرفي وأثره في النظرية والتطبيق اللغوي (مخطوطتي الخاصة، الرياض، د.ت).
- من الخلل المنهجي في أعاريب الفارسي (مخطوطتي الخاصة، الرياض، د. ت).
- الواو؛ دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م (نسختي الخاصة).

ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد

- مقالة كلاّ، مع : رسالة كلاّ في الكلام والقرآن لابن رستم الطبري، بتحقيق وتعليق : أحمد حسن فرحات، ط١ (المكتبة الدولية، الرياض ومؤسسة ومكتبة الخافقين، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد

- التكملة، بتحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان، ط٢ (عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).
- كتاب الشعر=شرح الأبيات المشكلة الإعراب، بتحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، ط١ (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد

- معاني القرآن، بتحقيق : محمد علي النجار وزملائه ، ط٣ (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

الفضلي؛ عبدالهادي

- دراسات في الإعراب، ط١ (تهامة للنشر، جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).
- دراسات في الفعل ، ط١ (دار القلم، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- اللامات؛ دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، ط١ (دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م).

الفيروزآبادي؛ مجد الدين محمد بن يعقوب

- القاموس المحيط، بتحقيق : مؤسسة الرسالة، ط٢ (المحقق نفسه، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

ابن قتيبة؛ أبو محمد عبدالله بن مسلم

- تأويل مشكل القرآن، بشرح وتحقيق : السيد أحمد صقر، ط٣ (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

القزويني؛ أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن

- الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج١ (مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة ، د.ت).

القواس ؛ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي

- شرح ألفية ابن معطي، بتحقيق ودراسة : علي موسى الشوملي، ط١ (مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الكرماني؛ أبو القاسم محمود بن حمزة

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، بتحقيق: شمران سركال يونس العجلي، ط١ (دار القبلة، جدة ومؤسسة علوم القرآن، دمشق وبيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

ابن مالك ؛ جمال الدين محمد بن عبدالله

- الألفية ، مع (شرح ابن عقيل عليها) المتقدم ذكره.
- شرح التسهيل ، بتحقيق : عبدالرحمن السيد وزميله، ط١ (هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) والجزء الرابع من هذا الكتاب يتضمن بعضاً من أصل التسهيل لابن مالك وشرحه لولده بدر الدين.

المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد

- المقتضب ، بتحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (عالم الكتب، بيروت، د.ت).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة

- المعجم الوسيط، ط٢ (المكتبة الإسلامية، إستانبول، د.ت).

ابن معطي؛ يحيى بن عبدالمعطي الزواوي

- الفصول الخمسون، بتحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي (عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت).

ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرم

- لسان العرب (دار صادر ، بيروت ، د. ت).

ابن هشام؛ جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بتحقيق وتعليق: مازن المبارك وزميله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، ط٥ (دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م).

ابن يعيش ؛ موفق الدين يعيش بن علي

- شرح المفصل، بتصحيح وتعليق : مشيخة الأزهر (إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت).

الإهـــــداء

إلى من زكاني للقبول معيداً في جامعة الملك سعود ، وتجشم عنـاء الإشراف عليّ في الماجستير والدكتوراه ، ووقف معي وقوف الآباء مع الأبنـاء في كـل شدة ورخاء ، ولم يتبع معروفه عليّ بمـنٍّ ولا أذى ، إلى الأسـتاذ الـدكتور/ ***عوض القَوْزي*** أهدي هذا البحث المتواضع .